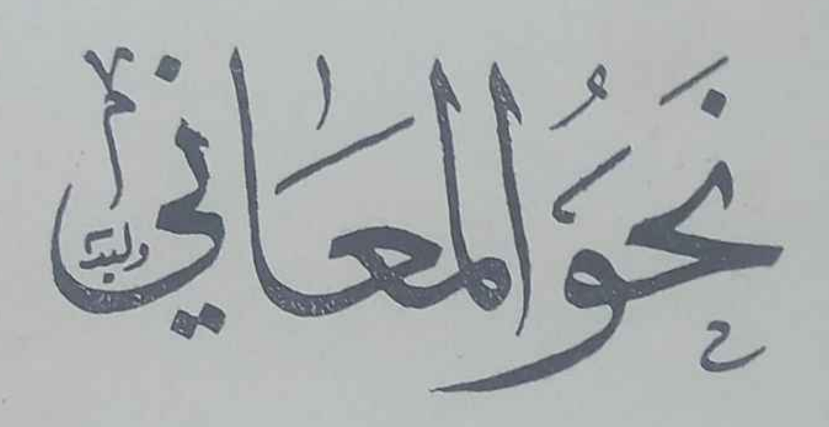
مطبوعات المجمع العلمي العراقي



الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري



مطبعة المجمع العلمي العراقي
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

مطبوعات المجمع العلمي العراقي

نحو المعاني

الدكتور
أحمد عبد الستار الجواري



مطبعة المجمع العلمي العراقي
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمة

هذا بحث دار في الذهن وشُغِل به الفكر منذ أمد بعيد . وظل يتهيبه ويرتدّ عن اقتحام ميدانه ، ويعرض لأطراف منه ويتحامى عن خوض عبابه زمناً طويلاً .

ولعل الذي أثار الاهتمام به من أول الأمر ونبه عليه الاشتغال بمباحث حروف المعاني دراسة وتدريساً في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) لعلامة عصره ، ونابغة علم العربية أبي عبدالله ابن هشام الأنصاري. فان في هذا الكتاب احاطةً بحروف المعاني ، بل بالأدوات التي تؤدي وظيفتها من الأسماء والأفعال ، ونظراً فاحصاً عميقاً لمعانيها ومواضع استعمالها ومكانها في التراكيب ، نظراً تجاوز فيه عمل النحويين في الاقتصار غالباً على آثارها في الاعراب وتفسير مواقع الكلم في التراكيب ، مع المام محدود بما تؤدي من معان

— ١ —

ولقد وُفّق ابن هشام في درسه لحروف المعاني باعتماده على الشواهد ، ولاسيما شواهد آي القرآن المجيد ، فكان كتاب المغني بحق لوناً من ألوان الدراسه القرآنية لم يسبقه اليه سابق ولم يجر في ميدانه بعده أحد .

فان من يعرف هذا « المغني » معرفة محقق ، ودارس مدقق ، يعرف له خطره وقيمته في دقة مسلكه واتساع مداه ، وأخذه من علوم العربية أغلبها بسبب متين •

ان حروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام ، وهي العامل الأول من عوامل الاعراب عند الذين يعنون بأمر العامل من علماء العربية ؛ ودرسها مدخل لدرس الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغيير مواقع الفاظها المفردة •

وقد جرى ابن هشام على هذه السنة ، فأتبع دراسة حروف المعاني وأدواتها بدراسة الجملة وضروبها وأحكامها ، ثم استخلص قواعد كلية — كما يقال — في معاني النحو ، كالذي جاء في الباب الرابع من المغني ، اذ فرق فيه بين ما يتشابه في المظهر الاعرابي ويختلف في جوهره وحقيقته ، كالمبتدأ والخبر ، والحال والتمييز ، ونحو ذلك من أمور لا يتسع المقام للكلام عليها • وهي دراسة قيمة حقاً ، حتى كأنها أساس لما يسمى معاني النحو •

ان في الباب الرابع من كتاب مغني اللبيب نظرات عميقة في مسائل النحو الكبرى ، ولاسيما ما يتصل بطرائق التركيب وأجزائه وموقع كل منها في الكلام •

— ٢ —

ثم اتسعت النظرة الى المعاني — معاني النحو ، فالتمست في الدراسات البلاغية طَلِبتها ومبتغاها ، اذ جعلت من علم المعاني ميداناً للبحث والتأليف ، ولكن لم تجد فيه شفاء لغلة أو سداداً لحاجة • فلقد غلب على تلك الدراسات منطق العصر الذي جار على الجانب الفني في التعبير ، وفي دراسة التركيب •

الا أن اماماً من أئمة العربية ، لم يبلغ شأوه أحد ، قد اختط في دراسة

المعاني خاصة والبلاغة عامة ، خطة بارعة وترك في ذلك أثراً من أجلّ الآثار في علم العربيـــة .

ذلك الامام هو عبدالقاهر الجرجاني ، وأثـــره الجليـــل هـــو كتـــاب « دلائل الاعجاز » الذي جمع فيه بين منطق النحـــو واستقامة أصوله واعتدال قواعده من جانب ، وبين ذوق الأديب اللوذعي الذي يقف به طبعه المرهف وحسه الصادق عند مواطن البراعة والابداع في نظم الكلام وحسن تأليفه ؛ وهو في ما أتحف به نسيج وحده بين ما أثِر في علوم العربية على الاطلاق .

ولقد كان للأستاذ الامام الشيخ محمد عبده فضل التنويه به ولفتّ الانظار اليه ، فقام بتحقيقه والعناية به وأخذ في تدريسه لطلبته والناهلين من علمه .

ان من أهم مزايا دلائل الاعجاز هذا الذي مرت الاشارة اليه ، وهو اتخاذ قواعد النحو أساساً لفهم معانيه ، مع رعاية جانب التذوق الفني والفهم الأدبي .

ذلك أن من سبق عبدالقاهر وأكثر من جاء بعده قد التزم احدى سبيلين : اما سبيل أهل الفلسفة والمنطق ، فأضاف من جفاف هذه المعارف ووعورتها جفاءً ووعورة في مسائل البلاغة العربية ، ولاسيما في ما عرف بعلم المعاني .

واما أخـــذ بسبيل الذوق والاعجاب بحســـن التعبير وبراعة التأليف والتركيب ، من غير أن يجتهد في تفسير ذلك أو تعليله ليكون أدنى الى اقناع القارىء والدارس .

وناهيك بما في الجمـــع بين الطريقين من دقة المسالك وكثرة تفرعاتها وصعوبة الربط بين أجزائها .

— ٣ —

ولابد في هذا المقام من القول بأن ما في هـــذه الصفحات ليس احاطة

ولا استيعاباً لكل جوانب هذا الموضوع ، وانما هو اشارات ومواقف مختارة، قد ينتفع بها هذا الطراز من البحث ، وقد يكون فيها ما يلفت اليه انتباه الباحثين •

إن الدراسات اللغوية والأدبية تحتاج الى مثله حاجة لا ريب فيها ، ولاسيما بعد أن اشرأبت الأعناق الى المذاهب الجديدة التي شاعت وذاع أمرها ، وخاض فيها من خاض اعجاباً بها ورغبة في الجديد وولوعاً بالتجديد • فاذا قورنت هذه بما لدينا من دراسات وبحوث وُجِد الأمر بعيداً بين ما لدينا وما لدى الآخرين • ومردّ ذلك ، في جانب مهم منه ، الى طرائق البحث التي وقفت فلم تتقدم ، وجمدت فلم تتحرك ، بل انها لم تعد قادرة على الحركة •

ولعل في ازاحة ماران على البحث في اللغة والأدب ما يعيد اليه رونقه وبهاءه ، فيعود قادراً على تغذية الأفكار وتنشيط المشاعر وتحريك المواهب •

— ٤ —

ولقد سبق أن عالج « نحو التيسير » جانباً من معاني النحو ، فعني بالكشف عن معاني الاعراب وأحواله ــ الرفع والخفض والنصب والجزم • فان في ذلك ما يجعل معاني النحو ماثلة في أذهان الدارسين ، ويعيدها الى موضعها من الدرس والفهم ، ولاسيما لدى من يتصدى للتعمق في دراسة العربية والتفقّه فيها •

ان في انتزاع معاني النحو من النحو قضاءً على النحو بالجمود والتحجر ، واقتطاعاً لشطر مهم منه ، هو الذي يبعث في قواعده رواء وحيوية وقدرة على ممازجة الأفكار والأذواق والمشاعر •

وان في تجريد معاني النحو ، واستقلالها بعلم سمي « علم المعاني » ، ما جعل تلك المعاني تعاني ما تعانيه فنون البلاغة من خلخلة في كيانها ، وشيء غير قليل من الفجاجة وهلهلة النسج أحياناً ؛ حتى جعل ذلك بعض مؤرخي علوم العربية يصفون البلاغة بأنها العلم الذي لم ينضج ولم يحترق .

ان علوم العربية بمجموعها أشبه بجسم الانسان ، لا يجوز أن تقطّع أجزاؤه فتدرس مستقلاً بعضها عن بعض ، ومنفصلاً بعضها عن بعض ، اذ ان دم الحياة الذي يغذيها ويحييها ويبعث فيها النماء مصدره واحد ، ووظيفته تكاد تكون واحدة في كل جزء .

أما التجزئة ، اذا قضى بها البحث العلمي وضروراته ، فلابدّ أن تراعي الصلة بين الأجزاء ، وأن تبقي النظرة الشاملة الى علاقات الأجزاء بعضها ببعض نُصبَ عين الباحث .

وقد تبيّن ، بعد معاودة النظر في مسائل علم المعاني ، أنها بغير أسسها النحوية مسائل قلقة لا تكاد تثبت أو تستقر ؛ وانما يعيدها الى موضعها من علم العربية أن تعود الى أصولها في النحو ، فيكون ذلك خيراً لها وللنحو على العموم ، فتتضح صورها وتستبين معالمها ، ويتلاقى في درسها الذوق والادراك ، ويكون فقه العربيـــة مجمعاً لأداة درس العربية فناً للتعبير قائماً على أساس متين .

— ٥ —

وقد اشتمل هذا البحث على تمهيد وبابين اثنين تقسما فصولاً .

أما التمهيد فقد تناول علاقة النحو بمعانيه ، وكيف أضر استئثار البلاغة بعلم المعاني .

وتناول ايضاً مذاهب البلاغيين ومواقف المعاصرين في اعراضهم عن درس البلاغة ، واستبدالهم النقد بالبلاغة ، وتجافيهم عن علوم العربية ، وفهم العلاقة بينها وبين النقد الأدبي .

وتناول الباب الأول : النحو ومعانيه . واشتمل على اربعة فصول .

أما الفصل الأول فقد بحث في النحو ونظم الكلام ، وعرض لمكان النحو من علوم العربية أنّه أصل لا غنى عنه .

وكان الفصل الثاني عن النظم وتركيب الكلام وتأليف الجملة وصلة ذلك بقواعد النحـو ومعانيـة ؛ وعن مواقع الكلم من التركيب ، كالفاعلية والابتداء والاسناد ونحو ذلك .

واختص الفصل الثالث بمعاني الاعراب وحقيقة الاعراب ، وأنه أحـد وجهي المعنى النحوي .

وقد عرض لمعاني أحوال الاعراب من رفع وخفض ونصب وجزم عرضاً موجـزاً .

وعُقِد للبناء ومعنى البناء فصل رابع ، تناول ما يستحق البناء من أقسام الكلم .

★

أما الباب الثاني فقد كان عن صور التركيب وأحوال الاسناد . وهو الشطر الآخر من معاني النحو .

يحث الفصل الأول منه عن الحذف والذكر عموما وأصلهما في قواعد العربية . وأُفرِد الفصلُ الثاني لحذف الحرف ، وهو جانب يستحق أن يكون

فصلاً قائماً بذاته ، لأن طائفة من حروف المعاني تحذف ويبقى أثرها ومعناها كألف الاستفهام و « في » الظرفية و « أن » المصدرية ونحو ذلك .

وتكلم الفصل الثالث عن التقديم والتأخير ومعنى كل منهما ، سواء في ذلك ما هو واجب وما هو جائز .

وألمّ الفصل الرابع بمسألة الفصل والوصل ، وعرض لمكانها من البلاغة ، وبيّن علاقة ذلك بالعطف أو تركه .

وأوجز الكلام على المواضع التي يجب فيها الوصل أو الفصل ، أو يستحسن ويرجح .

وبحث الفصل الخامس في أحوال الاسناد وضروب الجملة : الاخبار والانشاء ، والجملة الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية ، وما يكون فيها من نفي أو توكيد أو حصر ، أو حقيقة عقلية أو مجاز عقلي .

واستأثر الفصل السادس بالانشاء وضروبه ، وعرض للانتقال من أسلوب الاخبار الى الانشاء ، ومن الانشاء الى الاخبار ، والى أسلوب الالتفات بصورة عامة .

وكان الفصل السابع ، وهو آخر الفصول ، قد عرض لمقالة البلاغيين عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ولاسيما من حيث الايجاز ، أو الاطناب ، أو المساواة ، ثم تناول كلاً منها باختصار ، وأوجز الكلام على المواطن التي يكون فيها الايجاز ، والمواطن التي يستحبّ فيها الاسهاب والاطناب ، متمثلاً في ذلك بما جاء في آي الكتاب العزيز .

*

ان معالجة هذه الأمور وأمثالها مما يدخل في صميم علم العربية ليس بهيّن ولا يسير ، وان في اعادة الصلة بين علوم العربية واستعادة تفتح بعضها

على بعض احياءً لها واغناء لتراثها الذي تكاثرت عليه عوامل التثبيط وأخنى عليه الاهمال •

وليس مما يُقصد اليه في هذه الأسطر تنويه بجهد أو ادلال بمجهود ، وانما يراد بها لفت الأنظار الباحثين الى خطورة المسائل التي عرض لها هذا البحث المتواضع ، والفزَع الى انصاف القارىء الباحث في اغتفار الزلة ، واحتمال السقطة والهفوة ، والطماح الى النقد الذي يقوّم المعوجّ ، ويسدّد الناشز ، ويعين على درك الحقيقة وقصد الصواب •

والله المسؤول أن يعين على كل ذلك • وهو حسبنا ونعم الوكيل •

بغداد : الكرخ في ذي القعدة عام ١٤٠٧

تموز ١٩٨٧

تمهيد

نحو المعاني

قد يرى في هذا العنوان « نحو المعاني » ماهو غير مألوف في الكلام على علوم العربية إجمالاً أو تفصيلاً ، وقد يُظَنّ أنّ فيه شيئاً من التلاعب بالألفاظ ، أو التفنّن في التعبير على أحسن وجوه الظن . ذلك لأن الذي عرض له علماء العربية ، ولاسيما البلاغيون في بعض شؤون البلاغة ، ما أطلقوا عليه قولهم « معاني النحو » .

وقد تحدث في معاني النحو عبد القاهر الجرجاني في كتابه : « دلائل الإعجاز » ، وأعاد فيه وأفاض ، ونبّه إلى مكانته في علم العربية ، وإلى أثره في حسن النظم وجمال التركيب ودقة التعبير . بل إنه قال مقالته الذائعة عند أهل العربية إن النظم توخي معاني النحو [1] .

ولقد استقلّ ما عرف بعلم العاني ، وهو علم معاني النحو ، عن أصله وجوهر وجوده وهو النحو ، وأُلحق أو التحق بعلوم البلاغة ، وصار في مقدمة مباحثها التي اشتملت عليه وعلى علم البيان وعلم البديع .

---

(١) دلائل الاعجاز ط ابن تاويت ج١ ص ٥١ وما بعدها .

وكان ذلك بعد أن انصرف النحو ، بأكبر قدر من عنايته ، إلى قضية الاعراب بل قضاياه ، وهي غير قليلة ولا يسيرة الخطر في قواعد العربية[1] .

ولقد ابتلي علم المعاني بما ابتليت به علوم البلاغة من مذاهب ومسالك ، أخذ بعضها بحُجَز المنطق ، وأوغل فيه واشتط ؛ والتزم بعضها جانب الذوق والتذوق ، وتحسس مواطن الجمال ، فعام في خضمّ أتيّ لا يهتدى فيه إلى سبل واضحة ، ولا تقام فيه معالم لا حبة بينة . وكان عاقبة ذلك أن ظل علم البلاغة بل علوم البلاغة على قدر من عدم النضج وعلى قدر من الافتقار إلى الاستواء واستقامة القوام ؛ حتى قال فيها بعض علماء العربية إنها العلم الذي لم ينضج ولم يحترق ، موازناً بينها وبين علم نضج واحترق وهو النحو .

وصورة هذا الذي حدث لعلم البلاغة تتضح في مذهبين من مذاهب أئمة هذا العلم ؛ فإن غلبة المنطق وهيمنته تتجلى في ما كتب السكّاكي في « مفتاح العلوم » ، وفي ما فعل شرّاح هذا المفتاح من اختصار وإيضاح وتطويل وإطالة تطويل ، ثم لم يبلغوا في ما فعلوا ما كانوا يسعون إليه من جلاء وجه البلاغة ، أو كشف حقائقها والاهتداء الى أسرارها .

ويتجلى المذهب الآخر في ما كتب ابن الأثير في كتابه المعروف « المثل السائر » ، وفي آثار من نحا نحوه وسلك سبيله في الاحتكام إلى الذوق والتماس مواطن الجمال ، بالإكثار من سوق الشواهد والأمثلة من صور الإبداع الأدبي عند الشعراء والناثرين ، كفعل أبي هلال العسكري في كتاب « الصناعتين » .

ولكن ذلك كله لم يكد ولا يكاد يشفي غلّة من يتلهّف لدراسة علوم البلاغة ، ويقف فيها على قواعد وأسس ، فيها من قواعد العلم ومن نفحات الذوق ما يهديه سبيل الرشد ويدله على سواء السبيل .

---

(1) يراجع في ذلك نحو التيسير ص ٣٤ وما يليها .

إن هذا الانفصام يتجلى بكل وضوح في مباحث علم المعاني عند غير عبد القاهر الجرجاني . فإن في كلامهم على الإسناد وطرفيه ، المسند إليه والمسند ، وحقيقته ومجازه (مما يسمى المجاز العقلي) وأحوال المسند والمسند إليه ، إن في كل ذلك ايغالاً في قضايا المنطق ، ونأياً عن واقع التعبير واشتطاطاً عند وضع القواعد عن الأصل الذي ينبغي أن تقوم عليه ، وهو الذي سماه عبدالقاهر ، وأصاب فيه التوفيق « معاني النحو » ، وقال فيه إن حسن النظم لابد فيه من توخي معاني النحو ، كما سلفت الإشارة إليه .

وليس من غاية هذه الأسطر أن تتصدى لنقد علوم البلاغة أو تدل على ما فيها من مآخذ.ولكن الذي هو جدير بالتنبيه عليه أن علوم البلاغة ، ولاسيما علم المعاني قد قام معلّقاً أو كالمعلّق في فضاء ، لايستند إلى قواعد تمسك به أن يزول أو يتزعزع ، وتلك القواعد هي قواعد النحو ، التي قضى عليها نأيها عن معاني النحو ، أن يغيض ماؤها ، ويجفّ مددها من حسن التعبير وجودة التركيب .

ومن عجب أننا لا نجد عند أحد ممن كتب في علوم البلاغة ما نجده عند عبدالقاهر من التفات إلى قضية الذوق والتذوق الفني ، إلى جانب محاولة وضع القواعد التي يطمئن إليها العقل ، ويأنس بها الفكر ، في مزاج يليق بدراسة فنّ القول والقصد إلى إبراز العلاقة بين جناحيه : الذوق والفكر ، والاستناد إلى قواعد اللغة وأصولها ومعاني تلك القواعد والأصول .

موقف المعاصرين

ثم كان للمعاصرين في هذه القضية موقف آخر ، قد يكون دعاهم إليه ضيقهم بمواقف أسلافهم من علماء العربية من جهة ، وجذبهم إليه ما أخذوا من طرائق البحث عند الغربيين من جهة أخرى ، فقد وجدوا أولئك الغربيين يعنون بما يسمى النقد الأدبي ، وهو فن من فنون الأدب قائم بذاته عندهم ، لأن قواعد اللغة عندهم لم تبلغ من الشمول والعمق والاستقرار ما بلغته لغة كالعربية قديمة جديدة ، قيّض لها من أسباب العناية مالم يتهيأ لغيرها ؛ فنشأ ذلك الفن عندهم غير آبه أو معنيّ عناية كبيرة بالاستناد إلى قواعد اللغة وأصولها التي لم تتبوأ مكانها من الاستقرار والثبوت الا منذ عهود غير بعيدة .

والذي يقرأ أدب شيكسبير وجوسر وأضرابهما يجد البون ، ويحسّ مبلغ التغيير في قواعد اللغة وأصول فن التعبير بين ذلك الأدب وما استقرت عليه قواعد اللغة الانكليزية في العصر الحاضر .

ولقد أخذ أهل الأدب ودارسوه يخوضون في بحوث النقد الأدبي كأنهم يعالجون أدباً مثل أدب الغرب ، يقتبسون نظريات وافكاراً من الغربيين ، منها ما يصلح الاحتكام إليه في كل أدب من آداب الأمم ، لأنه يصدر عن طبائع بشرية عامة ، ويستقي من موارد نفسية وشعورية مشتركة بين بني الإنسان ، ومنها ما ليس كذلك في مصدره وفي مورده . إذ إن لكل أمة خصائصها وطرائقها في الحس وفي الشعور والإدراك ، ولكل جماعة من الناس بيئتهم التي تؤثر فيهم ويتأثرون بها على نحو بعينه ، مختلفاً ذلك التأثر درجات ، ويعبرون عن ذلك التأثير بأساليب وطرائق خاصة .

ثم إن المذاهب الأدبية وفنونها هي ، في جانب مهم منها ، ثمرة الحياة الفكرية والنفسية والاجتماعية والحضارية في بيئات بعينها ، بحيث لا يصح أن تتخذ فيها أحكام وقواعد عامة تنتظم بني البشر في كل مكان .

يضاف إلى ذلك إعراض المعاصرين ، أو إعراض كثير منهم ، عن وصل ما بين الأدب ودرسه وما ينشئه الأدباء وبين ما يعرف عند أسلافنا بعلوم الأدب ، وهم يريدون بها علوم العربية من لغة ونحو وصرف وبلاغة . فنشأ من ذلك وهن وضعف في العلاقة بين تلك العلوم وبين دراسة فنون التعبير الأدبي .

إن في هذا التجافي بل القطيعة بين ما يعرف بالنقد الأدبي وعلوم اللغة ما يمكن أن يعد اغتراباً بفن النقد الأدبي عن أصول وقواعد لابدّ أن يقوم عليها وأن يستند إليها .

وحسبنا ههنا وصف هذه الظاهرة والإشارة إليها .

وإن في الصفحات التالية ما قد يكون التفاتاً إلى هذه الحقيقة التي مرّ إجمال الكلام فيها ، حقيقة العلاقة بين دراسة فن التعبير وأصول اللغة وقواعدها ، تلك العلاقة العضوية ــ كما نقول في أيامنا هذه ــ التي يلزم لها أن تُمدّ بدم الحياة وأن تغذى بما يحفظ لها الحيوية والنماء .

الباب الأول
النحـــو ومعـــانيه

الفصـــل الأول : النحو ونظم الكلام .

الفصـــل الثاني : نظم الكلام .

الفصـــل الثالث : معاني الاعراب .

الفصـــل الرابع : معنى البناء .

الفصل الأول

النحو ونظم الكلام

لقد أتى على النحو العربي حين من الدهر كُسِف فيه شعاعه ، وغاض فيه رونقه ورواؤه ، وأصاب قواعدَه وأصولَها وفروعَها جفافٌ وجفاء ، يتعيّن على الدارس والباحث والناقد أن يستنبط ماءها ورواءها ، بأن يكشف ما وراء الظاهر الجهم والسطح الأصم •

وذلك يقتضي كثيراً من الصبر والأناة ، ويلزم له عُدّةٌ من فقه قواعد اللغــة ، والاستعداد لتذوق أساليبها ، وفهم معانيهــا ، وإدراك خصائصها ومراميها •

وإن مما يُحتاج إليه ، لإحياء النحو أو تجديد حياته ، تجاوز الظواهر فيه إلى الجواهر والحقائق ومواضع الإشراق ومواطن العبقرية والإبداع ، تلك التي جعلت العربية تتفرد بخصائص ومزايا في حسن التعبير عن الأفكار والمشاعر ، تعبيراً يتراوح بين الإيجاز المفيد غير المُخِلّ ، والإسهاب المصيب غير المُمِلّ ، ونظماً تترابط فيه أجزاء الكلام ترابطاً يكون في خدمة المعاني والأفكار ، يضم بعضها إلى بعض موصولة الأواصر ، أو مفصولاً بعضها عن بعض ، ليجعل من ذلك إثارة للاهتمام والانتباه ، ويعرضها في أجمل مظهر وأدق صورة •

ولعل مناط ذلك كله وملاك الأمر فيه ما عرف بنظم الكلام .

وهو أمر عني به امام البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني ، وجعله مدار كتابه الجليل القيم « دلائل الاعجاز » .

ولقد كانت عناية عبد القاهر بنظم الكلام التفاتة أصاب فيها توفيقاً في فقه قواعد اللغة العربية . واستطاع بها أن يؤسس لهذا الاتجاه الذي لابدّ منه في فهم تلك القواعد وتجاوز ظواهرها وأشكالها وعلاماتها الى ماسماه في كتابه القيم الآخر : « أسرار البلاغة » .

النحـو ومعـانيه

إن مما ينبغي أن تنصرف له عناية الدرس اللغوي الحديث ـ أريد بذلك درس علوم اللغة كافة ـ درسَ معاني النحو ، وكشف ما وراء تلك الظواهر التي استقلت بالنحو ، بل استبدت به وحجبت الكثير من حقائقه وجوهر مادته ومعناه عن الدارسين ، وقعدت بوظيفته عند الظواهر والأعراض ، وقلما أصابت المادة الحية فيه ، من حيث كونه انتحاء سبيل العربية في التعبير عن الأفكار والمشاعر تعبيراً يتحرى الصدق ، والإصابة ، والدقة ، والرقة ، والفخامة ، والجمال ، والجلال .

لقد أسلم هذا المسلك الخاطىء الى موقف خاطىء في فهم وظيفة النحو ، فزهد فيه طائفة من المشتغلين بالعلم ، وظنوه شيئاً يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بالقليل منه صوناً للألسنة عن الخطأ في الإعراب ؛ وشبهوه بالملح يؤتى به ليحسن به المطعم في الأكل ، وتجود به نكهة الطعام . وفي ذلك يقول عبدالقاهر :

« وأما النحو فظنته الطائفة القاصرة ضرباً من التكلف ، وباباً من التعسف ، وشيئاً لا يستند إلى أصل ، ولا يعتمد على عقل ، وأن مازاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك مما تجده في المبادىء هو فضل لايجدي نفعاً ، ولا تحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح ـ كما عرفت ـ ؛ إلى أشباه هذه الظنون في القبيلين ، وآراء لو علموا مغبّتها وما تعود إليه لتعوذوا بالله منها ، ولأنفسهم من الرضا بها ، ذلك لأنهم

بإيثارهم الجهل بذلك على العلم ، في معنى الصادّ عن سبيل الله والمبتغي إطفاء نور الله تعالى »[1] .

انها اذن شكوى قديمة العهد من نقص في فهم وظيفة النحو ، وتقصير في معرفة موقعه من اتقان التعبير وسلامة التركيب .
وههنا امران جديران بأن يوقف عندهما وقفة متأمّل :

الأمر الأول : هو ما زعم أنه القدر الضروري من النحو ليستقيم به الكلام ، وينأى عن الغلط ، ويبرأ من مجانبة قواعد العربية . أو أن يكون وضع المسألة على هذه الصورة : هل الكلام يكون صحيحاً في مرحلة وفصيحاً بليغاً في مرحلة أخرى ؟ .

وهل الصحة في الكلام صفة لها استقلالها عن صفة البلاغة والفصاحة والجمال ؟ .

وفي الاجابة عن هذا التساؤل وأمثاله ينبغي لنا أن تتذكر الحقيقة الآتية ، وهي أن انتحاء كلام العرب والقصد الى طريقهم في التعبير لابدّ أن يشتمل على الصفتين متداخلتين متكاملتين في وقت معاً ، وهما الصحة والبلاغة ؛ بل أن من أهل العلم بالعربية من لا يقبل أن يقيم بينهما حاجزاً ، ولا يرى أن يكون بينهما افتراق . .

وقد يرى هؤلاء أن الصحة في الكلام تقضي أن يكون به بلاغ لمن يراد ابلاغه اليه ، أي أن يكون مصيباً غرضه في نفس من يتلقاه ، وأن يكون مؤثراً ودقيقاً في نقل ما يريد منشئه أن يبلغ به في فكر من يقرؤه أو يسمعه ، وفي شعوره وفي أحاسيسه . وهذا هو الذي يقوم على حسن نظم الكلام وتركيب أجزائه وترتيبها وضبط العلاقة بينها .

---

(1) دلائل الإعجاز ص ٤ ج١ ط ابن تاويت .

هذا هو الأمر الأول وأما الأمر الثاني فهو ما يتعلق بالاعراب ومعانيه ، ومدى علاقتها بنظم الكلام .

ذلك أن التعبير عن مواقع الألفاظ في التراكيب ، أو النظم كما يسميه عبدالقاهر ، يكون بما يعرف بأحوال الاعراب رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً . وهذه الأحوال وأحكامها هي التي استأثرت بالنحو استئثاراً غير منصف ، أدّى به وبها الى أن تصير قواعدُ الاعراب هي قواعدَ النحو في الغالب ، وأن تصير معرفةُ تلك القواعد معرفةً بظواهرها ومظاهرها في الأعم الأغلب ، وأن يُضرَبَ صفحاً عن درك معانيها وتبيّن مقاصدها ومراميها .

أقول في الأعم الأغلب لأن ومضات ولمحات ، يفضي شعاعها الى درك معاني تلك القواعد والوقوف عندها ، كائنةٌ في بعض ثنايا كلام النحاة ، مثل قولهم في الرفع انه علم الفاعلية ، وفي النصب انه علم المفعولية ، وفي الجر انه علم الاضافة،وان يكون كلامهم عن هذه المعاني لا ينقع غلّة ، ولا يغني غناء كبيرا ، فان مما يكسف شعاع الأمل في كلامهم ذلك أن العبارة في الثلاثة الأقسام تنقصها الدقة ، ويغلب فيها أن تكون أقرب الى وصف الظاهر وتغليب بعض المواضع واطلاق أسمائها على سبيل التغليب ، وهذا أسلوب يجافي طبيعة العلم وبحثه في استيفاء أجزاء الظاهرة وصفاً وتحليلاً ، ومحاولة المطابقة بين الأسماء ومسمياتها قدر المستطاع .

وبيان ذلك أن ليس كل اسم مرفوع من الأسماء واقعاً موقع الفاعل أي القائم بفعل أو القائم به فعل ، اذا أريد مطابقة الاسم لمسماه .

ذلك أنه لو جاز وصف المبتدأ ، ولو على سبيل التجوز ، بالفاعلية ، فليس هذا الوصف (الفاعلية) بصالح لأن يطلق على الخبر ، سواء في ذلك خبر المبتدأ أو خبر ما يعرف بالحروف المشبهة بالفعل (انّ وأخواتها) .

وليس كل منصوب مفعولاً على التحقيق وعلى وجه الدقة .

ولذلك تفصيل سيأتي في موضعه ان شاء الله •

وليس كل مخفوض أو مجرور في موضع الاضافة أو في معناها ، لأن المخفوض (المجرور) بالحرف ليس من الاضافة أو من حقيقة الاضافة في شيء •

وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه ان شاء الله •

أما الجزم وهو حالة الاعراب المختصة بالأفعال المعربة ، فلا نجد لمعناها في كلام النحاة الا قدراً يسيرا من الذكر •

على أن في الجزم وفي معانيه مجالا للقول فسيحاً سيأتي تفصيله وشرح تلك المعاني في موضعه •

الفصل الثاني

نظم الكلام

لابد قبل تفصيل القول في معاني الاعراب من الالمام بالوجه الآخر من معاني النحو ، وهو ما عرف بالنظم .

والمراد بالنظم تركيب الكلام ، وبناؤه ، وترتيب أجزائه بعضها مع بعض . والتركيب ليس محض رصف للألفاظ على الصورة المعهودة في العربية بخاصة، كأن يؤتى بالجملة الاسمية مبدوءاً فيها بالمبتدأ ثم يجاء بعده بالخبر . وفي الجملة الفعلية يؤتى بالفعل ثم يتلوه فاعله ، ثم يجاء بعدهما بما يكمل المعنى من مفعول مباشر أو غير مباشر ، يباشره الفعل بنفسه ، أو يصل اليه بحرف مما يعرف بحروف الخفض أو الجر ، ثم بما يبيّن زمان الفعل أو مكانه أو سببه ، أو ما الى ذلك من قيود التركيب التي يسميها النحاة الفضلة ، ويسميها بعض العاصرين التكملة .

وليس ترتيب الألفاظ وحده هو النظم ، وانما النظم كما يقول عبدالقاهر الجرجاني : توخي معاني النحو ، وذلك بارادة معنى كل لفظ في موضعه . وهو يضرب لذلك مثلاً بقول أبي تمام في وصف القلم :

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابهُ
وأريُ الجنى اشتارته أيدٍ عواسلُ

يقول الجرجاني : «ان تقدير «لعاب الأفاعي» مبتدأ «ولعابه» خبراً يفسد

الكلام ، لأن المراد : لعابه أي مداد القلم لعاب الأفاعي ، فلعابه المبتدأ[1] .

وههنا أمر لطيف دقيق ينبغي أن يلتفت اليه ؛ فليس كل اسم مرفوع يقع في أول كلامٍ هو المبتدأ ، لأن مدار الأمر في وقوع الاسم مبتدأ هو قصد الاسناد ونيّته ؛ فان جيء بالاسم المرفوع في أول الكلام بنيّة الاسناد اليه كان هو المبتدأ ، وكان الاسم المرفوع بعده هو المسند ، وهو الخبر .

على أن في هذه المسألة ما يستحق انعام النظر .

ذلك أن تقديم ما حقه التأخير ، وتأخير ما رتبته التقديم ليس بالأمر الجزاف أو الاعتباطي — كما يقال — ؛ ولكنّ للتقديم في موضعه وفي رتبته أغراضاً ومعاني التزم بها التركيب والتزمها النظم ، ثم صارت قواعد مقررة لا يُحَسّ بها الا اذا خولفت لغرض معنوي معين .

وما مواضع تقديم الخبر ، التي يأتي عليها النحاة ، الا مواضع فيها من أغراض البلاغة ومن معاني النحو ما أصبح أشبه شيء بالأمر المقرر المألوف المعهود ، لا يستغرب ، ولا يراد له تعليل ، ولا يطلب له تفسير أو توجيه .

أما تقديم الخبر في مثل بيت أبي تمام الآنف الذكر : « لعاب الأفاعي القاتلات لعابه .. الخ » فليس من البلاغة ولا من حسن النظم في شيء ؛ لأنه تقديم يوهم فساد المعنى ويؤذِن به ، اذ لا مسبب لهذا التقديم ، ولا داعي له ، ولا أثر للمعنى النحوي فيه ، اللهم الا أن اقامة الوزن في بيت الشعر هي التي ألجأت الشاعر اليه .

ولننظر في قول الجرجاني في شبيه بهذه المسألة حيث يقول :

« ان المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند اليه ، ومثبت له

(١) دلائل الاعجاز ج٢ ص ٩٢ ط ابن تاويت .

المعنى ، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت له المعنى »[1] .

ولنعد الى بيت أبي تمام نجد أن تركيب ألفاظه ونظم مفرداته يوهم ، ويوقع في اللبس ، لأن ركني الاسناد فيه متشابهان مترادفان ، يصلح كل واحد منهما للوقوع موقع المبتدأ أي المسند اليه ، أو موقع الخبر أي المسند ؛ وعلة ذلك أن كليهما معرفة ، وهما في مرتبة واحدة من التعريف على وجه التقريب ؛ والمعرفة هي التي تصلح للابتداء بها ، أو على الأصح لوقوعها موقع المبتدأ ، أو هي الصالحة لأن يسند اليها وصف أو ما هو بسبيل الوصف صراحة أو تأويلاً .

وللنحاة في مثل هذه المسألة موقف منطقي صائب ، فهم يذهبون الى اعتماد الاسم المقدم مبتدأ اذا تساوى الاسمان في التعريف .

ثم ان لهم في مراتب التعريف ما يجعلهم يرجحون بعضها على بعض ، فالأعرف من المعرفتين هو الذي يصلح لاعتداده المبتدأ .

ومسألة الأعرفية من الأمور التي تتضح فيها معاني النحو ، ذلك أن المعارف عندهم على مراتب بعضها فوق بعض . وتلك المراتب تقوم على فهم عميق لوضع تلك الأسماء ولوظيفتها في التركيب ، وعلى أساس تلك المراتب يكون موقعها من نظم الكلام .

ويستبين هذا الأمر في باب المبتدأ والخبر ، ولاسيما حين يتساوى طرفا الاسناد (الاسمان) في كونهما معرفتين ، وكيف يحكم للأعرف منهما بأنه المبتدأ ، وفي ذلك تفصيل أورده ابن هشام في كتابه المغني ، في الباب الرابع منه ، حيث عقد فصلاً بعنوان « ما يعرف به المبتدأ من الخبر »[2] .

وفي هذا المطلب يقول عبدالقاهر حين يتحدث عن حقيقة النظم ، وعما يجب أن يراعى فيه :

---

(١) دلائل الاعجاز ج١ ص ١١٣ .
(٢) مفني اللبيب ج٢ ص ١٠١ ــ ١٠٣ .

« واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها[1] » .

وهو يأتي على تطبيق هذا الأصل وبسط القول فيه ، فيذكر المعاني التي يحتمل أن يقصد اليها منشىء الكلام ، من صور الاخبار ووجوهه وفروقه . فيقول :

« وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك ، زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو ينطلق »[2] .

وهذا معناه أن ثمة أمراً مهماً لابد أن يحتكم اليه في طريقة الاسناد ، وهو ما يعرف عند البلاغيين بمقتضى الحال ، حال المتكلم أو المنشيء ، وحال المتلقي .

وبيان ذلك على سبيل المثال أن التركيب أو الاسناد قد يقع جواباً لسؤال ، واقع أو متصور الوقوع ، فيكون موضوع السؤال هو الذي يعتمد في وضعه موضع المسند اليه ، فاذا قيل في السؤال من المنطلق ؟ قيل في الجواب زيد منطلق أو المنطلق .

وفي مثل بيت أبي تمام يقول ابن هشام في المغني :

« ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو أبنائنا رعياً للمعنى »[3] .

---

(١) دلائل الاعجاز ج١ ص ٤٦ .
(٢) دلائل الاعجاز ج١ ص ٤٦ .
(٣) مغني اللبيب ج٢ ص ١٠٣

وفي هذا خروج على الضوابط والدلائل التي جاء بها لمعرفة المبتدأ من الخبر[1] • ذلك أن تلك الضوابط مُحصّلها أن الذي يبتدأ به يشعر بأنه هو موضوع الاسناد ومدار الحكم فيه ، حتى ولو كان المؤخر أعرف منه ، بل حتى ولو كان الأول نكرة لا مسوّغ للابتداء بها نحو « خزّ ثوبك » و « ذهب خاتمك » • ذلك ما نقله ابن هشام نفسه من مذهب سيبويه ، والحجة في ذلك ، وهي حجة وجيهة ، أن الأصل عدم التقديم والتأخير[2] •

ومهما قيل في ذلك فانّ « رعي المعنى » ، من غير دليل واضح أو قرينة دالة ، لا يصح أن يصار اليه ، ان كان في صورة التركيب ما يدعو الى اللبس ، وما يُحتمل أن يصرف عن ارادة ذلك المعنى • وبيان ذلك أن النظم كما ذكر عبدالقاهر لابدّ أن يقوم على رعاية معاني النحو ، ومن معاني النحو أن يُقدم في الجملة الاسمية ما يراد له أن يكون مدار الكلام ، وذلك هو المسند اليه وهو الذي يقال له المبتدأ •

(١) مغني اللبيب ج٢ ص ١٠١ ـ ١٠٣ .
(٢) نفسه ص ١٠٢ .

معنى الابتــداء والاخبــار

وجملة القول ان للابتداء من اسمه نصيب أي نصيب .

فهو في الأصل وضع ما هو مدار الكلام في أول الكلام أي ابتداء الكلام ، وهو في الجملة الاسمية ما نعرفه بالمسند اليه وهو المبتدأ ، ثم يليه المسند وهو الخبر .

وهذا النظم ذو صلة بما نعرف في التركيب العربي من ترتيب الموصوف والوصف . والمسند وصف ، والخبر وصف ، والنعت وصف ، والحال وصف ، وكل أولئك لابد أن يجاء به بعد الموصوف في الأصل ؛ أما خلاف الأصل ، وهو المجيء بالوصف قبل الموصوف ، فانه يكون رعايةً لغرض معنوي وتنصيصاً على ضرب من الاهتمام خارجاً عن المألوف المتبع ، كأن يكون في ذهن منشىء الكلام معنى يفرض تقديم ما حقه التأخير ، وكأن يكون ما هو مدار الكلام في الأصل أقل تعريفاً وأدنى مرتبة في المعنى عند من ينشيء الكلام ، وهو يفترض ذلك عند من يتلقى منه الكلام ويظنه فيه .

وقد يتضح هذا الأمر مزيد اتضاح في الجملة الفعلية .

فان مدار الكلام فيها على الحدث في الأصل ، وصيغته الفعل ، بما يشتمل عليه من معنى الزمن المعيّن ، ثم يجاء بعده بمن قام بالفعل ، أو قام به الفعل (يراد بذلك ما يسمي فاعله اولاً وما لم يسمّ فاعله ثانياً) .

فيقال « حضر زيد » و « أُحضر زيد » .

هذا هو الأصل في النظم أو ترتيب أجزائه ، وعلته أن الجملة الفعلية ــ كما سبق القول ــ تقوم على الاهتمام بالحدث وزمنه أولاً .

فاذا أريد للمسند اليه وهو الفاعل او ما ينـوب عنه ، أن يكون مدار الكلام جيء به مقدماً على الفعل فقيل : « زيدٌ حضر » ، « وزيدٌ أُحضِر »، وهذا أيضاً خلاف الأصـل ؛ وانما يدعو اليه داعي المعنى ، ومراد من يلقي الكلام ، وتقديره لحال من يتلقى منه الكلام .

ومن أجل ذلك يقول جمهور النحاة في الاسم المرفوع الواقع قبل فعله الذي فعله أو قام به : انه مبتدأ ، وهو في حقيقة أمره فاعل تقدم على فعله ان كان مبنياً للمعلوم ــ كما يقال ــ ، أو نائب فاعل تقدم على فعله أيضاً ان كان مبنياً للمجهول أو مبنياً لما لم يسمَّ فاعله .

وتسمية النحاة أو جمهورهم اياه مبتدأ أمر لا تراعى فيه معاني النحو ، فهو فاعل مقدم على فعله كما يرى نحاة الكوفة .

معاني النحو ومقتضى الحال

ان هذه المسألة ـ معنى المبتداء وموقعه ـ تقف بنا على حقيقة مهمة في قواعد العربية ، تلك هي أن معاني النحو وأصوله ليست ـ كما يتوهم كثير من الناس ـ قوالب جامدة أو مقاييس محدّدة صمّا ، بل انها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية ، فانها ترعى الجوانب الفنية والأحوال النفسية لدى من ينشىء الكلام ، وتعتد بتقدير المنشىء لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه .

وهذا جانب من جوانب ما يعرف عند علماء العربية ، ولاسيما البلاغيون ، بمراعاة مقتضى الحال ، وهو مجال واسع فسيح لا يقتصر أمره على حال المتكلم في زمان بعينه أو مكان بعينه ، وانما يمتد ـ كما سلف ـ الى تصوّر حال من يتلقى الكلام .

وكلما اتسع هذا التصور وامتد ذلك التقدير كان ذلك أدخل في ميدان الاجادة البلاغية ، وأرفع مرتبة في مجال الأداء الفني .

وفي مثل هذا المعنى يقول نقاد الأدب : إن قيمة الأثر الأدبي تقدر بمقدار ما يفلح وما يوفّق إليه في التعبير عن القدر المشترك في المشاعر الإنسانية ، غير مقيد بزمان معيّن أو مكان معين ، ولا محدود ببيئة طبيعية أو بيئة اجتماعية معنية .

وكلما كان تقدير منشيء الكلام لحال من يتلقى عنه أكثر اصابة وأكثر توفيقاً كان لما ينشئه من كلام أثر أعمق وصدى أبعد في نفوس الناس ، وكان

أدبه أو أثره الفني أحرى بالقبول وأجدر بالرسوخ في النفوس وأقرب إلى ما يعرف بخلود الأثر الفني .

وقديماً قيل في تعريف البلاغة إنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

على أن هذا الأمر المهم ليس مما ينحصر في جودة النظم وحسن السبك . وإنما ينبثّ في كل ما يعرف بأحوال الإسناد في الذكر أو الحذف ، وفي التقديم أو التأخير ، وفي الفصل أو الوصل وفي الإيجاز أو الإطناب .

وبعد ، فهذا الكلام في مجمل قضية معاني النحو ، وهو كلام ، إن شئنا الدقة والإنصاف ، ليس بالجديد المستحدث ، فهو مبثوث في ثنايا الكتب الأمهات .

وإنما يراد لـه أن يُضم شتيته ، ويلمّ متفرقه ، ليكون فيه صوىً ماثلة ، ومعالم شاخصة للذين يتصدّون لنقد الأدب وإرساء أصول النقـد وقواعده على هدى وبصيرة ، ولئلا تضل بهم السبل في ما اقتبس المقتبسون من الدخيل الذي لايلائم ذوقه ذوق العربية ، ولا قدرة له على فهم دقائقها ودرك أسرارها البلاغية .

الفصل الثالث

معاني الاعراب

ان من مزايا العربية أنها تجري في أداء المعاني ـ معاني النحو ـ في مجالين :

المجال الأول هو النظم ، وهو الطرائق المتبعة في تركيب الكلام وترتيب أجزائه ؛ وقد سلفت اشارات الى هذا الأمر ، أمر النظم ، ولكنها اشارات موجزة وايماءات مختصرة ، سيأتي بسط لها وتفصيل في مابعد ان شاء الله .

وأما المجال الثاني فهو الاعراب ، والاعراب أشهر وأوضح وأقوى سلطاناً في الكلام وأرسخ قدماً في النحو من أن يعرّف ، أو يحدد ، اويدل عليه .

وحسبنا في هذا الموضع أن نقول فيه انه دليل على موقع أكثر الألفاظ من التركيب . نقول أكثر الألفاظ لأن من أجزاء التركيب الحرفَ والمبنيَّ من الأسماء والأفعال ، وهي لا يدخل فيها تغيّر أواخرها .

الاعراب اذن قرين النظم وسليل التركيب ، بل هو دليله الأظهر في الألفاظ المفردة ، ولاسيما الأسماء وما يضارعها من الأفعال .

والاعراب ـ كما هو معروف ـ معناه اللغوي هو الابانة والافصاح ، وهو في الاصطلاح النحوي ابانة موقع اللفظ من التركيب والنظم .

ولعل من أجلّ فوائده وأعظم مزاياه أنه يفسح لمنشىء الكلام في حرية

الاستزادة من المعاني ـ معاني النحو ، في تقديم أو تأخير ، إشعاراً بمزية المقدّم من تأخير تارة ، وتدليلاً على أعرفيته تارة أخرى ، ودليلاً على أن المؤخرَ من تقـديم معروف مألوف" يكاد يُستغنى عن ذكره لو حكم بذلك مقتضى الحال .

وفي التمثيل لهذا الأصل يذكر عبد القاهر الفروق التي تكون في الخبر بحسب مراد المتكلم ، في كلام سبق إيراده ولا بأس بإعادته .
يقول : « ذلك أنا لا نعلم شيئاً يبغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق »[1] .

ويبدو من محصّل هذا الكلام ، وهو حقيقة لامراء فيها ، أن الأصل في معاني النحو هو الإعراب ، بل إنه على الأصح هو قسيم النظم وشطره الآخر في بيان المعنى ، حيث يركن إليه في التعبير عن أغراض في الكلام ما كان لها أن تظهر لولاه ، مثل تقديم المسند حين يراد اختصاصه بالاهتمام في الجملة الاسمية ، كتقديم الخبر في نحو قول ابـن مالـك ـ وأحسبه قصد إليه ليؤسس به هذه القاعدة :

مبتدأ زيد وعاذر خبر
إن قلت زيد عاذر" من اعتذر

وكقول الآخر :

خبير" بنولهب فلاتك ملغياً
مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرّتِ

(١) دلائل الاعجاز ج٢ ص ٤٦ ـ ٤٧ .

ومثل هذا يقال في تقديم المسند إليه ، وهو الفاعل ، على فعله ، وهـو المسند في الجملة الفعلية على خـلاف الأصـل نحـو « زيد قام ، وعمرو قعـد » ؛ وذلك تعبيراً عن الاهتمام بفاعل القيام أكثر من الاهتمام بالقيام ، إما لأنه معلوم مشاهد ، وإما لأن المقام مقام معرفة من قام بالفعل ، والدلالة عليه .

ومثل ذلك أيضاً يقال في تقـديم قيـود الجملة وما يعرف عند النحاة بالفضلة ، كالمنصوب والمخفـوض (المجـرور) ، حين يتعلق غرض المتكلم بالاهتمام به والتعويل على ذكره .

معنى الرفـع

إن من يتأمل في ألقاب الإعراب ، من رفع ونصب وخفض وجزم ، يجد أنها لم توضع اعتباطاً بلا قصد إلى العلاقة فيها بين معنى اللفظ ومعنى الاصطلاح ، بل إن الذين وضعوها ، من أول الأمر ، لابد أنهم قصدوا إلى قدر كبير من معناها اللغوي ؛ ولكن يبدو أن كثرة تداولها وتطاول العهد بها جعل تلك المعاني غير ملحوظة في وضوح لدى دارسي العربية وغيرهم .

وبيان ذلك أن الرفع هو أرفع مراتب الإعراب وأعلاها ، وهو أولى تلك المراتب بما يعرف بالعمدة في الكلام – كما يسميه النحاة – ، وهو ما لا يكون إسناد" إلا به ، ولا يتم تركيب الكلام إلا بوجوده .

ولقد سبق أن نقلنا عن النحاة قولهم في الرفع إنه علم الفاعلية ، وهو قول ، وإن لم يكن منطبقاً تمام الانطباق في كل ماهو مستحق للرفع من الأسماء ، فهو ، من جانب آخر ، يدل على أنهم كانوا يلحظون العلاقة بين الرفع في معناه اللغوي وما يقع في موقع الرفع من الأسماء خاصة .

جاء في شرح المفصل لابن يعيش :

« قال صاحب الكتاب – يعني الزمخشري – عن أحوال إعراب الاسم :

هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم" على معنى .
فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا .

وأما المبتدأ وخبره وخبر «إن» وأخواتها « ولا » التي لنفي الجنس

واسم « ما ولا » المشبهتين « بليس » فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب • أ • هـ[1] •

ومثل ذلك جاء في شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب[2] •

هذا كان موقف النحاة من قبل ، ثم جاء الأستاذ ابراهيم مصطفى ــ رحمه الله ــ فتوسّع في هذه المقالة توسّعاً لم يخطئه فيه الصواب على العموم ، فقال إن الرفع علم الاسناد[3] • وزاد على ذلك قوله : إن الرفع علم الإسناد ودليل على أن الكلمة يتحدث عنها[4] •

وهذا لايشتمل إلا على ما يعرف من الأسماء بالمسند إليه •

وواضح معلوم أن الفاعلية إنما تصدق على واحد من طرفي الإسناد وهو المسند إليه ، فاعلاً كان أو ماهو بمنزلته ، أو كان مبتدأ ذاخبر •

ولقد فصّلنا القول في ذلك في « نحو التيسير » فلا داعي لإعادته[5] •

الرفع إذن معناه المرتبة الرفيعة في الإعراب ، وذلك حين يقع اللفظ موقع العمدة في الكلام ، على أن يتجرد اللفظ اسماً كان أو فعلاً معرباً لذلك الموقع •

وقد يكون هذا هو معنى التجرد الذي قال به طائفة من النحاة في رفع المبتدأ ، وفي رفع الفعل المضارع •

وقد يكون معنى التجرد أيضاً أن لايكون الاسم الواقع عمدة مستعيناً على وقوعه موقع الإسناد بلفظ آخر ، كالألفاظ التي تعرف بنواسخ الابتداء

---

(١) شرح المفصل ص ٧١ ج١ •
(٢) شرح الرضي على الكافيه ص ١٩ ط الهند •
(٣) مقدمة احياء النحو ص و •
(٤) احياء النحو ص ٥٣ ــ ٦٠ •
(٥) نحو التيسير الباب الرابع الفصل الرابع ص ٧٢ ــ ٨٤ •

أفعالاً كانت أم حروفاً (كان وأخواتها وإن وأخواتها) .

أو أن يكون الفعل المعرب ، وهو الفعل المضارع ، مقيداً معناه بحرف يُمَحِّضه لمعنى الاستقبال كأدوات النصب ، أو ينقله إلى معنى المضي كـ « لم ولما » ، أو إلى معنى الطلب كـ « لام الأمر » و « لا » الناهية . أو يُعَلق معناه على معنى فعل آخر كفعل الشرط وجوابه ، وكالفعل المضارع الواقع في جواب الطلب . وسيأتي توضيح ذلك وتفصيله عند الكلام على الجزم إن شاء الله .

معنى الخفض أو الجـر

والخفض كما هو ظاهر من معناه اللفظي حالة يراد بها مقابلة حالة الرفع • فكأن الاسم ـ والخفض لايكون إلا في الأسماء ـ يقع في أدنى مرتبة من مراتب الإعراب ، لأنه ليس بعمدة في الكلام ، وهو ليس في موقع الإسناد فيستحق الرفع ، وليس في المرتبة الوسطى فيستحق النصب وسيأتي بيان ذلك بعد •

وللخفض ـ وهو الجر ـ عند النحاة معنى واحد ، فهم يزعمون أن الجر علم الإضافة[1] • وهذا حق من جهة واحدة فحسب •

ذلك أن المضاف إليه من الأسـماء هو الذي يستحق الجـر أو مرتبة الخفض •

يقول القائل : « هذا بيت زيدٍ » ؛ فهذا الاسم لا منزلة في الكـلام إلا أنه منسوب إليه ليس غير •

ولكنّ ثمّة اسماً مخفوضاً ـ مجروراً ـ آخر ، هو الاسم الواقع بعد حرف من حروف المعاني التي تعرف بحروف الجر ، كقول القائل « خرجت من البيت إلى السوقِ » •

وهم يسمون هذه الحروف تعسّفاً وتكلفاً حروف الاضافة •

ولئن سألتهم : أين الإضافة في مثل قولك « زيد على حق » « وعمرو مسـكن في الدار » ؟ لقالوا إن « على » و « في » وسواهما هي حـروف الإضافة ، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء •

---

(1) شرح الرضى ط الهند ص ١٩ ، شرح المفصل ص ٧٢ ج١ .

وفي هذا القول ما فيه من البعد عن واقع العلاقة بين أجزاء الكلام .

فإن الإضافة نسبة ، وليس بين الأفعال ــ أو ماهو بمعناها ــ وبين هذه الأسماء الواقعة بعد الحروف علاقة من قبيل النسبة .

ولكن الحق أن مابعد هذه الحروف ليس إلا مفعولاً لما جاء قبله من فعل ، أو ماهو في معنى الفعل مما يشتق منه . وهو في الواقع ليس إلا مفعولاً على هيئة معنوية مقيدة بمعنى الحرف ، إن كان الحرف « على » فهو مفعول في هيئة الاستعلاء ، وإن كان « في » فهو مفعول في هيئة الظرفية. ولقد قالوا في بعض هذه المفاعيل حين تضمن معنى الحرف : مفعول فيه ، ومفعول له وهكذا .

أما الإضافة فهي نسبة بين اسمين ، يراد بالاسم الثاني المنسوب إليه أن يكون وسيلة تخصيص أو تعريف للاسم الأول ، نحو قولنا « هذا كتاب أدبٍ » و « هذا بيت زيد » .

للخفض أو الجر إذن معنيان :

المعنى الأول هو معنى المفعولية بالواسطة أو بالأداة ، أو المفعولية غير المباشرة ــ بعبارة أخرى ــ ، أو المفعولية المقيدة بحرف من حروف المعاني التي يقال لها حروف الخفض أو الجر .

وهذه المرتبة ــ مرتبة الخفض نزولٌ عن المرتبة التي يستحقها المفعول حين يكون مطلقاً من القيد المعنوي ، وهي مرتبة النصب .

وهذا شبيه بما يكون في الاسم الذي يقع في موقع الاسناد ، ولكنه لا يتجرد لذلك الموضع ، بل يستعين عليه بأداة ، فينزل من مرتبة الرفع الى مرتبة النصب ، كما سيأتي ذلك عند الكلام على خبر « كان » واسم « إنّ » .

والمعنى الثاني هو الاضافة ، وهي نسبة بين اسمين نسبة لا يراد بها

الا التخصيص أو التعريف • ولذلك استحق الاسم الثاني ــ المنسوب اليه ــ مرتبة الخفض ــ الجر ــ حتى يكون ذلك دليلاً على خلاف نسبة الاسناد التي يستحق فيها الاسمان ــ اذا تجردا لها ــ أن يكونا في مرتبة الرفع كالمبتدأ والخبر •

أما اطلاق الاضافة على حالتي الخفض كلتيهما فهو ضرب من التعميم الذي يَضِل به الدارس ، ويشقى به المدرس ، ولا يجد لــه أو فيه مجالاً لقناعة أو اقتناع •

معنى النصب

أما النصب ففي معناه اللغوي معنى التوسط بين طرفين ، طرفي الرفع والخفض .

فهو تارة رفع ما هـو مستحق للخفض الى المرتبة الوسـط ، وتارة خفض ما كان مستحقاً للرفع الى ما دون مرتبة الرفع .

وقد يكون أصـل معنـاه نصبَ المخفوض ، أو ما حقـه أن يكون مخفوضاً ـ أي اقامته واقالته من الخفض .

والنصب في النحو معنى واسع رحب فسيح الجنبات .

انه يـكون في كل ما هـو دون المرفوع من المعربات ، أسماءً كانت أو أفعالاً ، وفوق كل ما يكون أعلى من المخفوض في الأسماء .

وقد يصح أن يقال إنه أوسع معاني الاعراب مجالاً ، وأكثرها اشتمالاً على معانٍ فرعية ، قد يكون غير ميسور ضمها بعضها الى بعض ، أو نظمها في سلك معنوي واحد ،كالذي يكون في الرفع أو في الخفض .

ولقد ذهب جمهور النحاة الى أن النصب علم المفعولية[1] . وتكلفوا لذلك ردّ كل الأسماء المنصوبة الى هذا المعنى ، معنى المفعولية ، وان لم يتضح فيها هذا المعنى ، بل لم يلمح فيها على الاطلاق .

يقول ابن يعيش في شرح المفصل :

« وكذلك النصب علم المفعولية .

والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ص ١٩ ط الهند .

والمفعول معه ، والمفعول له . والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب « كان » ، والاسم في باب « إنّ » .

« والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر « ما ولا » المشبهتين بليس ، ملحقات بالمفعول »[1] .

ومن وجوه التكلف عندهم أنهم سمّوا مفاعيل أسماء لها في التركيب مواقع اخرى .

من ذلك قولهم في المصدر المنصوب توكيداً لفعله ، أو بياناً له ، أو وصفاً انه مفعول مطلق ، وزعموا أنه هو مفعول الفعل حقيقة .

وهو في الحق ليس بمفعول ، لأنه لم يقع عليه فعل الفاعل ، وليس بمطلق ، لأنه لا يقابله مفعول مقيد . وانما يستحق صفة الأطلاق ما يسمى المفعول به ، لأنه مطلق من قيد معاني حروف الخفض أو الجر ، ولأنه هو وحده المفعول ، كما يرى نحاة الكوفة[2] .

وقالوا في ظرف الفعل ، زماناً كان أو مكاناً ، انه مفعول فيه . وفسّروا ذلك بأنه مفعول فيه الفعل .

وهذا التوجيه ظاهر التكلف ، بيّن التعسف .

وقالوا في الحال انه منصوب نصب الظرف . وهو في حقيقته ليس الا وصفاً للهيئة هيئة الاسم ، وصفاً غير مطابق لموصوفه كالنعت الذي يطابق المنعوت فيتبعه في الاعراب ، وليس وصف اسناد كالخبر في الجملة الاسمية المستحق لمرتبة الاسناد .

وهم حين يتكلمون على نصب التمييز والمستثنى يتشبّثون بأي قادر على

---

(١) شرح المفصل ج١ ص ٧١ ـ ٧٢ .

(٢) انهم لا يسمون مفعولا الا المفعول به .

العمل من فعل أو ما هو بمنزلته ، فينسبون اليه عمل النصب فيهما ، وذلك بيّن التهافت واضح البطلان .

فكيف يصح في قول القائل « حضر القوم الا زيداً » أن يكون الاسم المستثنى بالا منصوباً بالفعل وهو لا يصح أن يسلط عليه ، لأنه مخرج من معمول الفعل ، ولأن بينه وبين الفعل أداة أسست معنى الاستثناء ، وهو حقيق بأن يظهر أثره في التركيب .

ولقد وقف الاستاذ ابراهيم مصطفى رحمه الله على هذه الحقيقة أو على الجزء الأكبر منها ، فلم يشأ أن يتابع مذهب الجمهور في اعتداد النصب علم المفعولية .

ولما رأى أن ليس ثمة ما يجمع بين الأسماء المنصوبة في معنى واحد ، ذهب الى أن الفتحة ــ وهي علامة النصب الأصلية ــ هي الحركة الخفيفة المستحبة ، التي يلجأ اليها حيث لا يكون الموضع موضع رفع فتكون الضمة أو فروعها ، ولا موضع خفض ــ جر ــ فتكون الكسرة أو فروعها[1] .

على أن ثمة حالتين من حالات الاسم المنصوب لم يتيسر ادخالهما في المعنى العام للنصب عند قدامى النحاة ، ولا في مذهب الأستاذ ابراهيم مصطفى :

الحالة الأولى حالة خبر « كان » وأخواتها ، من الأفعال والحروف التي تدخل في الجملة الاسمية ، فيصير ما كان مبتدأ قبل دخولها اسماً لها ، والاسم الثاني خبراً لها فينصب .

والحالة الثانية ما يكون في اسم « إنّ » وما يعمل عملها فانه يكون منصوباً ، وقد كان قبل دخولها مبتدأ مرفوعاً .

---

(١) مقدّمة احياء النحو ص و ، ز .

وقد ذهب الأستاذ ابراهيم مصطفى في نصب خبر « كان » وأخواتها مذهب نحاة الكوفة الذين يعدّون هذا الخبر المنصوب حالاً أو ضرباً من الحال .

وفي هذا ملمح لحقيقة يلتقي عندها الخبر والحـال ، فان كلاً منهما وصف ، ولكن الخبر وصف مسند قائم بذاته ، متجرد للاسناد ، غير مقيد بقيد الزمن أو أي قيد معنوي آخر . (المراد معاني ما يعرف بالأفعال الناقصة وما يعمل عملها من الحروف « كليس وما » ونحو ذلك) .

والحال وصف للهيئة وهو اذن وصف لبعض الموصوف ، فهو أدنى من المسند رتبة في المعنى ، ولذلك انحط عن مرتبته في الاعراب ، ذلك ان كان الموصوف عمدة ، كالفاعل وما ينوب عنه وكالمبتدأ وما يتفرع منه .

فأما ان كان الموصوف غير مرفوع ، منصوباً أو مخفوضاً ، فان وصفه بالحال لا يغير من معنى الحال واعرابه شيئاً فيبقى الحال على نصبه لأنه استحق هذه المرتبة التي يمتاز بها عن النعت والخبر .

وفي نصب اسم « ان » وما يعمل عملها ذهب الأستاذ ابراهيم مصطفى مذهباً آخر ، فقال انه نصبٌ على التوهم ، ذلك أنهم حين وجدوا الضمير الذي يقع اسماً لها مثل (انه ، انك ونحو ذلك) ، حين وجدوه ضمير نصب توهموا أن الاسم الواقع بعدها لابدّ أن يكون منصوباً فنصبوه ، وكان حقه أن يرفع[1] . ولذلك أتبعوه بالمرفوع كما جاء في قوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى) ...[2] الآية .

وكقول الشـاعر :

فمن بك ألقى بالمدينة رحله

فاني وقيـارٌ بهـا لغـريب

---

(١) احياء النحو ص ٧٨ .

(٢) سورة المائدة الاية (٦٩) .

واستدل على ذلك أيضـاً بقراءة من قرأ : (ان هذان لسـاحران)[1] بتشديد نون (ان) •

ولقد اجاب النحاة على كل ذلك وفسروه ، فقالوا في الاتباع على اسم « ان » بالرفـع ، كما في الآية وفي البيت المذكور ، انه اتبـاع على محـل « ان » هي واسمها ، لأنهما في موقع المبتدأ أو المسند اليه •

وأما قراءة (انّ هذان لساحران) بتشديد النون واِثبات الألف فان الاسم « هذان » مبني ، لانه اسم اشارة ، فهو ليس بمرفوع وان كان فيه ألف التثنية ، وهو يعرب ، حين يعرب ، ويعدل عن بنائه تغليباً لظاهرة التثنية وعلامتها وهما تقرّبانه من الأسماء المعربة •

وقد يصح القول بأن النصب في هذين الموضعين ــ خبر كان واسـم انّ ــ لأن الاسم الواقع في موقع الاسناد لم يستقل بهذا الموقع موقع الاسناد ، ولم يتجرد له ، وانما استعان عليه بأداة أخرى ، وهي مايعرف بالفعل الناقص (كان وأخواتها) ، أو الحرف المشبّه بالفعل (ان وأخواتها) •

فكأن الخبر في «كان زيد حاضراً» كان حاضراً • وفي «ان زيداً حاضر» ، ان واسمها معاً • « زيد كان حاضراً » « زيد" انه حاضر" » •

من أجل ذلك انحط الخبر في جملة « كان » والمبتدأ في جملة « ان » عن مرتبة الاسناد ، وهي الرفع ، الى المرتبة التي هي دونها ، وهي النصب •

ولعل هذا الذي مرّ تفصيله يلقي شيئاً من الايضاح على كلام النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر ، وفي الفعل المعرب ، وهو ما يدعونه التجرد •

ويصح تفسير هذا التجرد بأنه تجرد المسند اليه (المبتدأ) أو المسند (الخبر والفعل المعرب) للوقوع في موقع الاسناد ، من غير استناد الى معنى آخر يضاف اليه ويستعين به ، كالمعنى المستفاد مما يقال له الفعل الناقص ،

---

(١) سورة طه الآية ٦ •

وما يعمل عمله من الحروف (كان وأخواتها) أو المعنى المستفاد من « إن » وما يعمل عملها من الحروف (ان وأخواتها) .

وان من أعجب تعليلاتهم حالة النصب ما يعللون بـه نصب ما يسمى التمييز ، انهم يقدرونه منصوباً بأي عامل قادر على مباشرة النصب ، صح المعنى أم لم يصح .

ففي نحو قول القائل « كرم محمد أصلاً » يذهبون الى أن كلمة « أصلاً » منصوبة بالفعل قبله ، وهذا الاسم ـ كما يقولون هم أنفسهم ـ محوّل من الفاعل كأنه قيل « كرم أصل محمد » .

وكذلك يذهبون في نصب التمييز الملفوظ نحو « حضر عشرون رجلاً » .

وهذان الاسمان ليسا الا بياناً للاسناد في المثال الأول ، وللعدد في المثال الثاني .

والتمييز بيان لا يطابق حقيقة ما يبيّنه أو لا يبيّنها كلها ، فهو كالحال التي لا تطابق موصوفها ، ولا تصفه كلّه وانما تصف هيئته فحسب .

ومن أجل ذلك يستحقان مرتبة النصب لا مرتبة التابع وهي الموافقة في الاعراب .

وقد يكون هذا المعنى في نصب الحال والتمييز آخذاً بطرف من قول بعض الكوفيين بالنصب على الخلاف .

ذلك أن المراد بالخلاف ، وهو مفهوم كلامهم وان لم يصرحوا به ، خلاف التبعية ، أي أن يكون ما يحتمل التبعية لما قبله مخالفاً للمتبوع من حيث عدم التطابق في الوصف وفي البيان بل في الاسناد ، وكذلك في العطف[1] .

ولقد مرّ الكلام في نصب الوصف الذي لا يطابق موصوفه وهو الحال، ونصب البيان غير المطابق وهو التمييز .

---

(1) يراجع كتاب الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ج١ ص ١٥٢ .

أما المعطوف الذي لا يراد اتباعه المعطوف عليه ، فهو في ما يعرف في الأسماء المنصوبة بالمفعول معه أو المصاحب •

وفي الأفعال المعربة ما يلي الواو التي يقال لها واو المعية وأو وحتى وفاء السببية •

فان ما يقع بعد هذه الواو من الأسماء يراد الجمع بينها وبين ما قبلها على سبيل المصاحبة والمعية ، لا على سبيل التشريك في الحكم[1] فذلك شأن المعطوف بالواو التي يراد بها الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه جمعاً مطلقاً •

ومثل ذلك يقال في الفعل المعرب الواقع بعد واو المصاحبة أو المعية وأو وحتى وفاء السببية ، فانه لا يراد الجمع بينه وبين ما قبل الحرف على سبيل التشريك في الحكم ، وانما تراد المصاحبة والمقارنة والمعية ليس غير

ومما يوضح ذلك ما جاء في قوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءَكم)[2] •

وقول القائل « سرت والنهرَ » •

اذ ليس المراد عطف (شركاءكم) على الضمير المتصل بفعل الأمر ، ولا يراد للنهر ان يكون فاعلاً للسير حكمه حكم ضمير المتكلم ، وانما المراد أن السير كان مع النهر فقط •

وأما في الفعل ففي نحو قول الشاعر :

لاتَنْهَ عن خلق وتأتيَ مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

اذ ان المراد أن يحذّر المخاطب من أن ينهى عن خلق مع اتيانه مثلَه • وليس المراد النهي عن اتيان الفعل الثاني نهياً مساوياً أو مساوقاً للنهي عن الفعل الأول •

---

(١) الانصاف ج١ ص ١٥٨ .

(٢) سورة يونس الاية (٧١) .

ومثل ذلك عبارتهم الذائعة الشائعة : « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن»، وتفصيل وجوه المعنى المختلفة باختلاف حركة الباء من الفعل « تشرب » .

فان كانت الباء مضمومة والفعل مرفوعاً فذلك ايذان باباحة شرب اللبن مع النهي عن أكل السمك . وان كانت الباء ساكنة فالفعل مجزوم ، وهو اذن عطف على الفعل الذي جزمته « لا » الناهية ، وهو منهي عنه مثل سابقه .

وان كانت الباء مفتوحة فالفعل منصوب لوقوعه بعد واو المعية ، والمراد أن لا يصاحب شربَ اللبن أكلُ السمك . أي أن النهي هو عن وقوع الفعلين معاً مقترنين .

وشبيه بذلك نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وأو .

نحو قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبي)[1] . وفي قول الشاعر الآنف ذكره :

لاستسهلن الصعب أو أدركَ المنى ...

فما أنقادت الآمال الا لصابر

وهكذا يتبين أن للنصب جملة معانٍ ، لا معنى واحد كما قال النحاة الأوائل .

ولعل كون حركته الأصلية « الفتحة » هي الحركة الخفيفة المستحبة ، هو الذي حشر في ظله كل هذه المعاني .

ويمكن اجمالها على الوجه الآتي :

في الأسماء :

١ ــ معنى المفعولية والمراد به ما يسمى المفعول به ، لأنه هو المفعول الحقيقي الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل .

---

(١) سورة طه الاية (٨١) .

٢ ــ معنى الوصف غير المطابق للموصوف ، وذلك هو الحال ووصف الفعل بالمصـــدر .

٣ ــ معنى البيان غير المطابق وذلك هو بيان زمان الفعل أو بيان مكانه ، أو بيان جزء من حقيقة الاسم وهو التمييز الملفوظ ، أو بيان الاسناد وهو التمييز الملحوظ ويقال فيه انه بيان النسبة .

٤ ــ معنى المعية أو المصاحبة ، وتقييد حروف العطف بجزء من معناها ، كتقيد الواو الدالة على مطلق الجمع بمعنى المصاحبة .

وتقييد الفاء الدالة على الترتيب والتعقيب بمعنى السببية ، وكذلك « أو » وحتى .

وكل ذلك لا يكون الا اذا اختلفت أجزاء الكلام خبراً وانشاء او نفياً وا ِثباتاً .

٥ ــ استعانة الاسم على الوقوع موقع الاسناد بأداة مما يعرف عند النحاة بنواسخ الابتداء « كان وأخواتها » ، و « ان وأخواتها » . فان المسند في الأولى وهو الخبر يستعين على أداء وظيفته في الكلام بالفعل الناقص أو ما يعمل عمله من الحروف كـ « ليس وما ولا » .

والمسند اليه في الأخرى وهو اسم « ا ِن ّ » يستعين على أداء وظيفته في الكلام بالحرف الناسخ .

٦ ــ الخلاف وهو واضح في المستثنى المنصوب .

٧ ــ أما نصب الأفعال فانه يكون اذا تمحضت لمعنى الاستقبال أو وقعت خبراً بعد انشاء أو شبه انشاء (فقرة ٤) .

وتمحضها لمعنى الاستقبال يكون بأحد الحروف (أن ، لن ، كي ، اذن) .

معنى الجزم

والجزم في اللغة هو القطع ، وهو في اصطلاح علماء العربية قطع الحركة من آخر الكلمة ، أو قطع امتداد الحركة ، وهو ما يعرف بحذف حرف العلة ، أو قطع علامة الإعراب في مايعرف بالأفعال الخمسة وهي النون .

والجزم حالة إعراب تختص بالفعل المعرب وهو الفعل المضارع ، ولا مدخل لها في الأسماء ، لأن معناها لا يلابس الأسماء .

ومعلوم أن الفعل المعرب ، وهو الفعل المضارع ، مستحق في الأصل لمرتبة الرفع ، لأنه في موضع المسند أبدا ، والمسند حقه الرفع كما في خبر المبدأ .

ويكون رفع الفعل المضارع إذا تجرد للإسناد وهو عامل الرفع عند طائفة من النحاة .

وحينئذٍ ، عند التجرد ، يكون معناه الزمني مطلقاً رحباً ، يقبل الدلالة على معنى الحال والاستقبال ، بل يكون قابلاً للدلالة على غير ذلك من معاني الزمن بالقوة لا بالفعل .

فإذا أريد صرفه إلى معنى الاستقبال ، أو ما يلابسه من معاني الخلاف ، استحق أن ينصب كما مر في الكلام على معنى النصب .

والفعل المضارع قابل للدلالة على معنيين آخرين ، حق الفعل الدال عليهما أن يكون مبنياً ؛ وهما معنى المضي ومعنى الطلب ، فالفعل الماضي مبني وفعل الأمر مبني أيضاً .

ويكون الفعل المضارع خالصاً لمعنى المضي إذا سبقه حرفان مما يعرف بأدوات الجزم ، وهما : « لم » و « لما » نحو « لم يحضر زيد » جواباً لمن سأل « هل حضر زيد » ؟ « ولما يحضر زيد » إذا أريد أنه لم يحضر حتى وقت قيل هذا الكلام .

أما معنى الطلب فيكون أيضاً بحرفين من حروف الجزم وهما « لام الأمر » و « لا الناهية » . نحو قوله تعالى (وليكتب بينكم كاتب بالعدل)(١) . ونحو قوله تعالى (لا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً)(٢) .

وعلّة الجزم في هاتين الحالتين أن الأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً ، كما أن الأصل في الفعل الدال على الطلب ، وهو فعل الأمر ، أن يكون مبنياً أيضاً . والأصل في البناء السكون ، قال ابن مالك :

والأصل في المبنى أن يسكّنا .

أما حذف حرف العلة في نحو « لم يأتِ » « ولم يخشَ » « ولم يدعُ » فإنما هو قطع لامتداد الحركة ، وهو الياء مدّاً للكسرة والألف مدّاً للفتحة والواو مدّاً للضمة .

ثمة معنى آخر من معاني الجزم .

وهو المعنى الذي لا يستكمل فيه الفعل دلالته ولا يستتمّ معناه ، وذلك حين يعلّق معناه ، أو يعلق وقوعه بوقوع فعل آخر أو بإسناد آخر ، فيستحقّ كلا الفعلين ـ المعلّق والمعلق به ـ الجزم . تقول : « إن تخرج أخرج » . قال تعالى : (إن تجتنبوا كبائر ما تُنهون عنه نكفّرْ عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريما)(٣) . فكأن الفعل الأول لم يخبر عن وقوعه ، والفعل الثاني قد علّق وقوعه بوقوع الفعل الأول .

وهذه دلالة ثالثة أو ضرب ثالث من أضرب الكلام أغفلها علماء المعاني بعد ضربي الخبر والإنشاء .

---

(١) سورة البقرة الاية ٢٨٣ .
(٢) سورة الاسراء الاية ٢٢ .
(٣) سورة النساء الاية ٣١ .

فجملة الشرط تركيب مستقل يتوقف فيه معنى الجواب على معنى الشرط ، فيستحق كلاهما الجزم .

ومن أجل ذلك قال النحاة إنه إذا كان فعل الشرط ماضياً ، والماضي في حكم المخبر بوقوعه ، استحسن رفع جواب الشرط . قال ابن مالك :

وبعد ماضٍ رفعُك الجزا حسن

وعلى ذلك بيت زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسبغة

يقول لاغائب مالي ولا حرمُ

وقد يُشَمّ معنى الشرط في الفعل الواقع في جواب الطلب نحو « ارحمْ تُرحمْ » ، وإن لم يكن الطلب بما هو صريح في معنى الطلب كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم .... يغفرْ لكم ذنوبكم)(١) .

وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على أضرب الجملة .

---

(١) سورة الصف الاية ١٠ ــ ١٢ .

الفصل الرابع

معنى البنـــاء

أما البناء فهو حالة لا موجب فيها لحركات الإعراب أصلاً • وهو لزوم آخر الكلمة حالةً واحدة أو صورة واحدة بلا تغيير •

والبناء من خصائص الحروف ومن حقها • والمعنيُّ بذلك طبعاً حروف المعاني • قال ابن مالك :

وكل حرف مستحق للبنا

هذا هو الاصل •

ولكن من الأسماء ما هو مبني وهو قليل ، ومن الأفعال ما هو مبني وهو الكثير •

وعلة البناء ، في ما يذكر علماء العربية ، ما يطلقون عليه : شبه الحرف • وقد أفاضوا في ذلك شرحاً وتفصيلاً في بناء الاسماء ،ولكنهم لم يعرضوا لعلة البناء في الأفعال إلا لماماً • ذلك لأن الفعل يغلب فيه البناء فهو أصـــل فيه ، لأنه يلزم في أغلب أحواله موقعاً واحداً من الكلام ، وهو موقع المسند •

أما الأسماء المبنية فهي شبيهة بالحرف في الأغلب ، أو شبيهة بالفعل في بعض احوالها •

ولنظر في قول ابه مالك :

والاســم منـه معرب ومبني

لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا
والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا
تأثر وكافتقار أُصّلا

وأصل شبه الأسماء المبنية بالحروف دلالتها على ماتدل عليه حروف المعاني ، واستعمالها في ما تستعمل فيه ، كالاِشارة والاستفهام .

أو افتقارها اِلى غيرها لتؤدي فيه معانيها ، كالذي يكون في اسم الموصول ، فاِنه كالحرف يؤدي معناه في غيره ، بل اِنه يفتقر اِلى غيره ليستكمل فيه معناه ، كالذي يكون في الجملة التي يقال لها صلة الموصول ، فاِن الاسم الموصول لا يستتمّ معناه اِلا بها .

ومن الأسماء ما ليس مستكملاً صفة الاسم ، ولا وافياً في دلالته على الاسمية ؛ بل انه ينوب عن الفعل المبني ويؤدي وظيفته في الكلام على الدوام .

ذلك ما يسميه علماء العربية أسماء الأفعال ، وهي التي تؤدي في الغالب معنى فعل الأمر كـ « نَزالِ ودَراكِ » بمعنى انزل ، وأدرك .

ويحترز بقولنا على الدوام من المصدر المنصوب الذي ينوب عن فعله أحياناً ، لا على الدوام ، نحو : « سعياً اِلى الخير » ، « وبراً بالأبوين » .

وعكس هذه الظاهرة يكون في الأفعال ؛ فاِن منها ما يشابه الاسم في تصرف معناه واتساع مداه ، فيستحق الاِعراب للدلالة على ذلك . ذلك الفعل هو الذي سَمّوه الفعل المضارع ، لأنه يضارع الاسم بأن فيه قوة الدلالة على أكثر من معنى زمني واحد ، فاِنه يمكن أن يدل على معنى الحال ، أو الاستقبال ، أو المضي ، أو الطلب . فيكون له في كل حالة من تلك الحالات

علامة إعراب . وله في ذلك اختصاص بحروف تحدد معناه الزمني ، كحروف النصب التي تمحّضه في الغالب للاستقبال ، وكحروف الجزم التي تقلبه إلى معنى المضي ؛ أو تحوله إلى معنى الطلب ، أو تعلق معناه على معنى فعل آخر . (وقد مر تفصيل ذلك في الكلام على إعراب الفعل) .

ولعل من أهم أسباب إعراب الفعل المضارع أنه يصح إحلاله محل الاسم : خبراً عن مبتدأ ، أو حالاً من ذي حال . بخلاف الفعل الماضي فإنه قلما يقع هذا الموقع .

يقال مثلاً : « جاء زيد يركض » (حال) ، و «زيد يحسن إلى الناس» (خبر) .

الأسماء إذن تبنى حيث يكون معناها مستحقاً للبناء مقتضياً له .

هما حالتان : حالة يُضمّن فيها الاسم معنى حرف من حروف المعاني كالاستفهام والشرط ؛ فإن « مَن وما » إذا ضُمنا معنى الهمزة كانا اسمي استفهام ، وإذا ضمنا معنى « إن » كانا اسمي شرط .

وقد يستعمل الاسم في معنىً كان ينبغي أن يوضع له حرف فلم يوضع ، كالإشارة التي لها أسماء وليس لها حرف .

ومما يضمّن من الأسماء معنى الحرف الاسم الواقع مبنياً بعد « لا » التبرئة التي يقال فيها النافية للجنس نفياً يستغرق افراده على سبيل التنصيص، نحو قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه)(١) . ونحو قولنا « لا رجل في الدار » . فإن معنى الاستغراق وهو معنى حرف الجر «من» مضمّن في الاسم المنفي بـ « لا » فيستحق البناء من أجل ذلك .

وكذلك إذا ضُمّن الظرف مضافاً إليه ، ولم ينوَ لفظه ، بني ذلك

---

(١) سورة البقرة الآية (٢) .

الظرف على الضم نحو قولـه تعالى (لله الأمر من قبلُ ومن بعـدُ)[1] . فكأن هذا الظرف ضمّن معنى ما يحتمل أن يضاف إليه ، كأنه قيل لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده .

★

الإعراب ومعاني الإعراب شطر معاني النحو ، بل هو شطرها الأكبر ، وهو الذي غلب على النحو أو غُلّب عليه ، واستأثر بأهم أبوابه وفصوله ، ذلك لأنه هو الذي يكشف عن مواقع الألفاظ في التراكيب ، ويدل عليها دلالة محسوسة شهودة في الأعم الأغلب .

أما الشطر الآخر من معاني النحو فهو الذي خرج من أبواب النحو أو أُخرج منها . وهو جديد بأن يردّ إلى أصله وأن يتبوأ مكانه من ذلـك الأصل .

ذلك ما يعرف بأحوال الإسناد وصور التركيب أو صور التراكيب .

وهو الذي سيأتي عليه الكلام في مايلي من البحث .

---

(1) سورة الروم الآية (٤) .

الباب الثاني

صـــور التركيب وأحــوال الاسناد

الفصـــل الأول : الحذف والذكر .

الفصـــل الثاني : حذف الحـرف .

الفصـــل الثالث : التقـــديم والتأخير .

الفصـــل الرابع : الفصل والوصل .

الفصـــل الخامس : أحوال الاسناد وضروب الجملة .

الفصـــل السادس : الجملة الإخبارية والجملة الانشائية والجملة الشرطية .

الفصـــل السابع : الايجاز والاطناب والمساواة .

صور التركيب

وأحوال الإِسناد

هذا هو الشطر الآخر من معاني النحو ، وهو المتصل بأحوال الاسناد وصور التركيب أو صور التراكيب من حيث طبيعة أجزائها وصفاتها ، وما يقوم بين تلك الأجزاء من علاقات ، ثم ما يكون بين التراكيب ، وبين أجزاء التركيب الواحد من ترابط معنوي مفهوم غير ظاهر ، أو ترابط لفظي ظاهر .

ومتى ينبغي أن يُمدّ بساط الكلام وينشر ، ومتى يُكثّف بعضه أو يضمر ، الى غير ذلك مما يقال له في الاصطلاح النحوي وفي علم المعاني :

١ ـ الذكر والحذف .

٢ ـ التقديم والتأخير .

٣ ـ الفصل والوصل .

٤ ـ الايجاز والاطناب .

٥ ـ الإِخبار والانشاء . وضروبهما ودلالاتهما .

وغير ذلك مما يكون في التركيب البسيط الذي يؤدّى به معنى بعينه ، أو في التركيب المركب ـ ان صح هذا التعبير ـ حين يؤلّف من جمل وتراكيب يراد بها التعبير عن فكرة أو أفكار ، أو أحاسيس ومشاعر .

وليس من هم هذه الأسطر استقصاء الكلام في هذه الأمور أو الاحاطة بها من كل جانب ، وانما المراد الاشارة الى أهم تلك المسائل ، ووصلها بأصلها في قواعد العربية ، ومحاولة الاهتداء الى تلك الأصول ، حتى يتصل ما انقطع بين النحو ومعانيه ، وحتى يكون ذلك سبيلاً الى تواصل علوم العربية بعضها ببعض .

الفصل الأول

الحذف والذكر

من العلوم أن التركيب لابد أن يشتمل ، في أبسط صوره ، على طرفين يقال لهما المسند اليه والمسند عند أهل العربية ، أو الموضوع والمحمول عند أهل المنطق ؛ وما يلحق بهما مما يكمل به معنى الكلام .

ولكن قد يفرض المقام وطبيعة الكلام أن يحذف أحدهما ، وقد يفرض ذكرهما كليهما لا محالة ؛ بل قد يفرض ذكر ما لا حاجة بالكلام الى ذكره في الأحوال المعتادة كقولك : « أنا فعلت كذا » ، « وأنت فعلت كذا » ، مع أن التاء المتصلة بالفعل تغني عن لفظ ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب .

ومن صور الحذف التي استقرت قاعدة ثابتة لا محيص عنها حذف الضمير الفاعل في صيغ من الأفعال ، حذفاً واجباً حيناً وحذفاً جائزاً حيناً آخر .

تقول : « جاء زيد » « ويجيء زيد » ، اذا أخبرت عن مجيئه في زمن ماض أو حاضر .

فاذا تحدث زيد عن نفسه قال : « جئت ، وأجيء » ولم يحتج الى ذكر الضمير في الأحوال الاعتيادية ؛ فلا يقول : « أنا جئت » لأنه لا حاجة له أن يلفظ بضمير المتكلم مادام المتكلم ماثلاً فعلاً أو حكماً ؛ الا اذا اعتقد بوجوب ذكر الضمير من باب التوكيد ودفع الشك .

وقد يقول قائل ان التاء المتصلة بالفعل الماضي مضمومة ، وهي المسماة تاء الفاعل ، هي ضمير المتكلم ؛ ونقــول له ، حتى لو سلمنا بذلك جدلاً ، فما تقول في قول زيد عن نفسه : « أجيء وأذهب » ونحو ذلك ؟ .

ومثل هذا يكون ان كان من قام بالفعل مخاطباً . تقول للمخاطب «ذهبتَ وجئتَ » ، وللمخاطبة : « ذهبتِ وجئتِ » ، ونحو ذلك .

ولئن جاز أن تُعد التاء ، مضمومةً أو مفتوحةً أو مكسورةً ، ضميرَ رفع يقوم مقام الفاعل ، فليس يصح ذلك في الألف والتاء والنون في أول الفعل المضارع ، وهي تدل على نفس ما تدل عليه التاء وغيرها في الفعل الماضي، لأن حروف « أنيت » لم يقل باسميتها أحد ، ولم يحكم لها بموقع الفاعــل نحوي من النحاة في من نعلم وفي ما نعلم .

هذا في الفاعل الحاضر ، وهو الذي نقول عنه في النحو : الفاعل المتكلم أو الفاعل المخاطب .

أما الفاعل الغائب فلابد من ذكره ، سابقاً لفعله ، أو آتياً بعده ، كما هي طبيعة الجملة الفعلية .

فاذا سبق ذكره قيل عن الفعل ان فاعله ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو أو هي » ، بحسب ما يقتضيه سياق العبارة .

حـــذف العمـــدة

ان حذف ما يعرف بالعمدة في الكلام له قواعده المقررة في العربية • فان الكلام على حذف المبتدأ ، وحذف الخبر ، وحذف الفاعل ، أو ما يقــوم مقامه ، معروف مقرر في أبواب من النحو ، كأن يكون له ذكر سابق في الكلام فيكتفى به •.

مثال ذلك أن يسأل سائل : « أين زيــد » ؟ فيجاب : « في داره » • أو يقال : « ماذا فعل زيد » ؟ فيقال : « سافر » ؛ ونحو ذلك مما يجوز فيه الحذف اكتفاء بســابق الذكر •

وقد يحذف المسند فعلاً كان أو خبراً • يقال مثلاً : « من فعل هذا » ؟ فيجاب « عمرو » •

ومما يوضح المعاني المقصودة في حذف المسند ما تورده قواعد العربية في حذف الخبر ، فان في كلام النحاة عليه ما يدل على اعتدادهم بأمر المعنى واهتمامهم به •

فان الخبر يحذف بعد « لولا » ؛ وهي كما يقولون فيها : حرف امتناع لوجود ، أي انها تفيد امتناع الخبر لوجود المبتدأ •

ذلك نحو قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفســدت الأرض)[1] •

---

(1) سورة البقرة الآية (٢٥١) •

وشرط الحذف هنا ومسوّغه أن الخبر المحذوف كون عام ، والكون العام حدث يمر به كل كائن ، فلا داعي لذكره ، بل لا مسوّغ لذكره .

أما اذا كان الخبر بعد « لولا » كوناً خاصاً ، أي حدثاً من الأحداث ، فعلاً أو ما يشتق منه ، فان ذكره جائز في رأي الأكثرين . مثال ذلك ما جاء في شرح الأشموني : « لولا زيد سالمنا ما سلم » . ونحو قول أبي العلاء :

يذيب الرعبُ منه كلَّ عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد أجازوا ذكره ـ بحق ـ لأن في ذكره فائدة لا تكون حين يحذف .

وكذلك يحذف الخبر بعد واو المعية نحو : « كل صانع وما صنع » ، لأن الخبر المقدّر موجود معناه أو مفهومه في الواو ، التقدير « كل صانع وما صنع مقترنان أو مصطحبان » ونحو ذلك .

ويحذف الخبر أيضاً اذا جيء بعد المبتدأ بحال لا تصلح لأن تكون خبراً ، واكتفي بها . وهم يمثلون لذلك بقول القائل « شربي السويقَ ملتوتاً » و « أكلي الرطبَ ناضجاً » . لأن الكلام ههنا يُستغنى فيه عن الخبر لقيام الحال مقامه وسدِّه مسدّه(1) .

ذلك بأن الحال وصف ، ولكنه وصف ناقص عن مرتبة الوصف الاسنادي وهو الخبر . فاذا كان المقام يقتضي وصف هيئة المبتدأ ويكتفي به استغني به عن الخبر .

وهذه مزية من مزايا التركيب في الكلام العربي ، يقترن فيها الايجاز بالدقة في أداء المعنى وحذف فضول القول .

فانّ ذكر الخبر وهو كون عام ، وذكره ومعناه مستفاد عن معنى الحرف ، وذكره مع وجود ما يغني عنه وهو الحال ، كل ذلك من فضول القول .

---

(1) يراجع الأشموني ج1 ص 225 ـ 229 .

وكذلك يجوز الحذف اذا أريد تجاهل أحد طرفي الاسناد ، كالذي يكون مع ما يعرف بالفعل المبني للمجهول ، أو للمفعول ، أو لما لم يسمّ فاعله . يقال « جيء بالمال » ، « وأحضر القومُ » ، « وأنجز العملُ » . كل ذلك حين لا يقصد الى ذكر من جاء بالمال أو أحضرَ القومَ أو أنجز العملِ ، لأن مراد المتكلم مُقتضى الحال لا يتعلق بذكر الفاعل لأنه مجهول لديه حقاً ، او لأنه أقل من أن يُعنى بذكره ، أو لأنه يُخشى منه أو لأنه يُخشى عليه .

ومن أمثلة حذف العمدة ما يكثر وروده في آي الكتاب العزيز ، كالاكتفاء بالخبر حيث لا حاجة لذكر المبتدأ في نحو قوله تعالى (ويقولون طاعة)[١] وقوله تعالى (طاعة وقول معروف)[٢] .

وقد يكون الاكتفاء بالمبتدأ وعدم الاعتداد بذكر الخبر نحو قوله تعالى (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت)[٣] ، ووله تعالى (أمّن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه)[٤] ؛ ونحو ذلك مما يوحي فيه الطرف المذكور من طرفي الاسناد بصورة للاسناد كاملة فيكتفى بها ، حتى كأن المعنى المراد يشع منها ويفيض[٥] .

ويذكر عبدالقاهر من مواضع حذف المبتدأ : القطع والاستئناف

كأن القطع والاستئناف لا يكون الا بعد تقديم ما يتعلق بالمبتدأ ، فلا يعود بتكرار ذكره حاجة . يقول :

« ومن المواضع التي يطرّد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف ،

---

(١) سورة النساء الآية (٨١) .
(٢) سورة محمد الآية (٢١) .
(٣) سورة الرعد الآية (٣٣) .
(٤) سورة الزمر الآية (٩) .
(٥) يراجع نحو القرآن ص ١٨ — ٢٧ .

يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر ، واذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ؛ مثال ذلك قوله :

وعلمت أني يومذا ك منازلٌ كعباً ونهدا
قوم اذا لبسوا الحديـ د تنمروا حلقاً وقـدا

وقوله :

هـم حلّوا من الشرف المعلّى
ومن حسب العشيرة حيث شاءوا
بناةُ مكارم وأُسـاةُ كَلْم
دماؤهم من الكَلَب الشفاء

وقوله :

رآني على مـا بي عميلةُ فاشتكى
الى حاله حالي أسـرّ كما جهر
غلامٌ رماه الله بالحسـن يافعاً
له سيمياء لا تشـقّ على البصر[1]

---

(١) دلائل الاعجاز ج١ ص ٨٧ ــ ٨٨ .

حـذف المفعول

ومن أعجب ما في هذا الباب حذف المفعول أو المفاعيل في ما يسميه النحاة الحذف اقتصاراً تارة واختصاراً تارة أخرى .

فقد يكون غرض المتكلم ، ومراده أحياناً ، أن يأتي بالفعل ومن قام به ، من غير أن يتعلق قصده بمفعول معين يقع أثر ذلك الفعل عليه ، ذلك في نحو قوله تعالى : (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى)[1] ، فان الفعل « أعطى » مما ينصب مفعولين . يقال مثلاً « أعطى علي أخاه مالاً » ؛ والمفعولان هنا أولهما يوصف بأنه فاعل في المعنى . وقد حذفا في الآية الكريمة لانتفاء الحاجة الى ذكرهما .

وكذلك يمكن أن يحذف واحد منهما كما في قوله تعالى : (ولسوف يعطيك ربك فترضى)[2] فقد حذف هنا المفعول الثاني لأن الغرض لا يتعلق بذكره . بل انه لا يراد به أي مما يصلح للوقوع مفعولاً ، بل المراد اطلاق الفعل ليعمل في كل ما يصلح للعمل فيه مما يحتمله سياق الكلام ومراده . وعبد القاهر يعبر عن مثل هذا الحذف بقوله : إنه خلو الفعل من المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه[3] . وهذا هو الذي يقول عنه النحاة انه حذف المفعول اقتصاراً .

(١) سورة الليل الآيات (٥) ، (٦) ، (٧) .

(٢) سورة الضحى الآية (٥) .

(٣) دلائل الاعجاز ج١ ص ٩٢ .

ويقول عبدالقاهر في وجه آخر من وجوه حذف المفعول :

« وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود ، قصده معلوم ، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم إلى جلي لا صنعة فيه ، وخفي تدخله الصنعة . فمثال الجلي قولهم « أصغيت إليه » وهم يريدون أذني « وأغضيت عليه » والمعنى « جفني » .

« وأما الخفي الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع ؛ فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد تعلم مكانه ، إما لجري ذكر أو دليل حال ، إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه ، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه ، من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول .

ومثاله قول البحتري :

شجو حساده وغيظ عداه

أن يرى مبصر ويسمع واع

المعنى لامحالة أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه ، ولكنك تعلم ، على ذلك ، أنه يسرق علم ذلك من نفسه ويدفع صورته عن وهمه ، ليحصل له معنى شريف ، وغرض خاص »[1] .

وكل هذه الوجوه وما يشبهها يصح أن يقال فيها إن المراد إطلاق الفعل في معناه وأثره ، بحيث يمكن تقديره مؤثراً في كل ما يحسن ويحتمل تأثيره فيه ويصلح أن يكون له مفعولاً (في الاصطلاح النحوي) .

ومن لطائف هذا الباب وروائعه ماجاء في قوله تعالى : (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال

---

(1) دلائل الاعجاز ج1 ص ٩٢ .

ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير)[1] .

يقول عبدالقاهر تعليقاً على مواطن الحذف في الآيات الكريمة : « وليس لنتائج هذا الحذف — أعني حذف المفعول نهاية ، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة وإلى الطائف لا تحصى »[2] .

ما أبدع حذف المفعول في « يسقون » ، وفي « تذودان » ، وفي « لانسقي » ، وفي « حتى يصدر الرعاء » . وما أجمل إطلاق الفعل ليتبين السامع أو القارىء ذلك المفعول ، وهو أقرب إليه من طرف الثمام ، على أن ذكره لو ذكر — في غير كلام الله — لن يكون إلا لغواً لافائدة فيه .

ولقد وصف عبدالقاهر رحمه الله باب الحذف وصفاً جميلاً ، تلاقى فيه ذوقه المرهف وحسه الدقيق بمنطقه القويم وفهمه العميق فقال :

« هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر . فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ماتكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ماتكون بياناً إذا لم تبن ، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر »[3] .

هكذا نرى كيف يلتقي الذوق الفني والشعور بالمنطق والفكر في درك مواطن الجمال ، والتعرف على مكامن الروعة والبراعة في العبارة البليغة والأسلوب الأدبي الذي يأخذ بمجامع القلوب .

ولعل هذه الظاهرة الفريدة ، ظاهرة التقاء التذوق والإعجاب الذي يتأبّى على التعليل بالقواعد المقررة القائمة على المنطق والملاحظة ، لعلها مما

---

(1) سورة القصص الآية ٢٣ .
(2) دلائل الاعجاز ج١ ص ٩٦ .
(3) دلائل الاعجاز ج١ ص ٨٦ .

تمتاز به اللغة العربية وتنفرد به من بين اللغات الحية ؛ بل لعلها من بين الأدلة على قدم عهدها وإيغال تاريخها في الزمن .

ذلك أن ألفة مايسيغه الذوق ، وما يعجب به ، واستمرار ذلك وتطاول العهد به هو الذي يجعل من تلك الأشياء الجميلة التي تأسر المشاعر ، وتثير العواطف عادة ، يجعلها ظواهر مألوفة ، تنفتح لها منافذ الفكر ، وتمازجها طرائق التفكير ، ويحتويها العلم الذي يقوم عادة على الملاحظة والتجربة ، ولا يأبه كثيراً بما يؤثر في المشاعر .

الحذف في التنازع

ومن مواضع الحذف التي يحسن الوقوف عندها والتأمل فيها الحذف في ما يعرف في النحو بباب التنازع ، فإن فيه اكتفاء بمعمول واحد يتنازعه عاملان اثنان يقتضيان فيه العمل . ومثاله : « حضر وأقام زيد » ، « وأكرمني وأكرمت زيد أو زيداً » .

وللنحاة في أمره خلاف .

فإن فيهم من يذهب إلى أن العامل الأول أولى بالعمل لتقدمه ، وهذا مذهب نحاة الكوفة .

أما النحاة البصريون فيذهبون إلى أن العامل الثاني أولى وأحق بالعمل ، لأنه يجاور المعمول ، فيكون بذلك أقرب إلى التأثير فيه[1] .

وهذا الخلاف ليس له تعلق كبير بالمعنى ، ذلك الذي سمي معنى النحو . وبيان ذلك أنا نراهم يقولون إن في المهمل من العاملين ضميراً للمعمول الظاهر بارزاً أو مستتراً ، سواء في ذلك العامل الأول والعامل الثاني ، فمن الاضمار في الأول قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهاراً فكن للغيب أحفظ للعهد

ومن الإضمار في الثاني قول الآخر :

بعكاظ يُعشي الناظر ين إذاهم لمحوا شعاعه

---

(1) يراجع تفصيل الخلاف وأدلة الفريقين في كتاب الإنصاف لابن الأنباري ج ١ ص ٦١ — ٦٦ .

وقد ورد في الكتاب العزيز تسليط عاملين على معمول واحد ، مثال ذلك قوله تعالى (آتوني أفرغ عليه قطرا)[1] .

وفي ذلك يقول الزمخشري : « إنه حذف فيه الأول لدلالة الثاني عليه ، كأنه قيل آتوني قطراً أفرغ عليه قطراً[2] ».

ومن الواضح أن في هذا الحذف وما يشبهه أو يقرب منه معنى هو أعلى وأسنى مما يفسره به النحاة ، لأن تسليط العاملين كليهما على المعمول يفيد تأثّر المعمول بالعاملين مرتين في وقت واحد ، على صورة من الامتزاج بين المعنيين والتداخل بينهما والتلاقي لا تكون ولا تتأتى حين يقدر المعمول أو ضميره بعد الأول إذا أريد إعمال الثاني ، أو تقديره بعد الثاني حين يراد إعمال الأول .

وإنما يكون الإعمال لأحد العاملين إذا كان معناه هو الأصل ، وأن الحكم متجه إليه أولاً وبالذات ، وأن المهمل من العاملين ملحق به تابع لمعناه .

وقد ضرب عبد القاهر لذلك مثلين ، أحدهما قول البحتري :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ
دد والمجد والمكارم مثلا

وقال في توجيه ذلك : « المعنى قد طلبنا لك مثلاً ، ثم حذف ، لأن ذكره في الثاني يدل عليه ؛ ثم إن في المجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة مالايخفي .

« ولو أنه قال : طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئاً ، وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في

---

(1) سورة الكهف الآية ٩٤ .

(2) الكشاف ج٢ ص ٤٠٢ .

المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن المثل ، فأما الطلب فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض ويؤكد به أمره»[1] .

وهذا الحذف ضرب من حذف المفعول لغرض معنوي دقيق بديع ، ذلك حيث يكون ذكره غير مطلوب ولا مقصود ، بل إن حذفه هو المراد .
ومثل ذلك ما جاء في قول ذي الرمة :

ولم أمدح لأرضيه بشعري

لئيماً أن يكون أصاب مالا

وفيه يقول عبد القاهر : « أعمل الأول لأنه الأصل ، وأضمر في الثاني لأنه ليس أصل الغرض ، وإنما هو تعليل له »[2] .

وهكذا يكون الحذف حيث لاتكون للذكر حاجة ، فيطلق لذهن من يتلقى الكلام أن يشارك في استكمال أجزائه ، ويكون بذلك أنشط في تلقّيه ، وأكثر قدرة على التأثر به والانتفاع بمعناه ؛ أو حيث يكون ذكر في موضع هو الأصل الذي يقوم عليه المعنى ، ويعدل عن الذكر إلى الحذف استغناء واكتفاء واقتصاراً كما يقول النحاة في حذف المفعول .

وكل ذلك من ضروب الإيجاز ، وهو من فنون البلاغة ومن مزايا الأسلوب البليغ .

---

(١) دلائل الاعجاز ج١ ص ١٠٠ .
(٢) دلائل الاعجاز ج١ ص ١٠١ .

الفصل الثاني

حذف الحرف

إنّ مما يحذف من أقسام الكلم حروفَ المعاني ، وهي من أحق أقسام الكلم بالذكر ، لأنها هي التي وضعت لتدل على المعاني المختلفة : كالنفي ، والاستفهام ، والظرفية ، والاستعلاء ، والاستعانة ، والالصاق ، وغير ذلك من المعاني التي قد لا تقع تحت حصر .

ومن الحذف حذف مطرد ، ومنه حذف يكون بقرينة دالة على المحذوف .

حذف الف الاستفهام :

ومن أشهر مواطن الحذف حذف ألف الاستفهام ، وذلك حيث يكون في الكلام ما يدل على معناها . ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

بدالي منها معصم حين جمرت
وكفّ خضيب زُينت ببنان
فوالله ما أدري وان كنت داريا
بسبع رميت الجمر أم بثمان

أراد أبسبع ؟ ، بدليل « أم » التي تكون معادلة للألف .

وقوله :

أبرزوها مثل المهاة تهادى
بين خمس كواعب أتراب

ثم قالوا تحبهـا ؟ قلت بهـراً
عـدد الرمل والحصى والتراب

أي أتحبها ؟

ومن ذلك قول الكميت :

طربت وما شوقاً الى البيض أطرب
ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب ؟

أراد أن يقول « أو ذو الشيب يلعب » ؟ وحذف الف الاستفهام .

ونقل ابن هشام[1] عن الأخفش أنه ذهب الى مثل ذلك عن حذف ألف الاستفهام في قوله تعالى في حكاية موسى عليه السلام وفرعون (وتلك نعمة تمنّها علي أن عبدت بني اسرائيل)[2] .

وفي قوله تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام حين رأى الشمس : (هذا ربي)[3] . قال تعالى (وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين . فلما جنّ عليه الليل رأى كوكبا قال : هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين . فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكوننّ من القوم الضالين . فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر) الآية[3] .

وفي قوله تعالى على لسان السحرة في خطابهم لفرعون : (ان لنا لأجراً ان كنا نحن الغالبين)[4] .

وانما سوّغ هذا الحذف ـ حذف ألف الاستفهام ، لمن جوّزه ،

---

(١) مغني اللبيب ج ١ ص ١١ .
(٢) سورة الشعراء الآية (٢٢) .
(٣) سورة الأنعام الآيات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .
(٤) سورة الأعراف الآية ١١٢ .

أن صورة القاء الكلام تغني عن الألف ، بل ان سياق الكلام يشعر بوجودها في كثير من الأحيان .

وهي أمّ أدوات الاستفهام وأبسطها لفظاً ومعنى .

حذف حرف الجرو نزع الخافض

ومن مواطن حذف الحرف ما هو معروف في حذف حرف الخفض (الجر) ، وهو باب من الحذف فسيح ، يطرد تارة ولا يطرد تارة أخرى .

ويضع النحاة للقسم الثاني — وهو ما لا يطرد — شرطاً لابد منه ، وهو قولهم : انه لابد فيه أن يتعيّن الحرف ، وأن يتعين مكان الحذف ، حتى يجوز حينئذٍ حذف الحرف ، ويمثلون لذلك بقولهم : « بريت القلم السكين » . اذ الأصل : بريت القلم بالسكين . فان حرف الجر هنا متعين وهو الباء ، لأن العلاقة بين الاسم المجرور ، أو ما نسميه مفعولاً للفعل غيرَ مباشر ، علاقة استعانة أو واسطة . وهذا المعنى يعبّر عنه بالباء ، وموضع الحرف متعين أيضاً ، وهو الاسم الثاني (السكين) [1] .

ويذكر النحويون لهذا الحذف معنيين :

الأول : التوسع في أثر الفعل في المفعول ؛ وعبارتهم فيه « اسقاط حرف الجر توسعاً » و « النصب بنزع الخافض » .

ويفهم من ذلك أن لا يقيد هذا المفعول ، من حيث علاقته بالفعل أو ما يقوم مقامه ، بهيئه معنية يدل عليها الحرف كالالصاق والاستعانة والسببية والاستعلاء وغير ذلك من معاني حروف الخفض (الجر) ، بحيث يطلق العنان لكل معنى يحتمله التركيب ويصح تقديره فيه .

من ذلك ما جاء في قوله تعالى (واقعدوا لهم كلّ مرصد)[2] فان الاسم المنصوب هنا منصوب بنزع الخافض أو باسقاط حرف الجر توسعاً ، لأنه

---

(١) ينسب هذا المذهب الى الأخفش الصغير .

(٢) سورة التوبة الآية (٥) .

يحتمل معاني الظرفية (في) ، والاستعلاء (عـلى) ، والالصاق (بـ) . ويصح أن يقدّر ، لو أريد التقدير ، فاقعدوا لهم في كل مرصد ، وعلى كل مرصد ، وبكل مرصد .

وهذا الحذف لا يكون الا في المسموع المأثور،ولم يجيزوا القياس عليه.

ومنه قول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذن حرام

والمعنى الثاني معنى يطرد فيه حذف حرف الجر . وهذا الحذف قد استقر قاعدة يقاس عليها .

والحرف هنا حرف بعينه وهو « في » وهو لمعنى الظرفية ، فيقاس حذفه في كل اسم زمان ؛ تقول « حضرت يوم الخميس » ، « وسأرك قدومك من السفر » . لأن المعنى مع اسم الزمان لا يحتمل الا الظرفية ، أي كون اسم الزمان وعاء للحدث ، فعلاً كان أو ما يتصرف منه .

واسم المكان يكون ظرفاً اذا كان مبهماً غير مختص ولا محدد الأقطار ، لأن اسم المكان المختص غير المبهم يصلح أن يكون ظرفاً وغير ظرف ، وهو يسمى متصرفاً . وهو لا يضمّن معنى الظرفيـة باطراد كالبيت والغرفة . تقول : « بنيت الغرفة ، واشتريت البيت » .

وهو ليس بظرف وانما هو اسم كسائر الأسماء .

وقد عيّن النحاة اسم المكان الذي يكون ظرفاً للحدث ، قال ابن مالك :

وكل وقت قابلٌ ذاك وما
يقبله المكان الا مبهما

نحـو الجهات والمقادير وما
صيغ من الفعل كمرمى من رمى

ضرب آخر من ضروب حذف حرف الجر

وعن مثل هذا الحذف تحدث النحاة في باب بناء اسم (لا) التي لنفي الجنس ، حين يكون مستكملاً لشروط البناء : وهي التنكير والتجرد من الاضافة وشبهها ، في أحد تفسيرين لبناء ذلك الاسم .

والتفسير الآخر هو تركيب (لا) مع اسمها كتركيب خمسة عشر . وذلك كقوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريبَ فيه)[1] .

فانهم يعللون بناء الاسم بأنه مضمن معنى « من » التي يراد بها معنى الاستغراق ، أي استغراق الجنس ، وهو معنى يتفرع أو يشتق من معنى التبعيض وهو أحد معاني (من) . فكأن القائل « لا رجل في الدار » يريد أن يقول « لا من رجلٍ في الدار » أي لا بعض رجل . وكأن هذا القول جواب لسؤال سائل : هل من رجل في الدار ؟ .

ويعضد هذا التفسير ورود « من » الاستغراقية في النفي المطلق نحو قوله تعالى (ما من شفيع الا من بعد اِذنه)[2] .

وفي الاستفهام حيث يراد أيضاً استغراق أفراد المنفي حكماً كقوله تعالى (قل هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده)[3] . (قل هل من شركائكم من يهدي الى الحق)[4] .

---

(١) سورة البقرة الآية (٢) .
(٢) سورة يونس الآية (٣) .
(٣) سورة يونس الآية (٣٤) .
(٤) سورة يونس الآية (٣٥) .

وورود (من) في النفي المطلق بغير (لا) كثير في آي الكتاب الحكيم • ومن ذلك قوله تعالى (ما على المحسنين من سبيل)[1] ، حتى كأنها لا تحذف الا مع « لا » لأن في معناها استغراق النفي للجنس كله .

ويمكن أن يقال مثل ذلك في عمل « لا » عملَ « إنّ » في نصب الاسم ، فكأن نصب الاسم بعدها آتٍ من حذف حرف الجر ، كالذي يكون في باب النصب بنزع الخافض •

(١) سورة التوبة الآية (٩١) .

حذف « أن » المصدرية

ومن مواضع حذف الحرف ما يذهب اليه نحاة البصرة في تعليل نصب الفعل المضارع بعد اللام ، وواو المعية ، وفاء السببية ، و (أو) و (حتى) ، اذ انهم يقدرون « أن » مضمرة بعد كل حرف من تلك الحروف ، حين يكون الفعل المضارع بعده منصوباً •

وعلة ذلك عندهم أن هذه الحروف حروف غير مختصة بالدخول على الأفعال ، بل هي مشتركة بين الأسماء والأفعال ، فلا تستحق أن تكون عاملة في الأفعال •

وليس هذا المجال خليقاً بمناقشة مذهبهم هذا •

ويكفي أن يقال ان دعوى اشتراط اختصاص الحرف بقبيل من الأسماء أو الأفعال حتى يعمل فيه ، ان ذلك ليس بالأمر المطرد ، فان من الحروف ما لا يعمل في الفعل على الرغم من اختصاصه به كالسين وسوف •

وقد يكون أثر معنى الحرف في ما بعده من اسم أو فعل ، ومقدار ذلك الأثر المعنوي هو المعوّل عليه في اعمال الحرف •

★

هذه أمثلة وصور من الحذف وأوجهه ، قصد بها التنبيه على هذا المعنى من معاني النحو ، ولم يقصد بها الى استقصاء حالات الحذف كلها لأنها مما يستحق لأن يستقل به بحث برأسه •

وبعد ، فقد يقال ما وجه الفائدة في الحذف ؟ وما سر البلاغة فيه ؟ •

ان الحذف،على ما يبدو عند التأمل فيه،ظاهرة في التركيب وفي الأسلوب

العربي يمكن أن يُردّ في بعض ما يردّ الى قدم هذا اللسان العربي ، وطول العهد به ، وكثرة تداوله ، وتقلبه في المعاني والأفكار ، واستعماله في فنون الأدب شعراً ونثراً وخطابة ومثلاً ، وغير ذلك من ألوان التعبير عن الأفكار والمشـاعر .

وكثيراً ما يكون السكوت في معرض الحاجة كلاماً هو أبلغ مما يُنطق وما يتلفظ به ، ولاسيما عند الذين يحسنون صنعة الكلام ، ويتقنون فنون القول ، ويدركون مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ولعل من أشرف فوائـد الحذف وأسناها مايكون من خلق التجاوب بـين منشيء الكلام ومتلقيه ، بـين الكاتب والقاريء ، بين السامع والخطيب ؛ يكون ذلك باشراك المتلقي في بلوغ ما يراد ابـلاغه اليه ، فيُلقى اليه بعض الكلام ، ويترك له تقدير ما حجب عنه ، وما حذف دونه .

وان من خصائص أساليب العربية ومن أعلى مزاياها تنشيط السامع أو القارىء ، باشراكه في صوغ العبارة ليكون أوعى بما يلقى اليه ، وأحرص على الانتفاع به والتأثر بمعناه ، لأنه أدرك بعضه بنفسه ، ولم يتلقّه كما يتلقى الخبر القابل للتصديق والتكذيب .

وان من براعة الأديب والمنشىء أن يكون بصيراً بمـواطن الايحـاء والاشعاع في الألفاظ وفي التراكيب ، فيكون ذكره اياها والاكتفاء بما توحي به وما تدل عليه من ألفاظ وتراكيب سبيلاً الى حذف ما يقدّر أنه غير محتاج الى ذكره ، فيكون الحذفُ حذفَ الايجاز ، وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة في فن التعبير .

وايجاز الحذف فنّ من فنون الايجاز له مواطنه ومواضعه في مطابقة الكلام لمقتضى الحال . وسيأتي الكلام عليه في موضعه من البحث .

الفصل الثالث

التقديم والتأخير

مرّت في الكلام على النظم ـ أول هذا البحث ـ اشارات الى مسائل التقديم والتأخير ، الواجب منه والجائز ، أو بعبارة أخرى ذلك الذي استقرت عليه قواعد العربية فلا يحال عنه ولا يعدل ، وذلك الذي قد يجيء على خلاف الأصل أو على غير المألوف ، لسبب أو لأسباب ترجع الى معنى يُقصد اليه ، ويُراعى فيه ما يعرف بمقتضى الحال ، أو ما سماه عبدالقاهر رحمه الله معاني النحـــو •

ولقد سلفت الاشارة الى أمر ينبغي أن يكون موضع الاعتبار عند النظر في قضية النظم أو التركيب وصوره وأشكاله ، وما يطرأ عليها حين يقصد الى معان مختلفة •

ذلك الأمر هو ما نحسب أنه مزية من مزايا التركيب في لساننا العربي في التفريق والتمييز بين الاسناد الاسمي والاسناد الفعلي ، أو ما صار يعرف بالجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فان فيه ـ كما سلف ـ تفريقاً بين طبيعتي الجملتين : الجملة التي يراد فيها التنصيص على معنى الزمن المعيّن ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً أو مطلوباً فيه انشاء الفعل ، والجملة التي لا غرض فيها للتنصيص على معنى زمن معين ، وانما المقصود فيها اثبات النسبة بين طرفي

الاسناد مطلقة من الزمن ، مراداً بها معنى الثبوت تارة ، ومعنى الحدوث والتجدد تارة أخرى •

وهذا واضح في نحو قولنا : « حضر زيد » ، و « يحضر زيد » ، و « احضر يا زيد » • وقولنا « زيد حاضر » ، و « كان زيد حاضراً » و « ان زيداً حاضر » •



تقديم المسند في الجملة الفعلية

ها نحن أولاء نلحظ الفرق في ترتيب أجزاء التركيب بين الجملتين ، ففي الجملة الفعلية تقدم المسند وتأخر المسند اليه ، وفي الجملة الاسمية عكس هذا الترتيب ، تقدم فيها المسند اليه وتأخر المسند .

وقد يكون هذا الترتيب الثاني أخلق وأولى ، لأن المسند وصف والمسند اليه موصوف ، والعادة أن يتقدم الموصوف ثم تتلوه صفته .

ولكن نظم الجملة الفعلية فيه اشعار بخصوصية الاسناد فيها وامتيازها بالدلالة على معنى الزمن المعين ، وايثاراً لهذه الخصوصية واعتداداً بها جيء بالمسند المشتمل على هذا المعنى الخصوصي مقدماً على المسند اليه .

وهذا ينشيء حكماً مهماً ويقيم قاعدة أساسية في تقديم ما فيه اختصاص اشعاراً بأهميته ، وتقديماً له في اللفظ لأنه مقدم في المعنى ، ولاسيما ما يعرف بالمعنى النحوي .

أما أجزاء التركيب الأخرى في الجملة الفعلية فموضعها المعتاد بعد الفاعل (المسند اليه) .

وقد يكون معنى الاسناد الفعلي مراداً مقصوداً اليه ، وهو النص على معنى الزمن المعيّن في المسنـد ، ومع ذلك يكون للمسند اليه ما يوجب له مزيداً من الاهتمام ، كأن يجاب بـه عن سؤال عنه ، نحو أن يقال : « من حضر ؟ » فيجاب « زيد حضر » .

بل قد يكون هذا التقديم ايذاناً بضرب من القصر في نحو قوله تعالى

(والله خلق كل دابة من ماء الآية)[1] .

وقوله تعالى : (الله الذي يرسل الرياح فتثير سحاباً فيبسطه في السماء كيف يشاء الآية)[2] .

ونحو هذا كثير في آي الكتاب الكريم وقد يكون هذا التقديم في الأجزاء الأخرى من الجملة ، فيقدم ما هو موضع الاهتمام تقديماً جائزاً لا يأباه النظم ولا تنكره معاني النحو كأن يقال : « زيداً أكرمت ، وعمراً مررت به » حين يكون هذا الاسم الواقع موقع المفعول أهم وأولى بالذكر من الفعل وفاعله .

وقد ترفع مرتبة هذا الاسم فيرفع مبتدأ فيقال : « زيدٌ أكرمت » أو « أكرمته » ، « وعمروٌ مررت به » .

وفي ذلك ايذان بأن هذا الاسم هو مدار الكلام ، فاستحق أن يكون في موقع المسند اليه .

والى ذلك اشارة النحاة الى وجوب رفع الاسم اذا ولي أداةً تختص بالدخول على الأسماء ، لأن معنى ذلك أنه يكون هو مدار الكلام ، حتى وان نصب الفعلُ ضميره ، نحو : « خرجت فاذا زيد يحدثه أخوه » .

---

(١) سورة النور الآية (٤٥) .
(٢) سورة الروم الآية (٤٨) .

تقديم المفعول في الاشتغال

يفصّل النحاة مسائل هذا التقديم في باب اشتغال العامل عن المعمول ، وهم ينظرون فيها من جهة الاعراب : نصب هو أم رفع ؟ ؛ وان كان وراء ذلك معانٍ ومقاصد حجبتها العناية بالاعراب فاحتجبت ، واختفت وراء الاعراب .

وبيان ذلك أن معنى المفعولية ، وهو التأثر بالفعل قبل كل شيء ، ظاهر واضح حيث يلي الاسمَ أداةٌ مما يختص بالدخول على الأفعال ، كأدوات الشرط نحو : « ان زيداً رأيته فأكرمه » .

فالنصب هنا واجب ، ذلك بأن معنى تصدّر هذه الأداة أن السياق سياق فعلي ، وأن مدار الكلام على الحدث مقترناً بالزمن ، وأنّ تقدم هذا المفعول ، وان دلّ على الاهتمام به ، فانه لا يجعله مدار الكلام ، ولا موضع المسند اليه .

وتقديم المفعول مع اشتغال الفعل بنصب ضميره كثير في آي الكتاب العزيز ، وفيه معنى اضفاء الاهتمام والاختصاص على ذلك الاسم المنصوب .

قال تعالى (وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلاً من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب وكلَّ شيء فصّلناه تفصيلا وكلَّ انسان ألزمناه طائره في عنقه)(١) .

وقال تعالى (والسماءَ بنيناها بأيد وأنا لموسعون . والأرضَ فرشناها فنعم الماهدون . ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون)(٢) .

---

(١) سورة الإسراء الآيتان (١٢) و (١٣) .
(٢) سورة الذاريات الآيات ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وفي سياق الآيات الكريمة يتبين معنى التقديم ، ويتضح موقع الاسم المقدم مرفوعاً ، حين يراد له أن يكون مسنداً اليه ؛ ثم حين يعطف عليه أو على جملته منصوب يراد الاهتمام به .

قال تعالى (وآيةٌ لهم الأرض الميتة أحييناها وأخرجنا منها حباً فمنه يأكلون)[1] .

وفي قوله تعالى (والقمرَ قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم)[2] معطوفاً هذا الاسم (القمر) بجملته على اسم مرفوع مسند اليه في قوله تعالى قبلُ (والشمسُ تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم)[3] .

---

(١) سورة يس الآية (٣٣) .
(٢) سورة يس الآية (٣٩) .
(٣) سورة يس الآية (٣٨) .

التقديم بعد ألف الاستفهام

ومن معاني التقديم ، وما يدل عليه من العناية بالمتقدم ما يكون بعد ألف الاستفهام .

وذلك أن ألف الاستفهام يؤدّى بها في الاستفهام معنيان هما التصور والتصديق ؛ وهي تنفرد بذلك دون باقي أدوات الاستفهام ، ولاسيما قرينتها « هل » التي يطلب بها التصديق فحسب .

يقال : « أزيد حضر أم أخوه » ؟ فيكون المراد هنا معنى التصور وهو طلب ادراك المفرد .

ويقال : « أحضر زيد أم لم يحضر » ؟ ، فيكون المعنى هنا هو معنى التصديق وهو طلب ادراك النسبة .

وما يلي الهمزة ان كان مفرداً فهو المقصود بالسؤال .

وان كان نسبة ، وذلك إن وليها المسند ، فالنسبة هي المقصودة بالسؤال .

وعلى ذلك قوله تعالى في حكاية ابراهيم مع قومه : (قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم . قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون)[1] .

فقد سألوا عن الفاعل ، وهو استفهام تصوّر ، فأجابهم على سبيل الاستهزاء بهم والتعريض والاستخفاف بعبادتهم ما لا يسمع ولا يبصر ولا يملك من أمره شيئاً : (بل فعله كبيرهم الآية) .

---

(١) سورة الأنبياء الآيتان (٦٢ ، ٦٣) .

ومن قبيل الدلالة على التصور قوله تعالى (أأنتم أشد خلقاً أم السماء)[٢] .

ومن تتابع معنيي التصور والتصديق قوله تعالى :

(أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ... أفرأيتم الماء الذي تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون)[٣] .

السؤال في الجزء الأول عن الفعل ، أو هو تقرير به وهو تصديق ، وفي الجزء الثاني عن الفاعل وهو تصور .

وقد مرّ في الكلام على الحذف أن ألف الاستفهام كثيراً ما تحذف لدلالة السياق على معناها ومعنى الاستفهام ، أو للاستدلال على الاستفهام بهيئة القاء الكلام ، ولأنها أم أدوات الاستفهام وأدناها الى البساطة ، كل أولئك أسباب تسوّغ حذفها ايجازاً وايحاء بمعناها .



وبعد ، فان في أصول العربية مقالة ذائعة مشتهرة تقول : تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص .

---

(٢) سورة النازعات الآية (٢٧) .

(٣) سورة الواقعة الآيات (٦٣ ، ٦٤) و (٦٨ ، ٦٩) .

الفصل الرابع

الفصل والوصل

هذا أمر من أهم أمور النظم ، وقضية من أخطر قضايا البلاغة وفن التعبير في اللسان العربي .

وملاك الأمر في الوصل والفصل حسن استعمال حرف من حروف المعاني، تُضَمّ به أجزاء الكلام بعضها الى بعض ، حيث يكون ذلك مطلوباً من أجل أداء المعنى على أحسن وجه وأتمّ صورة .

وصورة هذا الباب من أبواب البلاغة قائمة ماثلة في باب العطف من أبواب النحو ، ولكنها تكاد تقتصر على حكم المعطوف وكونه تابعاً للمعطوف عليه في الاعراب ، وقلما تتصدى لمعاني العطف المتعددة وأداء تلك المعاني بحرف واحد هو الواو أو بحروف أخرى .

معنى العطف :

فالعطف هو الجمع بين شيئين أو أشياء بأداة مما يعرف بحروف العطف ، وهي « الواو والفاء وأو وأم وثم وبل ولكن ولا » .

ولكل من هذه الحروف معناه وموضع استعماله .

ولكن الواو هي أم الباب ــ كما يقال ــ ورأس حروف العطف ، لأن معناها هو معنى العطف في أبسط صوره وأشكاله ، وهو مطلق الجمع ، ويراد

بذلك خلوه من كل قيد في معنى الجمع .

والعطف من الأمور التي يتضح فيها مكان المعاني — معاني النحو — في نظم الكلام وتركيبه .

ففي العطف تلتقي أحكام الاعراب بمعنى النظم وما يدل عليه .

ذلك أن أدوات العطف تشرّك ما تجمع بينه في الحكم ، أي في الاعراب لفظاً وحكماً ، سواء جمعت بين المتعاطفات جمع ايجاب كالواو والفاء وثم وأو ، أو جمع سلب كأم في احدى حالتيها وهي الاضراب ، وبل ولكن ولا .

ولكن هذه الأدوات تختلف من حيث معانيها بين مطلق الجمع في الواو ، أو الترتيب مع التعقيب في الفاء ، أو الترتيب مع التراخي في « ثمّ » ، أو ارادة أحد الشيئين أو الأشياء في « أو » ، أو الاضراب في « بل » و « أم »، أو الاستدراك في « لكن ولا » .

وليس شأن الوصل أو العطف بمقصور على الألفاظ المفردة ، بل هو مما يُعنى بأجزاء الكلام من تراكيب وجمل .

وذلك أخطر ما فيه وأدق معانيه ، بل يكاد الجانب البلاغي من هذا الموضوع يقصر عنايته على العلاقات بين التراكيب ، متى يوصل بينها ومتى يترك الوصل .

مكان الفصل والوصل من البلاغة

لقد أدرك البلاغيون الأوائل قيمة هذا الموضوع ، وعرفوا له قدره حتى لقد سماه عبد القاهر الجرجاني علماً . فقد قال عنه في دلائل الاعجاز :

« واعلم أنه مامن علم من علوم البلاغة ، أنت تقول انه فيه خفي غامض ودقيق ، الا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب »(١)

ولقد عدّه الذين سبقوا عبدالقاهر هو البلاغة .

سئل بعضهم ما البلاغة فقال : معرفة الفصل من الوصل(٢) .

والحق أنه ليس في هذا القول مبالغة أو ابعاد أو مجانبة لواقع الحال ؛ فان ربط أجزاء الكلام ، وعقد الصلة بين تلك الأجزاء وصلاً أو فصلاً — فان في الفصل أحياناً ضرباً من الجمع — ، ووضع كل معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده ، ان هذا ، حقاً ، أهم ما في نظم الكلام وتركيبه وترتيب أجزائه ؛ لأنه ترتيب للأفكار ونظم لأجزائها مثل نظم العقد ، يراعى فيه الانسجام والاتساق ، والتعاقب والترابط ، وهو يحتاج الى ملكة مالكة وقدرة بارعة وذكاء لماح .

وليس هذا الذي يقال في بلاغة الكلام ببعيد عن قول بعض علماء النفس المعاصرين في تعريف الذكاء : انه ادراك العلاقات بين الأشياء .

---

(١) ج ٢ ص ٩ .
(٢) نفسه ص ٣ .

ذلك أن التمييز بين ضروب الجمع وأشكاله في معنى العطف يحتاج إلى لطف في الإدراك ، ودقة في الفهم .

فالتفريق بين مطلق الجمع ، والجمع مع الترتيب ، والترتيب بصورتيه : مع التعقيب أو مع التراخي ، كل ذلك وكثير غيره من معاني العطف محتاج إلى مزاج من الذوق والإدراك ، والبصر النافذ في مواقع أجزاء الكلام .

وحسبنا أن نتعرف إلى معاني العطف التي أوردها علماء العربية لتستبين لنا رحابة هذا الميدان ولزوم التصدي لخوض غماره وسبر أغواره بالاستعداد والاعتداد .

ونظرة في معاني الحرفين الرئيسين في حروف العطف تقفنا على سعة هذا المجال ورحابته .

فإن الواو في الأصل لمطلق الجمع ، وهي كما ذكر من قبل أم الباب وجُمّاع معانيه . وعن معناها هذا ينساب أو يتفرع أحد عشر معنى ، بل بلغ بها بعضهم خمسة وعشرين معنى ، منها معنى المعية ومعنى واو الحال .

والفاء للترتيب مع التعقيب ، وعن هذا المعنى يتفرع مايتفرع من المعاني ، كمعنى السببية وربط جملة جواب الشرط بفعل الشرط وغير ذلك مما لا مجال للخوض فيه .

ذلك كله آت من كثرة التصرف في هذه اللغة العربية ، ومن كثرة التداول بألفاظها ، وما يؤدي ذلك إليه من توالد المعاني المتجاورة واتساع مداها . وكل ذلك مردّه إلى قدم العربية وثباتها وقدرتها على مغالبة عوامل الزمان ، وما اكتسبت من شرف ورفعة وقوة ومتانة بنزول الكتاب الحكيم .

الوصـــل بالواو

إن أكثر كلام علماء المعاني على الوصل مختص بحرف الواو ، لأنها ـ كما سبق القول ـ أم الباب ورأس أدوات العطف ، وفيها جوهر معناه ، بل صورته البسيطة الأولى التي توجد في كل أداة من أدوات العطف .

فإنّ مطلق الجمع هو الأساس وهو النواة التي منها تنبت سائر المعاني ، كالجمع على سبيل الترتيب والتعقيب ، أو الجمع على سبيل الترتيب والتراخي، أو الجمع مع معنى السببية وغير ذلك من المعاني .

وقد يكون من تيسير النظر في هذه المسألة أن تقارن علاقات الجمل بعضها ببعض بعلاقات الألفاظ المفردة بعضها ببعض ، أعني الأسماء والأفعال .

ذلك أن من الجمل مايكون بعضه تابعاً لما قبله : وصفاً نعتاً أو حالاً ، أو توكيداً أو بياناً ، أو أن يكون شأن الجملة مع الجملة التي قبلها على شيء من الاستقلال ، أو بعبارة أخرى على ارتباط وتعلق ، واجتماع ندّين متماثلين إن جاز أن نعبر بذلك .

فالجملة الواقعة تابعة لجملة قبلها لا يكون الوصل بينهما بالواو .

لأن الوصل بالواو يعني في جملة ما يعنيه أن الجملتين المتعاطفتين نِدّان متساويان في حكم ، وإن كانتا مشتركتين فيه .

قال تعالى (قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)[1] .

---

(1) سورة فصلت الآيتان (٩ ، ١٠) .

مواضع الوصل والفصل

مما يبدو غريباً من اصطلاحات البلاغيين ـ لأول وهلة ـ قولهم إن الفصل يكون في حالتين متخالفتين متعاكستين : الأولى حالة كمال الاتصال ، والثانية ماسموه كمال الانقطاع .

أما الأولى فحين تكون الجملة الثانية بمنزلة التابع للجملة الأولى ، إما نعتاً أو بياناً أو توكيدا . ذلك نحو قوله تعالى (أمدّكم بما تعلمون أمدّكم بأنعام وبنين)(١) .

ونحو قوله تعالى (وإذا تتلى عليه آياتنا ولّى مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا)(٢) .

ذلك أن في الجملة الثانية في الآية الأولى تأكيداً للجملة التي قبلها ، فكأنها هي نفسها ، فلا يصح أن يكون بين الجملتين عطف أو وصل .

وكذلك الجملتان المبدوءتان « بكأن » ، فإنهما بيان لـ « ولّى مستكبراً » ، والبيان لا يُعطف على ما يُبينه لأنه كالجزء منه ، والعطف يعني في بعض ما يعنيه أن لكل من المتعاطفين كياناً قائماً بذاته .

والحالة الثانية التي سماها البلاغيون كمال الانقطاع هي حيث تختلف الجملتان خبراً وإنشاء ، نحو قوله تعالى : (يا موسى لاتخف إني لا يخاف لدي المرسلون)(٣) .

---

(١) سورة الشعراء الآيتان ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢) سورة لقمان الآية (٧) .
(٣) سورة النمل الآية (١٠) .

وفي ذلك يقول عبد القاهر : « فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية »[1] .

وهو يعني بالاتصال إلى الغاية أن تكون الجملة الثانية بمنزلة التابع الموضح أو المبيّن أو المؤكد للجملة الأولى كما سلف .

ويعنى بالانفصال إلى الغاية أن لايكون بين الجملتين اشتراك في الحكم ، « بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء ، إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً . وحق هذا ترك العطف البتة »[2] .

على أن هذا الحكم لا يصح أن يقطع به في كل موضع ، فقد يكون الانقطاع في نطاق جزء من الكلام مشتمل على جمل هذا حالها أي حال الانقطاع ، ولكن الأجزاء الكبرى (الجمل الكبرى) تجمع بينها فكرة أو قضية أو صورة أدبية شعرية أو نثرية ، ثم يكون ظاهر الحال فيها أن أجزاءها لا تتواصل ولا تجتمع ولا تشترك في حكم ؛ ثم يكون الحكم الذي يعتدّ به من الوجهة النفسية والفنية والتعبيرية أقوى سلطاناً من ظاهر الحال ، وأدعى إلى وصل أجزاء الكلام بعضها ببعض ، أو ترك ذلك أحياناً أخرى ؛ وكل ذلك لا يندرج في قواعد الوصل والفصل التي قررها علماء المعاني .

لننظر في قصة نوح عليه السلام وما كان من أمره مع قومه ، فإن فيها البديع من فنون التعبير من الوصل والفصل ، وتقليب وجوه الكلام بين سؤال سائل ، وجواب مجيب ، ووصف حالة .

قال تعالى :

(وأوحي إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن فلا تبتئس بما كانوا يفعلون . واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ولا تخاطبني في

---

(1) دلائل الاعجاز ج٢ ص ١٦

(2) دلائل الاعجاز ج٢ ص ١٦ .

الذين ظلموا إنهم مغرقون • ويصنع الفلك وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه قال إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم كما تسخرون • فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه ويحل عليه عذاب مقيم • حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور قلنا احمل فيها من كلٍ زوجين اثنين وأهلك الا من سبق عليه القول ومن آمن وما آمن معه الا قليل)[1] •

إن الذي يتأمل في مواضع الوصل بالواو ، وفي مواضع الفصل والقطع بين الجمل ، لابد أن يجد في ذلك من الأمور ما يتجاوز القواعد التي قررها علماء المعاني ، ويزيد عنها ، ويعلو عليها •

نظرةً في قصة صنع الفلك ، إنها أشبه باستئناف حديث ، وخوض في موضوع جديد لا يتصل من الموضوع العام في أمر قوم نوح إلا بما يجمع بين أجزاء الفكرة ، ويضم أطرافها وشتاتها •

ولكن الوصل في هذا الموضوع جاء ليشعر القارىء أو السامع بأمرين : أحدهما إعادته إلى أصل الفكرة وجوهر الموضوع ، بوصل ما انقطع من الكلام (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون) (ويصنع الفلك وكما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه) ، والآخر التدليل على أن ما بعد الواو جزء من الكلام له استقلاله وله ــ إن صح التعبير ــ كيانه ومنزلته التي ينفرد بها •

والفصل في الموضع الذي يليه (وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه قال ان تسخروا منا فانا نسخر منكم كما يسخرون) •

ان في هذا القطع « قال ••• السخ » نبيهاً على تفسير سخرية الساخرين ، وفيه جوابٌ على تلك السخرية قولاً ، وايعادٌ بالردّ عليها فعلاً •

---

(١) سورة هود الآيات (٣٦ ــ ٤٠) .

الوصل بغير العطف

ومن روائع الأساليب القرآنية أن الوصل يكون أحياناً لا بحرف العطف كالواو والفاء وثم ونحوها ، وانما يكون بـ « اِنّ » .

وهو وصل قائم على فصل أو بنى معناه على قطع ؛ وفائدته تنبيه القارىء أو السامع أو المخاطب الى علاقة وثيقة بين أجزاء الكلام ، لو جرى الوصل فيها بحرف العطف لما بلغ أثره مبلغ ما يكون في القطع الذي يتلوه حرف توكيد وتقوية وهو « اِنّ » .

مثال ذلك قوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم اِنّ زلزلة الساعة شيء عظيم)(١) .

وقوله تعالى (وما أبرّىء نفسي اِنّ النفس لأمارة بالسوء الا ما رحم ربي)(٢) .

ان بين ما قبل « اِنّ » وما بعدها علاقة تشبه أن تكون علاقة سببية ، وقد يصح في مثل هذه المواضع أن يؤتى بفاء السببية واصلة بين جزئي الكلام .

ولكن ثمة مواضع لا تغني فيها فاء السببية ، وذلك حيث لا تلحظ تلك العلاقة بين جزئي العبارة ؛ ذلك في مثل قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا)(٣) .

---

(١) سورة الحج الآية (١) .
(٢) سورة يوسف الآية (٥٣) .
(٣) سورة الكهف الآية (٣٠) .

وهذا الطراز من التراكيب والأساليب ليس بوصل صريح ، لأنه لا وجود فيه لحرف الوصل وهو حرف العطف (الواو أو الفاء) ، ولكنه وصل من حيث هذا الربط بين جزئي التركيب ، ربطاً فيه من قوة الوصل فوق ما في الوصل المعهود ، ذلك لأن حرف التوكيد « إن » أفاد المعنيين كليهما : معنى الوصل ومعنى التوكيد[1] .

وان من أروع مواضع الفصل بين تركيبين يتمّم أحدهما الآخر ما يعرف عند علماء المعاني بشبه كمال الاتصال .

ذلك حيث يقدر بعد الجملة الأولى سؤال يجاب عليه بما في الجملة الثانية ، صريحاً كان الجواب أو موحىً به .

مثال ذلك قوله تعالى في حكاية ابراهيم عليه السلام (اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون)[2] .

وهذا الطراز من الفصل مبثوث في أسلوب الحوار من قصص القرآن الكريم .

فكأن سؤالاً ألقي بعد (فقالوا سلاماً) فقيل « فماذا قال لهم » ؟ . (قال سلام) الآية .

ولعل علة الفصل في مثل هذا الموضع شبيهة بعلة الفصل اذا اختلف التركيبان خبراً وانشاء . فكأن الجملة الثانية ، وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدّر أو متصوّر ، قد نُزّلت منزلة الجزء من السؤال اشعاراً به ودلالة عليه ، فعُدّت بمنزلة الاستفهام ، وهو انشاء .

وفي ايضاح هذا المعنى ينقل الخطيب القزويني عن السكاكي قوله : « وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة ، إما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لاغنائه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شيء ،

---

(١) يراجع دلائل الاعجاز ج٢ ص ٦٢ — ٦٤ .
(٢) سورة الذاريات الآية (٢٥) .

أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو القصد الى تكثير المعنى بقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وتـرك العاطف ، أو لغير ذلك ممـا ينخرط في هـذا السلك »[1] .

ان في هذا التوضيح اشارة الى منزلة هذا الباب (باب الفصل والوصل) من علم المعاني ، بل من علم العربية بعامة . ذلـك أن فيه ضرباً من ضروب الايجاز ولاسيما الايجاز الذي يعرف بالاكتفاء أو ايجاز الحذف ، وهو باب من البلاغة ذو قيمة كبيرة .

فان ادراك المنشيء أو المتكلم أين يغني الحـذف عـن الذكر ، ومتى يوحي المذكور بالمحذوف ، ومتى وكيف يكون السـامع أو المتلقي مستعداً أو مستطيعاً للاكتفاء بالمذكور ، وقادراً على تقـدير المحـذوف بلا شطط ولا ابعاد ؟ كل هذا يقتضي ويتطلب براعة في تقدير مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وفي رعاية أحوال من يتلقى عنه الكلام ؛ فيـه جانب ذاتي يتمثل في تصور أحوال المتلقين قياساً على حاله ، وفيه جانب موضوعي يجتهد في تفحص أحوالهم في تجرّد وفي احتكام الى الدقة والاصابة .

من كل ما سلف ، من اشارات ودلالات على خطورة موضوع الفصل والوصل ، يمكن أن يُتبيّن مفهوم مقالة القائل حين سئل : ما البلاغة ؟ فقال : معرفة الفصل من الوصل .

انه باب يدخل منه المنشىء الذي يصـدر عنه الكلام ، وكذلك ناقد الكلام ، الى جملة من أبواب البلاغة منها : ادراك العلاقة بين أجزاء الكلام ، ومتى يتبع بعضها بعضاً . ومتى يوقف على بعض أجزائها استيحاءً للعلاقة بين تلك الأجزاء ، أو ايحاء بها .

ومنها حذف ما يمكن أن يكتفى عنه بما هو مذكور ، بحيث يشارك

---

(1) كتاب الايضاح ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ .

المتلقي من ينشىء الكلام في انشائه وتركيب أجزائه وترتيبها ، فيكون ذلك أدعى للاهتمام وأبعث للنشاط وأبعد عن الاملال •

ومنها كذلك أن الوصل قد يكون بين جزءين من الكلام مختلفين متغايرين ، لا يراد من بيان العلاقة بينهما الا اثبات أن لكل منهما موقعه ، ولكل ٍ منزلته سواء بسواء • بل قد يراد من ذلك مجرد معنى المرافقة والمصاحبة ، من دون عطف ولا تشريك في الحكم ولا تبعية اعرابية ، كأن تختلف الجملتان نفياً واثباتاً كقول القائل لمن عرض عليه خدمة أو معروفاً : « لا ، وأشكرك » وكقول القائل : « لا وحفظك الله ، أو لا ورحمه الله » •

ولعل من أوضح ما يمثل هذه الصورة في الوصل ما يعرف بالاستئناف ، وهو خلاف ما يقتضي الفصل للانقطاع بين جزئي الكلام •

وهذا هو الذي أشرنا اليه في ما يتصل بالأجزاء الكبرى في الكلام أو ما يعرف عند المعاصرين بالفقرات •

وهكذا نرى مصداق مقالة عبدالقاهر في الفصل والوصل : « واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول انه فيه خفي غامض ودقيق صعب ، الا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب »[(1)] •

ولعل من أهم أسباب ذلك أنه يفترض ويطلب من المنشىء والمتكلم أن يتمثل حال من يلقى اليه الكلام ، واستعداده لتلقي ما يلقى اليه ، ولوصل أجزاء الكلام بمعانيها وما يراد بها ، أو قطع بعضها عن بعض ؛ ذلك فوق وضوح المعنى ، واصابة غرضه ، وتقسيمه أجزاء يأخذ بعضها برقاب بعض ، متصلاً بعضها ببعض ، أو مستقلاً بعضها عن بعض ، ومتى يُنتفع بأداة الربط (العطف) ومتى يستغني عنها ، ومتى يتعين عليه أن يقطع ويستأنف ، ليزيد في تنبيه من يتلقى عنه ، وفي ابتعاث نشاطه وحضور ذهنه ومشاركته في شعوره •

---

(1) دلائل الاعجاز ج٢ ص ٩

الفصل الخامس

أحـــوال الاسناد وضروب الجملة

قد يكون الكلام على ضروب الجملة أو ضروب الاسناد جديراً بأن يتقدم موضعه ، وأن يكون الكلام فيه قبل الكلام على ما يكون في الجملة من ترتيب أجزائها وتركيب مفرادتها ، وبيان أشكال العلاقة بين أجزاء الكلام في اتصال بعضها ببعض ، وانقطاع بعضها عن بعض ، وفي حذف ما يصح الاستغناء عنه والاكتفاء عنه بغيره ، وما يحســن بالمنشيء أن يضرب عنه صفحاً ليشترك المتلقي في اكمال صـــورة الكلام ، أو لتعمد الابهام وعـــدم التصريح •

الا أن الكلام على أحوال الاسناد وضروب الجملة أقرب ما يكون الى المبادىء التي يثقفها دارس العربية في زمن مبكر ، ولأن الكلام عليها هنا أشبه ما يكون بالتوطئة لنقـــد بعض المواقف من تقسيم الجملة وضروب الاسناد ، مما يُخِلّ بالوقوف على الطبيعة الحقيقية للتراكيب في اللسان العربي •

واذ يبدو الكلام في هذه المسائل في ظاهره كذلك ، فانه في الحقيقة محل خلاف وموضع نقد حتى عند الأوائل من علماء العربية •

وثمة أكثر من اعتبار واحد تقسم الجملة العربية بمقتضاه ، وينظر في هذه التقاسيم نظرة تأمل وتدبر وتمحيص •

اقسام الجملة

تنقسم الجملة العربية باعتبارات متعددة ، فهي تنقسم باعتبار الاسناد فيها واعتبار طبيعة المسند الى جملة اسمية وهي التي يكون المسند فيها اسماً لا يشتمل معناه على زمن معيّن ، وجملة فعلية وهي التي يكون المسند فيها فعلاً يدل معناه على زمن معين .

وقسم ثالث وهو الجملة الظرفية وهي التي يكون المسند فيها ظرفاً ، وهم يعنـون بذلك ظرف الزمان وظرف المكان والجار والمجرور ، نحـو : « أفي الدار زيد » ، أو « أزيد في الدار » ، « وأعندك عمرو » ، «وقبلك أخوك »[1] .

ويراد للجملة الظرفيـة أن تكون قسماً برأسـه لا ضرباً من الجملة الاسمية ، اذا عُدّ الاسم المرفوع فاعلاً للظرف والجار والمجرور لا مبتدأ مخبـراً عنـه بـ « كائن أو مستقر » اللذين يُعلّق بهـا الظرف والجار والمجرور[1] .

وثمة اعتبارات أخرى في تقسيم الجملة ، فهي تنقسم الى جملة لا محل لها من الاعراب ، وجملة لها محل من الاعراب ، ويراد بهذه الثانية الجملةُ التي تكون في معنى اسم مفرد تابع لاسـم قبله ، وصفاً له أو بياناً . ويراد بالأولى الجملة التي لا يصح تأويلها باسم مفرد .

وتنقسم أيضاً الى جملة كبرى وجملة صغرى ، فالجملة الكبرى هي التي صدرها مبتدأ مخبر عنه بجملة نحو « زيد أبوه كريم » .
والصغرى هي الجملة المخبر بها عن المبتدأ ، وهي أيضاً مكونة من مبتدأ وخبر « ابوه كريم » . وكذلك نحو « زيد حضر أخوه » ؛ الجملة الكبرى اسمية والجملة الصغرى فعلية[2] .

---

(1) مفني اللبيب ج ٢ ص ٣٥ – ٣٦ .
(2) مفني اللبيب ج ٢ ص ٣٩ .

ومما يجدد ذكره في هذا الباب ما ذهب إليه الزمخشري في تسويته بين الكلام والجملة

قال في تعريف الكلام : « انه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها . ويسمى الجملة »(١) .

وقد ردّ عليه ابن هشام قوله هذا بأن الجملة غير الكلام . فانها لا يشترط فيها أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكون عليها ، بل يكفي فيها أن تكون اسناداً ذا طرفين كالذي وصف في الجملة الصغرى .

وهو يبسط ذلك ويفصّله اذ يقول : « ان الكلام أخص من الجملة ، فالكلام هو القول المفيد ، وهو ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه . أما الجملة فالمبتدأ وخبره ، والفعل وفاعله ، ولا يشترط فيها شرط الفائدة . ولذلك يقال جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك(٢) » .

---

(١) شرح المفصل ج١ ص ١٨ .

(٢) مغني اللبيب ج٢ ص ٣٣ ـ ٣٤ .

اقســام الجملة عند الزمخشري

للزمخشري في أقسام الجملة مذهب يحسن الوقوف عنده • ذلك أنه يقسمها الى أربعـة أقســام : جملة اسمية ، وجملة فعلية ، وجملة شرطية ، وجملة ظرفية •

فهو يجعل الجملة الشرطية قسماً مستقلاً قائماً بذاته • ولكن شارح المفصل ابن يعيش يرد عليه قوله هذا ، فيقول ان جملة الشرط جملة فعلية لأنها من جملتين فعليتين[1] •

وقول ابن يعيش هذا تنقصه الدقة ويجانبه الصــواب ، لأن جملتي الشرط ليستا فعليتين على الدوام ، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية نحـو « ان تقم فأنا قائـم » • قال تعالى (فمن لم يتب فأولئك هم الظالمون)[2] •

على أن في نظرة الزمخشري الى جملة الشرط وجهـاً آخر يمكن أن يعرض في موضع تالٍ من البحث ، عند الكلام على تقسيم الجملة لا باعتبار طبيعة الاسناد فيها ، بل باعتبار ما يصدق عليه مدلولها ، فان في ذلك أمراً يصح أن تعدّ بسببه قسماً مستقلاً يؤدّى به جزء من معنى الكلام •

على أن في تقسيم الجملة الى اسمية وفعلية عند النحاة أمراً يحتاج الى شيء من التدبر والتدقيق ، ذلك أنهـم يحكمون باسمية الجملة اذا كانت

---

(١) شرح المفصل ج١ ص ١٨ .
(٢) سورة الحجرات الآية (١١) .

مبدوءة بالمسند اليه اسماً مرفوعاً ، وان كان المسند فيها فعلاً .

والحق أن العبرة في وصف الجملة بأنها فعلية هي في كون المسند فيها فعلاً مشتملاً معناه على معنى الزمن المعين .

فنحو « زيد حضر » جملة فعلية لامراء ، لأن الاسناد فيها الى الفعل . ولا اعتداد بما يزعمون بأن الجملة الفعلية هي كلها خبر المبتدأ .

وقد تكون كذلك ان كان الاسناد الى سببي المبتدأ أو المسند اليه على الأصح في نحو « زيد حضر أخوه » . وقد مر بعض هذا في الكلام على الجملة الصغرى والكبرى .

ذلك أن الذي قام بالفعل هو « أبوه » فهو فاعل الفعل ، أما زيد فهو موضوع الكلام وموضع الاهتمام فيه . وهو المسند اليه في الجملة الكبرى .

وقد يقال ان المسند في « زيد قام أبوه » فعل وهو مشتمل على معنى الزمن . ويجاب بأن هذا المسند ليس الفعل وحده وانما هو اسناد بجملته : الفعل وفاعله وما يلحق بهما . وهو على غرار قولنا زيد قائم أبوه .

الفصــل السادس

الجملة الخبرية والجملة الانشائية والجمله الشرطية

ان من مبـادىء الكلام في الجملة وفي طبيعتها تقسيمها الى قسـمين رئيسين : جملة الخبر وجملة الانشاء .

ويراد بالخبر ـ كما هو معلوم ـ ما يحتمل الصدق والكذب ، أو بعبارة أخرى ما له في الخارج نسبة تصدّقه أو لا تصدقه .

والانشاء ليس كذلك فانه لا يحتمل الصدق والكذب ، وليس له في الخارج نسبة تصدقه أو لا تصدقه .

والتعبير بالخبر موجود في اصطلاح النحاة لمعنى آخر ، وهم يريدون به المسند في الجملة الاسمية .

قال ابن مالك :

والخبـر الجـزء المتممّ الفائدة
كـ « الله برٌّ » و « والأيادي شاهدة »

هذا هو الأصل والأساس .

وقد يرد في عباراتهم كلام على الخبر بمعناه الأعم الأوسع وهو الذي سبق ايراده في أول هذا الكلام .

مثال ذلك ما ورد في كلام ابن يعيش شرحاً لقول الزمخشري في تعريف الكلام : « والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى » .

يقول ابن يعيش : « وانما عبّر بالاسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر ، وذلك من قبل أن الاسناد أعم من الخبر ، لأن الاسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام . فكل خبر مسند ، وليس كل مسندٍ خبرا ؛ وان كان مرجع الجميع الى الخبر من جهة المعنى ؛ ألا ترى أن معنى قولنا : « قم » « أطلب قيامك » . وكذلك النهي والاستفهام فاعرفه »(١) .

على أن من المتأخرين من علماء العربيـة من يلقي على مسـألة الخبر والانشاء نوراً يكشف حقيقتهما ، ويميّز بينهما تمييزاً لا شبهة فيه . يقول الصبان في كلامه على الخبر حين يكون جملة :

« ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح ، بخلاف النعت ، فلا يصح بالانشائية .. والفرق أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ، ولا يتميز له الا بمـا هو معلوم عنده قبـل الخطاب ، والانشائية ليست كذلك ، لأن مدلولها لا يحصل الا بها . لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبراً ، طلباً كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمنشىء لا بالمبتدأ ، بل باعتبـار تعلق معناها بالمبتدأ »(٢) .

وهكذا يعقد الصلة بين ما يعبر به علماء المعاني في الخبر من وجـود نسبة له في خارج الكلام مما يمكن أن يصل اليه علم المخاطب أو يوصله اليه المنشىء والمتكلم ، وما يكون في الانشاء مما لا تحصل معرفته ولا يمكن أن يصل اليه المخاطب أو المتلقي الا اذا أنشأه المتكلم . وهذا معنى قوله : لقيامه بالطالب والمنشىء .

---

(١) شرح المفصل ج١ ص٢٠ .

(٢) حاشية الصبان على الاشموني ج١ ص ٢٠٤ .

ولكنه لا يلبث أن يقع في ما يقع فيه علماء العربية ، في تأويل الطلب بالخبر ، وجعل الخبر مرجعاً لكل ضروب الكلام .

يقول في نحو قولنا اضرب زيداً : « فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه ، أو مستحق لأن يطلب ضربه ، وبه أيضاً صح احتمال الكلام الصدق والكذب[1] » .

ومن عجب أن لا أحد من علماء العربية تنبّه الى أصل هذه التسمية ـ الانشاء ـ فانها تدل بداهة على أن المراد ما ينشئه المتكلم ، وما يعبر به تعبيراً ذاتياً كما نقول في أيامنا هذه .

وليس انصراف الانشاء الى معنى الخبر أو الخبر الى معنى الانشاء بدعاً من فن القول ، أو شذوذاً في فن التعبير ، فقد تنبّه الى ذلك علماء العربية ونبّهوا اليه ؛ حتى انهم لاحظوا أن ما يقع في جواب الطلب من الأفعال المضارعة التي تستحق الجزم ، يحكم بجزمها حين يؤتى بالخبر ويراد به معنى الانشاء .

لننظر في قوله تعالى :

(يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفرْ لكم ذنوبكم ويدخلْكم جنات تجري من تحتها الأنهار الآية)[2] .

فقد كان حكم الفعلين « يغفر لكم » و « يدخلكم » حكم الفعل المضارع الذي يقع في جواب الطلب ، فاستحقا الجزم ، مع أن الذي وقعا في جوابه وهو « تؤمنون بالله ، وتجاهدون » ليس بفعل طلب ، بل ليس بانشاء ،

(١) حاشية الصبان ج١ ص٢٠٤ .
(٢) سورة الصف الآيات (١٠ ـ ١٢)

ولكن معنى الفعلين « تؤمنون وتجاهدون » اقترب من معنى انشاء غير طلبي ، وهو الحضّ والترغيب ، ممـا استقاه واكتسبه من جملة الاستفهام قبلهما (هل أدلكم ... الخ) ، وهو استفهام خرج الى معنى يشبه العرض والحضّ والترغيب ؛ كل ذلك سوّغ جنوح معنى الخبر الى معنى الانشاء ، بل أدخل كلاً في نطاق الآخر وفي مجاله .

ان اشهر عبارات علماء المعاني في تعريف الخبر أنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب ، وبخلاف ذلك الانشـاء فانه الذي لا يحتمل الصـدق والكذب .

وفي لفظ الخبر ما يدل على حقيقته دلالة أوضح مما جاء في تعريف البلاغيين اياه ، ذلك أنه نقل حقيقة أو معلومة يقف عليها المتكلم أو المنشىء ، فيعبر عنها لينقلها لمن يلقي اليه الكلام ؛ وهذا المتلقي يستطيع أن يتحقق منها صدقاً أو كذباً لو أراد ، لأن لها وجوداً في خارج كلام المتكلم .

أما الانشاء فهو تعبير يصح أن يوصف بأنه تعبير ذاتي ، أي إنه ينشأ من ذات المتكلم ، وأنه هو الذي ينشئه ، فلا يستطيع المتلقي أن يصل اليه الا اذا أنشأه المتكلم لينقله اليه .

وهكذا تصدق التسمية في الانشاء أكثر من صدقها في تعريف البلاغيين اياه .

وللانشاء ضروب متعددة تحتاج الى مزيد من البيان . فهو أما انشاء طلبي أو غير طلبي . والطلبي كالأمر والنهي والاستفهام والتمني ، وكل أولئك تعبير عن شيء يريد المتكلم حصوله ، أو هو ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب(١) .

---

(١) الايضاح للقزويني ص ٢٢٧ .

حين يقول القائل : « قم » ، أو « لا تقم » فانه يطلب من المخاطب أن يقوم ، أو ينهاه عن فعل القيام .

وحين يسأل : أحضر محمد ؟ فانه يطلب جواباً عن سؤاله . فالاستفهام معناه طلب الفهم . وان يكن يخرج الى معان أخرى تدل عليها القرائن كالانكار والاستنكار والتقرير وغير ذلك .

وقد يكون الانشاء تعبيراً عن إحساس أو شعور معين ، كالإعجاب والاستحسان أو الاستهجان . وصيغته التعجب بفعل التعجب (ما أفعله وأفعل به) ؛ أو بفعلي المدح والذم (نعم وبئس وحبذا) نحو قول القائل : «ما أحسن البرَّ » و « ما أقبحَ الجورَ » و « نعم الصديقُ الوفيّ » و « بئس فعل المفسدين » ونحو ذلك .

هذا كله إنشاء ومثله النداء لأنه ينشأ بفعل المتكلم حين يعبر به عن أمر في نفسه .

جملة الشرط

لقد مرّ في الكلام على أقسام الجملة أن الزمخشري يعدّ جملة الشرط قسماً مستقلاً من أقسام الجملة ، ولكنه لايشرح مذهبه هذا ، ولا يفصّل فيه القول والدليل .

أما شارح المفصل ابن يعيش فينفي ذلك ، ويزعم أن جملة الشرط جملة فعلية[1] . وقد مرّ الرد على قول ابن يعيش في موضعه أول هذا الباب .

والحق أن جملة الشرط تستحق أن تفرد بالذكر ، وأن يُتأمّل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره في إعراب طرفيها : فعل الشرط وجواب الشرط .

إن معنى الشرط تعليق فعل على فعل آخر ، لو وقع الأول وقع الثاني . قال تعالى (قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفرْ لهم ما قد سلف)[2] . فإن فعل الغفران ، وهو جواب الشرط ، معلّق على انتهائهم من فعل الكفر وما يلحقه من أفعال . ومعنى هذا ، في وضوح وفي يسر ، أن كلاً من الفعلين ليسا في موضع الخبر ، لأن كلاً منهما لم يقع ؛ فهو إذن منقوص الدلالة بسبب تعلق وقوعه بوقوع غيره .

ومن أجل ذلك لم يستحق أي منهما مرتبة الإعراب التي يستحقها الفعل المعرب ، وهي الرفع مرتبة المسند ، فكان أن سقطت منه بنقص دلالته فصار مجزوماً .

---

(1) شرح المفصل ج١ ص ١٨

(2) سورة الأنفال الآية (٣٨) .

ويمكن أن يتضح ذلك ، مزيد وضوح ، في حالة الفعل المضارع الذي يقع في جواب الطلب ، فإنهم يعدونه شبيهاً بجواب الشرط ، كقول القائل : « زرْني أكرمْك » . لأن فعل الإكرام لم يقع ، وهو لايقع إلا إذا كانت الزيارة .

ومما يؤيد ذلك ويؤكده أن جواب الشرط يستحسن رفعه إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً نحو : « إن زارني زيدٌ أكرمُه » . لأن الفعل الماضي كأنه محقق الوقوع ، فما يعلّق به ويشترط له كأنه واقع ، فيستحق أن يعرب إعراب الفعل ، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته ، وهو الرفع .

وفي ذلك يقول ابن مالك :

وبعد ماض رفعُك الجزا حسن .

وعلى ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة
يقولُ لاغائب مالي ولا حرّمُ

إذن فجملة الشرط تستحق أن تعد قسماً قائماً بذاته بين الجمل ، لأن في طبيعة صيغتها ، وفي أداء معناها ، ما يميزها عن جملتي الخبر والإنشاء ، وعن الجملتين الاسمية والفعلية ، كذلك . وهي في اللغات الحديثة صيغة مستقلة ، يصاغ لها الفعل على هيئة معينة . وهي تعرف في قواعد اللغة الانكليزية بـ Subgunetivemood . وهي تنفرد بأحكام خاصة تختلف بها عن صيغ الأزمنة وفروعها وعن صيغة الطلب .

إن دراسة الجملة ، دراسة معنى ودراسة بيان ، تحتاج إلى أن يلتفت فيها إلى جهة تأليف الكلام وتركيبه ، ودراسة موقع الأداة أو حرف المعنى – إن وجد – ، من حيث أثره في أداء المعنى ، ومن ثم تأثيره الإعرابي الذي

يحدثه في الألفاظ المفردة أسماء أو أفعالاً ، أو في التركيب بجملته ، كالذي تحدثه أدوات الشرط .

وليس يغني حينئذٍ أن تدرس أدوات الشرط مثلاً باعتبارها أدوات جزم ، تؤثّر في الفعل فتجزمه إن كان معرباً قابلاً للجزم بها ، أو تجزم محله إن كان مبنياً ، أو تؤثر في محل الجملة إن كان جواب الشرط جملة .

حينئذٍ لا يقع الخلط بين معنى « إن » ومعنى « إذما » ، ولا تُصنع الأمثلة صناعة ، وتُتكلف تكلفاً لتحقق قاعدة من قواعد النحاة ليست مستنبطة من المأثور من الكلام .

ذلك أن « إن » هي أمّ أدوات الشرط ، والحرف الوحيد فيها .

وقد ألحق النحاة بها « إذما » زاعمين أنها حرف ، وهي ليست بحرف ، لأنها مركبة من اسمين «إذ» وهو اسم زمان ، و «ما» وهو الاسم النكرة الذي يلحق بالعديد من الأسماء الموصولة والظروف فتستعمل أسماء كـ « مهما وحيثما وأينما وكيفما » ونحو ذلك .

ولو أنا بحثنا عن استعمال « إذما » لـم نجد لها عند النحاة إلا شاهداً غير منسوب إلى قائل معين ، وهو :

وإنك إذ ما تأتِ ما أنت آمرٌ

به تُلفِ من إياه تأمرُ آتيا

وواضح مافي هذا البيت المصنوع من التكلف والتعقيد في أداء المعنى الذي أراد أن يؤديه ، وهو أن يكون الآمر بشيء آتياً اياه قبل أن يأمر به ، حتى يطاع ويستجاب منه الأمر .

ولعل عيب التعبير وركاكته يبدوان في وضوح لو قرن بالقول المأثور الوجيز : « ابدأ بنفسك » .

الجملة الخبرية أم الاخبارية

لابد من عـودة الى الكلام على ما يسمي الجملة الانشائية والجملة الخبرية قبل الافاضة في الكلام على جملة الشرط ، ومعاني أدواته ، واختلاف دلالاتها •

ان تسمية الجملة الاخبارية خبراً أو جملة خبرية أمر يحتاج الى شيء من التصحيح ، حتى ينطبق الاسم على مسماه ؛ ذلك بأن قولهم في الكلام « خبر » يلتبس بخبر المبتدأ ، وهو في الغالب لفظ مفرد وذلك هو الأصل ، أو قد يكون جملة تؤوّل بمفرد أو تعلق بمفرد (الجملة الظرفية) •

وقد سبق أن أوردنا عن علماء العربية — جمهورهم — أنهم يجيزون في خبر المبتدأ أن يكون جملة انشائية ، نحو قولهم : « زيدٌ اضربه » ، ثم يؤوّلون جملة الانشاء الطلبي بصيغة خبر أي : « زيد مطلوب ضربه »(١) ؛ الى غير ذلك مما هو في الحقيقة توجيه لبعض قواعدهم ، أو أسس قواعدهم ، حتى لاينتقض ذلك بواقع التعبير وطبيعة الكلام ، أو بما هو مروي مأثور من كلام العرب •

وقد كان يكون أولى بهم لو أنهم قالوا في هذه الجملة التي تحتمل الصدق والكذب : جملة اخبارية • أي انها يراد بها الاخبار عن نسبة في خارج كلام المتكلم تصدقه أو لا تصدقه •

وهي بذلك تقابل الجملة الانشائية ، تلك التي ينشئها المتكلم من ذات

---

(١) يراجع حاشية الصبان على شرح الاشموني ج١ ص ٢٠٤ .

نفسه ، ولا يشترط أن يكون لها في خارج الكلام نسبة تصدقها أو تصدقها .

وإنما قلت « لايشترط » ، لأن حال المتكلم قد يوحي بما يعبرّ عنه حين ينشىء الكلام من قبل أن ينشئه .

فهو قد يبدو في ظاهر حاله آمراً أو ، ناهياً ، أو سائلاً ، أو متعجباً ، أو غير ذلك . فإن لسان الحال ـ كما يقال ـ قد يكون في معرض التعبير بمعناه الواسع وطرقه المختلفة ، أبلغ من لسان المقال .

أقسام الخبر

يقسم البلاغيون الخبر إلى قسمين ، الأول يسمونه فائدة الخبر ، وهو الكلام الذي يلقى إلى من هو خالي الذهن . والثاني لازم الفائدة ، وهو الذي يلقى إلى المتلقي الذي يحتمل أنه قد وقف على حقيقة الكلام من قبل أن يخبر به أو يلقى إليه .

ولعل الأَولى أن يقسم الإخبار باعتبار آخر إلى قسمين، هما أهم وأدخل في باب المعنى ، وأكثر تميزّاً فيه بعضهما عن بعض ، فيقسم إلى إخبار مثبت وإخبار منفي .

ذلك أَولى أن يبتدأ به تقسيم الجملة الإخبارية ، ثم يأتي بعد ذلك تقسيمها إلى فائدة الخبر ولازم الفائدة ، وما يتصل بذلك من تأكيد الجملة بأدوات التأكيد ، أو تأكيدها بغير أداة كتقديم ماحقه التأخير ، وكالإتيان بضمير الفصل بين المسند إليه والمسند وما في حكمهما . نحو (وإن الله هو العلي الكبير)[1] ، وكالقصر ، والحصر ، بـ « ما وإلا » ، و « لا وإلا » ، و « إن وإلا » ، أو بـ « إنّما » .

وكذلك توكيد الفعل بالنون خفيفة كانت أو ثقيلة .

وتوكيد الجملة بلام القسم أو لام الابتداء .

(1) سورة لقمان الآية (٢٠) .

كل ذلك ، أو أغلبه ، يكون بمعزل عن أحكام الاعراب وتغيير حركات أواخر الكلم .

ذلك بأن الاعراب تبيان لمواقع الكلم في الكلام ، فهو أساس المعنى وجوهره بلا ريب ، ولكن بدون النظر الى ما يعرف بمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، أو هو سابق له في الوجود وفي تركيب الكلام على كل حال .

ومع الاقرار بهذا الواقع في تركيب الجملة ، فان هذا ليس شأن هذه الأحوال في الكلام على الدوام .

فقد يرتبط التأكيد بالاعراب ويظهر فيه أثره ، كالذي يكون في « انّ » التي تدخل على الجملة الاسمية لتأكيد الاسناد فيها ، في الحديث الى منكر الحكم ، أو الذي ينزّل منزلة المنكر .

لنتأمل مثلاً في قوله تعالى (واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية اذ جاءها المرسلون . اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذّبوهما فعزّزنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون . قالوا ماأنتم الا بشرٌ مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء ان أنتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون)(1) .

فلقد نزّل المخاطبون بهذه الآيات منزلة المنكرين ، فأكّد الاسناد في خطابهم بمؤكد واحد هو « انّ » ؛ ثم لما كان منهم الانكار الشديد ، المقترنُ بالتكذيب أكّد الاسناد في خطابهم بمؤكدين اثنين : « انّ » واللام .

ومثل ذلك ـ أي اقتران تقوية الاسناد بالحكم الاعرابي ـ يكون في القصر بـ «انما» والحصر بـ «الا» نحو قوله تعالى : (انما أنت منذر ولكل قوم هاد)(2) وقوله تعالى : (انما النسيء زيادة في الكفر يُضَل به الذين

---

(1) سورة يس الآيات (١٢ ـ ١٦) .
(2) سورة الرعد الآية (٧) .

كفروا)[1] وقوله تعالى (ان أنت الا نذير)[2] وقوله تعالى : (ان أمهاتهم الا اللائي ولدنهم)[3] .

لقد كان لتوكيد المعنى في الآيات الكريمة أثره في الاعراب ، فجعل « إنْ » عاملة في « ما » مخبراً عنها بجملة المبتدأ والخبر ، وألغي عمل حروف النفي «ما » و «ان» و «لا» بعلة انتقاض نفيها بـ «الا» . وكل ذلك توكيد وتقوية للمعنى .

ان الفصل بين نحو الاعراب ونحو المعنى قد كان امعاناً في تقطيع أوصال علم العربية ، وفصل أعضائه وأجزائه الحيوية بعضها عن بعض ، بحيث لم تكد الصلة تنعقد بين أحكام التركيب وآثارها في أواخر الكلم ، وبحيث أغفل جانب خطير من جوانب طرائق التعبير وأشكاله وما يؤدي المعنى في أساسه وجوهره ، كالذي كان في مسألة التوكيد التي مرت الاشارة الى مسألة واحدة من مسائلها .

فقد انقسم باب التوكيد ، الذي يراد منه تقوية الاسناد ، بين التوكيد باعتباره أحد التوابع في الأسماء خاصة ، وتوكيد الفعل بالنون في باب اعراب الفعل المضارع ، وتوكيد الجملة الاسمية بإنّ أو اللام ، أو بهما معاً .

ومثل هذا يقال ، بل أكثر منه ، في مسألة التقديم والتأخير والذكر والحذف .

---

(1) سورة التوبة الآية (٣٧) .
(2) سورة فاطر الآية (٢٣) .
(3) سورة المجادلة الآية (٢) .

المجاز العقلي

ان مما ينبغي أن يقف الباحث عنده وقفة تدبر في باب الاسناد الاخباري ما يعرف عند علماء البلاغة بالمجاز العقلي ؛ وهو اسناد المسند الى غير من هو له ، كما يعبر البلاغيون ؛ ويفسرونه أحياناً بأنه اسناد الفعل ، أو ما هو في حكمه ، الى غير ما هو له .

ويسميه عبدالقاهر المجاز الحكمي(١) . ذلك نحو قول القائل : « نهاري صائم » و « ليلي قائم » .

وقد تناوله البلاغيون تناولاً ينأى به عن فنية التعبير وتذوق الأسلوب البليغ ، وأقحموا في تعريفه وبيان حقيقته أموراً تتصل بالاعتقاد والعقيدة ، لا صلة لها قريبة بما يريده المتكلم أو يرمي الى تقريره .

من ذلك ما مثلوا به للمجاز العقلي في نحو قول القائل : « شفى الطبيب المريض » ، و « أنبت الربيع البقل » ، ونحو ذلك مما يعبر به عامة المتكلمين ، ولا يريدون به انكار أن يكون الشفاء أو الانبات وما يشبههما من الأفعال هي للخالق عزّ وجلّ ؛ وانما هي عبارات تجري على الألسنة أو الأقلام ، لا تحتمل مثل ذلك التمحيص والتعمق في مدلولها وفي المراد بها .

وقد يكون تعريف الحقيقة العقلية عندهم مما يزيد في ايضاح مرادهم بالمجاز العقلي .

---

(١) دلائل الاعجاز ج٢ ص ٤٨ .

فهي عندهم : اسناد الفعل أو معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر[١] .

والمجاز العقلي أو الحكمي هو في حقيقته تداخل في المعاني بين أصل المشتقات ، وهو المصدر ، وما يشتق منه من الأفعال والأوصاف ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فيسند ما هو لاسم المفعول مثلاً الى اسم الفاعل نحو قوله تعالى (فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية)[٢] . ذلك بأن العيشة انما توصف ، ان كانت موضع الرضا ، بأنها عيشة مرضية ، أي إنها مرضيٌ عنها .

ووصفها في هذه الآية ، وفي مثلها ، بأنها راضية يراد به أنها مفعمة بالرضا ، حافلة به ، حتى إنها تكون فاعلة في معنى الرضى ، فيفيض منها ، وتفيضه هي ، أو تضفيه على ما حولها .

ويمكن أن يقال مثل هذا بل أشد وضوحاً منه في الوصف بالمصدر ، ذلك حين يجعل المصدر ، وهو أصل لكل ما يوصف به ، وصفاً ، فيستحق أن ينتظم كل معنى من معاني ما يشتق منه ، مما يصلح ويستحق أن يوصف به ذلك الموصوف .

مثال ذلك قوله تعالى : (والسماء ذات الرجع والأرض ذات الصدع انه لقول فصل وما هو بالهزل)[٣] .

«فالفصل والهزل» مصدران جيء بهما للوصف ، ليصح بذلك وصف هذا الموصوف ، وهو الكتاب الحكيم ، بكل ما يصلح أن يوصف به مما يشتق من المصدر علاوة عليه .

---

(١) يراجع الايضاح ص ٩٧ ـ ٩٩ .
(٢) سورة القارعة الآية (٥) .
(٣) سورة الطارق الآيتان (١٣ ، ١٤) .

ولعل من أهم الأسباب التي ميزت أساليب العربية بمثل هذه المزية قدم اللسان العربي ، وطول تداولـه ، وكثرة تصرفه في المعاني ، بحيث تكتسب الألفاظ المفردة فيه معاني مضافة مجاورة لمعانيها الأصلية ، فتمتد هذه فضل امتداد ، حتى تصير المعاني المجاورة ، بعد لأي وطول إلاف ، كأنها جزء من تلك المعاني الأصلية ، أو قرين" مقارن" مساوٍ لها في الدلالة ، وذلك هو الذي يعبّر عنه علماء البلاغة بقولهم في المجاز العقلي انـه اسناد الفعل أو ما هو بمنزلته ـــ أي كل ما يصلح لأن يكون مسنداً ـــ الى غير ما هو له مما يلابسه بتأوّل(1)

ومرادهم بالتأوّل ما يمكن أن يُردّ الى الأصل الذي اشتق منه ذلك المسند أو قاربه في المعنى .

---

(1) الايضاح ص ٩٨ .

النفي وأدواته

أما الاخبار المنفي فأمره واضح .

انه يكون بأدوات النفي التي يقيد بها حكم الاسناد ، سواء سلّطت على العلاقة القائمة بين طرفيه ، كالحروف « ما ولا » ، « ولات » التي يُزعم أنها « لا » وألحقت بها التاء ، وكالفعل « ليس » ، أو سلّطت على المسند كحروف النفي التي تدخل على الأفعال كـ« ما » و « لا » و « لم » و « لما » و« لن » ؛ فان اثر هذه الحروف يكاد ينصبّ على الفعل الذي ينفي بها ، تقول : « ما حضر زيد » ، و « ما حضر زيد ولاسافر » ، و « لم يحضر » و « لما يحضر » و « لن يحضر » . فالنفي متجه الى الفعل وهو المسند ثم يكون المعنى نفي الاسناد بجملته بنفي المسند .

وقد كان يكون من المفيد المجدي في دراسة التراكيب والأساليب لو جمعت أدوات النفي ، ودرست معانيها ، ما أختلف منها وما اتفق ، في صعيد واحد ؛ اذن لفقه الدارس معنى النفي بكل أداة ولتبيّن موضعه من الاستعمال ، ولعرف لكل حرف معناه بمقارنة تلك الحروف بعضها ببعض .

لكن غلبة أمر الاعراب هي التي جعلت نفي الفعل المضارع في الاستقبال يدرس في باب النواصب نواصب المضارع حين تدخل عليه « لن » . وأهمل دخول الأداتين « ما » و « لا » وهما نافيتان فلم يُعرض لهما ، لأنهما لا تؤثران في اعراب الفعل المضارع ، بحجة أنهما مما لا يختص بالدخول عليه ، فلا يغيّر حركة آخره .

---

(١٤) الايضاح ص ٩٨ .

على أن « لن » لا يكاد يجمعها بنواصب المضارع الا حركة الاعراب في الفعل الداخلة عليه ، والا معنى الاستقبال الذي يستفيده الفعل المضارع من دخــول أدوات النصب عليه ؛ والا فأي عــلاقة معنــوية بين التعليل بـ « كي » في قول القائل : « سعيت لكي أزورَك » وبين قوله :« ظننت أني لن أجدَك في بيتك » ؟ .

ومثل ذلك يقال في « لم » ، التي تقلب معنى الفعل المضارع الى معنى المضي في نحو « لم يحضر زيد » . وفي « لما » القريبة من هذا المعنى ، اذ ان معناها قلب معنى المضارع الى المضي الممتد حتى وقت التكلم ، في نحو قوله تعالى (قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم)(١) .

أما الأدوات التي لا تختص بقبيل بعينه من الأسماء أو الأفعال فأمرها أدق وأحرى بالتتبع والتمحيص .

فان « ما » و « لا » لهما أحوال في أداء معنى النفي في الجمل الاسمية خاصة ، فهما تعملان عمل « ليس » التي تعمل عمل « كان » ولكن بشروط أولها أن لا ينتقض نفيهما بـ « الا » فيصير الكلام اثباتاً .

وثانيها أن لا يختلّ ترتيب الجملة بتقديم ما حقه التأخير بعدهما ، أي أن لا يتقدم على الاسم (الذي كان المبتدأ) الخبرُ أو معموله .

وثالثها في «لا» خاصة ، فهي لا تعمل الا بشرط أن يكون ما بعدها نكرتين .

ورُوى اعمالها في المعرفتين وأنشدوا للنابغة الجعدي :

وحلّت سـواد القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا(٢)

---

(١) سورة الحجرات الآية (١٤) .
(٢) شرح الاشموني ج١ ص ٢٥٧ ـ ٢٦٥ .

اقتران الخبر بعد ليس وما ولا بالباء

ومما تجدر ملاحظته أن الخبر بعد «ليس وما ولا» يقترن بالباء كثيراً ؛ بل انه يطرد اقترانه بالباء ان كان اسماً مشتقاً ، كالذي استقصي في أي الكتاب العزيز .

ذلك أنه لم يوجد في المواضع التي ورد فيها « ما ولا » خبر منصوب الا الاسم الجامد في قوله تعالى (قلن حاش لله ما هذا بشرا)[١] وقوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هنّ أمهاتهم)[٢] .

والنحاة يعدون هذه الباء زائدة ، مع اعترافهم بأنها انما جيء بها لتوكيد النفي .

على أن اطراد ورودها في خبر « ما » و « لا » في آي الكتاب الحكيم يدل دلالة قاطعة على أنها في موضعها وفي معناها حرف جر (خفض) يراد به توكيد النفي وتقويته ، وهو معنى ينبغي أن يضاف الى معاني الباء كالالصاق والسببية والمصاحبة وغير ذلك .

❋

ومن أمارات الانقياد المطلق للاعراب أن النحاة يجعلون «لا» في موضع آخر عاملة عمل «ان» . لأن الاسم الذي يليها والذي كان قبل دخولها على الجملة مبتدأ يكون منصوباً .

واين هي من « انّ » ؟ فهذه للتوكيد وتلك للنفي ، ولكنه نفي ذو طبيعة خاصة . انه نفي الجنس على سبيل الاستغراق ، استغراق الأفراد .

ولذلك يسميها علماء العربية أحياناً « لا » التبرئة[٣] .

---

(١) سورة يوسف الآية (٣١) .
(٢) سورة المجادلة الآية (٢) .
(٣) مغني اللبيب ج ١ ص ٢٤٧ .

وتسمى أيضاً « لا » النافية للجنس ، والاسم النكرة المنفي بها الدال على معنى العموم يبنى على الفتح ان لم يجذبه الى الاعراب اضافة أو شبه اضافة فينصب . يقال : «لا رجل في الدار» فاسم «لا» هنا مبنى على الفتح . ويقال : «لا فاعل خير بين القوم» فهو هنا معرب منصوب . ويقال أيضاً « لا فاعلاً خيراً بين القوم » وهذا يقال له الشبيه بالمضاف .

ومن شواهد البناء فيها وهي كثيرة قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريبَ فيه)[1] .

ولعلماء العربية في سبب بناء الاسم المفرد بعد «لا» هذه مذهبان :

أحدهما أن الاسم تضمن معنى «من» الاستغراقية ، فجعله تضمنه الحرفَ مستحقاً للبناء ، كأن الأصل في « لا رجل في الدار » « لا من رجل في الدار » ، و « مِن » هذه بمعنى الاستغراق ، وترد في سياق النفي كثيراً كما في قوله تعالى (وما لكم من دون الله من ولي ولا نصير)[2] ، وقوله تعالى (ما لكم من ملجأ يومئذٍ وما لكم من نكير)[3] .

والمذهب الآخر أن اسم «لا» المفرد ، غير المضاف ولا الشبيه بالمضاف ، مركب مع «لا» تركيب خمسة عشر ، ومثل هذا التركيب يكون فيه بناء الاسم .

ومهما يكن من أمر ، فان «لا» هذه أداة نفي كثيرة الورود والتصرف في الكلام ، يُنفى بها الواحد وينفى بها الجنس ، وتُعدّ أحياناً حرف عطف ،

---

(١) سورة البقرة الآية (٢) .
(٢) سورة الشوري الآية (٣١) .
(٣) سورة الشورى الآية (٤٧) .

وتتكرر قبل كل منفي اسماً كان أو فعلاً • يقال : « لا زيد حاضر ولا أبوه ولا أخوه » •

ويقال « ما قرأ زيد ولا كتب ولا تحدث » •

ونفي الجنس بـ «لا» ليس مقصوراً على التي ينصب بعدها الاسم أو يبنى على الفتح ، بل قد يكون ذلك حين يرفع الاسم أيضاً ، اذا دل سياق الكلام على أن المراد نفي الجنس لا نفي الواحد ، نحو قولنا : « لا رجل" في الدار بل امرأة ».

وقد يكون رفع الاسم مع افادة نفي الجنس اذا لم تتصل «لا» بالاسم المنفي بها بل فصل بينه وبينها فاصل ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول" ولا هم عنها ينزفون)[1] • فقد فصل بينها وبين الاسم المنفي بها ما هو في حكم خبرها •

---

(١) سورة الصافات الآية (٤٧) .

القصر والحصر

ان مما فرق الاعراب بين أبـواب من أبوابه ومعناها واحـد : القصر ، فهو يأتي في باب الاستثناء ، عند الكلام على الاستثناء المفرّغ في نحو قولنا : « ما زيد الا أديب » • وفي نحو قوله تعالى : (قالوا ما أنتم الا بشر مثلنا)[1] وقوله تعالى (ان أنت الا نذير)[2] •

ذلك أحد وجهي القصر ، واحدى طرائقه •

ويأتي الوجه الآخـر من وجوه القصر في باب «اِنّ» اذا دخلت عليها «ما» التي يزعمون أنها تكفها عن العمل ، فيكون الكلام اما قصر صفة على موصوف ، أو قصر موصوف على صفة .•

قال تعالى (انما أنت منذر ولكل قوم هاد)[3] • وقال تعالى (انما النسيء زيـادة في الكفر)[4] وقال تعالى (انمـا يفتري الكذب الذيـن لا يؤمنون بآيات الله)[5] •

على أن فرقاً بين وجهي القصر وبـين معينيهما كان ينبغي أن يـكون موضع النظر عند علماء المعاني •

ذلك أن أسلوب القصر بـ « ما واِلا » لا يصح أن يستبدل بالقصر بـ « انما » في كل موضع •

---

(١) سورة يس الآية (١٥) .
(٢) سورة فاطر الآية (٢٣) .
(٣) سورة الرعد الآية (٧) .
(٤) سورة التوبة الآية (٣٧) .
(٥) سورة النحل الآية (١٠٥) .

وقد أحسن من علماء العربية من سمى «الا» في الاستثناء المفرّغ أداة حصر ، لأنه يحصر بها حكم ما قبلها في ما بعدها .

وقد تنبه عبدالقاهر الجرجاني للفرق بين أسلوبي القصر .

قال : « قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات : يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن)[1] ان المعنى ما حرم ربي اِلا الفواحش . قال « يعنى أبا علي » وأصبت ما يدل على صحة قولهم في هذا ، وهو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمارَ وانما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجباً أو منفياً . فلو كان المراد به الايجاب لم يستقم . ألا ترى أنك لا تقول « يدافع أنا » ولا « يقاتل أنا » ، وانما تقول : « أدافع وأقاتل » .

الا أن المعنى لما كان : «ما يدافع الا أنا» ، فصلتَ الضمير كما تفصله مع النفي اذا ألحقت معه « الا » حملاً على المعنى أ . ه كلام أبي علي .

وقال أبو اسحق الزجاج في قوله تعالى (انما حـّرم عليكم الميتـةَ والدمَ)[2] النصب في «الميتة» هو القراءة . ويجوز «انما حُرِّم عليكم» ؛ قال أبو اسحق : والذي أختاره أن تكون «ما» هي التي تمنع «اِن» من العمل ويكون المعنى : « ما حرّم عليكم الا الميتة » . لأن «انما» تأتي اثباتاً لما يذكر بعدها ونفياً لما سواه .

وقول الشاعر :

وانما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

---

(١) سورة الاعراف الآية (٣٣) .
(٢) سورة البقرة الآية (١٧٣) .

المعنى ما يدافع عن أحسابهم الا أنا أو مثلي . أ . هـ كلام أبي اسحق[1] .

ثم يعقب عبدالقاهر على كل ذلك بكلام يدل على مزيد من الفقه بنظم الكلام ، وعمق التمييز بين الأساليب العربية فيقول :

« اعلم أنهم وان كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك ، فانهم لم يَعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه ، وأن سبيلهما سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد ، وفرق" أن يكون في الشيء معنى الشيء ، وبين أن يكون الشيءُ الشيءَ على الاطلاق .

« يتبيّن لك أنهما لا يكونان سواء أنه ليس كل كلام يصلح فيه « ما والا » يصلح فيه « انما » . ألا ترى أنها لا تصلح في مثل قوله تعالى (وما من الله الا الله)[2] ، ولا في قولنا : « ما أحد الا وهو يقول ذلك » . لو قلت : انما من الله الا الله ، وانما أحد وهو يقول ذاك . قلت ما لا يكون له معنى ... الخ[3] .

ولكن من المتأخرين من علماء البلاغة من ذهب مذهب أبي علي وأبي اسحق في المساواة بين « ما والا » و « انما » في افادة القصر .

يقول الخطيب القزويني عن « انما » وافادتها القصر : « والدليل على أنها

---

(1) قال في دلائل الاعجاز ا . هـ كلام أبي علي ولعل الصحيح انه كلام أبي اسحق .

(2) الآية (٦٥) من سورة (ص) .

(3) دلائل الاعجاز ج٢ ص ٦٧ ـ ٦٨ .

تفيد القصر كونها متضمنة معنى « ما والا »[1] .

والذي يبدو واضحاً أن « ما والا » يستفاد منها معنى القصر لأن معنى « الا » في الأصل هو الاستثناء ، وهو يعني اخراج ما بعدها من حكم ما قبلها ، وهو مايعرف بالمستثنى منه ؛ فاذا لم يكن قبلها ما يخرج ما بعدها من حكمه انحصر الحكم في ما بعدها ، وقُصِرَ الحكمُ عليه ، وحُصر عمل العامل فيه . ولذلك يسميها النحويون أحياناً أداة حصر كما سبق أن ذُكِر .

أما انما فأمرها مختلف ، وأصلها بعيد عن أصل « ما والا » فهي ــ كما يبدو ــ مركبة من « انّ » ، وهي حرف التوكيد المعروف الذي تؤكد به الجمل الاسمية ، و «ما» وهي الاسم النكرة التامة المبهمة ، ومعناها : « شيء أو شأن أو أمر » أو ما يفسّر بنحو ذلك . فكأن الكلام فيها اجمال يتلوه تفصيل .

ذلك يتبين في مثل قوله تعالى (انما الله اله واحد)[2] وقوله تعالى (انما أنت منذر ولكل قوم هاد)[3] وقوله تعالى (انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا)[4] .

فكأن المراد أن يقال : ان الأمر العظيم والشأن الخطير : الله اله واحد ، وأنت منذر ، ووليكم الله ورسوله والذين آمنوا ..

ويدل على ذلك ويعضده بمزيد من الدلالة وقوع الجملة الفعلية بعد «انما» ، نحو قوله تعالى (انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب)[5] وقوله

---

(١) الايضاح ص ٢١٦
(٢) سورة النساء الآية (١٧١) .
(٣) سورة الرعد الآية (٧) .
(٤) سورة المائدة الآية (٥٥) .
(٥) سورة الزمر الآية (١٠) .

تعالى (انما يستجيب الذين يسمعون)[1] وقوله تعالى (انما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله)[2] .

ومما لا طائل وراءه دعوى النحويين في « انما » أنها كافة ومكفوفة ، أي ان «ما» كافة «ان» عن العمل عملها المعلوم ، و «ان» مكفوفة بها ، فكأنها صارت لغواً لا أثر له في ما سمي معنى النحو .

وهم لا يصرحون بمعنى «ما» ولا يدلون عليه ، وكأنهم يعدونها زيادة في الكلام . وقد يوحون بأنها جيء بها لافادة معنى القصر حين اتصلت بـ «ان» .

والحق أن « ما » هذه شبيهة في معناها بما يعرف عند أهل العربية بضمير الشأن أو ضمير القصة الذي يقدر مستتراً أحياناً ، ويبرز في أحيان أخرى ، كما في قوله تعالى (انه من يأت ربه مجرماً فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيا)[3] وقوله تعالى : (قل هو الله أحد)[4] وقوله تعالى (لكنا هو الله ربي)[5] . هذا الأسلوب يراد به تهيئة من يتلقى الكلام لأمر فيه ذي بال ومعنى ذي خطر . فيكون ضمير الشأن ، وما في مؤداه ، وهو لايعود على اسم مفرد ظاهر في الكلام ، هو الممهد والمهيء لالقاء الحكم بحيث يتلقاه من يتلقى الكلام بما يستحق من انتباه ومن عناية واهتمام .

هذا الأسلوب اذن ضرب من تقوية المعنى واثارة الانتباه الى حكم يجده المنشىء جديراً بذلك .

وهو وان شابه معنى القصر في التقوية والتوكيد ، الا أنه يخالفه من

---

(١) سورة الانعام الآية (٣٦) .
(٢) سورة النحل الآية (١٠٥) .
(٣) سورة طه الآية (٧٤) .
(٤) سورة الاخلاص الآية (١) .
(٥) سورة الكهف الآية (٣٨) .

حيث الطريقة ومن حيث المدخل إلى نفس المتلقي او السامع ٠

ذلك أن القصر بـ « ما وإلا » يكون البدء فيه بنفي الحكم عن غير المقصور عليه ، ثم يجاء بهذا المقصور عليه بعد « إلا » ليحصر فيه الحكم ويقصر عليه ويفرد به ٠

فكأن الأسلوب في القصر تفصيل يعقبه التخصيص والحصر ٠

وهو في « إنما » وما يشابهها إبهام وعموم يتلوه توضيح وتخصيص ٠

الشرط وأدواته

لقد سلف الكلام على الجملة الشرطية إشارة إلى أنها تستحق أن تعدّ قسماً من أقسام الجملة فتكون الجملة : إما جملة إخبارية أو جملة انشائية او جملة شرطية أو جملة ظرفية •

وقد سبق إلى القول بذلك الزمخشري في كتابه المفصّل ، ولكنه لم يبسط القول فيه ولم يفصّل •

ولقد مرّ أيضاً الكلام على أثر هذا المعنى — معنى الشرط — في الإعراب ، وأن الفعلين المعلّق أحدُهما على الاخر مستحقان للجزم ، وهو قطع لحركة الإعراب أو لحرف العلة في آخر الفعل المضارع ، أو للنون في ما يعرف بالأفعال الخمسة ؛ لأن حركة الإعراب وهي الضمة وما ينوب عنها وهي علامة الرفع ، هي علم الإسناد الذي يستحقه الفعل حين يكون تام الدلالة •

أما المعلق معناه فهو ناقص الدلالة فلا يستحق علم الإسناد •

ومن التعليق بين الفعلين ما يكون تعليقاً زمنياً أو ظرفياً ، فلا يكون فيه الفعل مستحقاً للجزم ، لأن معناه حينئذٍ يكون معنى الفعل الواقع وحكمه كحكمه •

وإلى ذلك يشار في تفريق علماء العربية بين استعمال « إن » في جملة الشرط واستعمال « إذا » ، فهذه تستعمل حين يكون الفعل بعدها محتمَل الوقوع أو مرجَّح الوقوع ؛ وتعليقه رهن بأن يحين وقته نحو قوله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً

فسبح بحمد ربك واستغفره الآية)[1] .

وقوله تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله)[2] .

والملاحظ أن أغلب مايليها الفعل الماضي وهو إخبار عن فعل وقع ومضى .

---

(١) سورة الفتح الآيتان (١) و (٢) .
(٢) سورة المنافقون الآية (١) .

معاني أدوات الشرط

وأدوات الشرط حرف أو حرفان وأسماء .

فأما الحرف بلا خلاف فهو « إنْ » ؛ و « إن » هي أم أدوات الشرط وأصلها ومجمع معانيها .

وذهب سيبويه إلى أن « إذما » حرف شرط .

وذهب آخرون منهم المبرد وابن السراج إلى أنها ظرف ، وأن عملها قليل[1] .

وأكثر أسماء الشرط منقول من معان أخرى ، بل كلها . وألفاظها مشتركة بين ما يدل على النكرة التامة كـ « ما ومن ومهما وأيّ » . وما يدل على الاستفهام أو الموصولية حين يقع في غير جملة الشرط .

فإذا ضمنت هذه الأسماء معنى « إن » أي معنى الشرط صارت أسماء شرط ؛ وإن فسرت بجملة فاستكملت بها معناها فهي أسماء موصولة ، وإن ضمنت معنى الألف أو ما يسمى الهمزة كانت أسماء استفهام .

ومنها ما هو في الأصل ظرف كـ « حيثما » ، و « اين وأينما وأيان ومتى وأنى » .

واستعمال أسماء الشرط يبدو قريباً من استعمال الاسم الموصول ،

---

(1) مغني اللبيب ج ١ ص ٩٣ .

فإنها يتم معناها بالجملة بعدها ، كالذي يكون في جملة الصلة صلة الوصول . حتى إنه يتأتى تقدير الجملة كأنها صلة الموصول في نحو قوله تعالى (إنه من يتقي ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين)[1] عند من قرأ يتقي ويصبر بالرفع .

هذا أهم مايمكن أن يقال في جملة الشرط وطبيعتها التي تقترب فيها من جملة الإخبار ، بل هي في العادة شطر الجملة الإخبارية . إذ إن معنى الإخبار يتم بجواب الشرط .

وإنما قدم الكلام على جملة الشرط لأن فيها من خصائص قسيميها : الإخبار والإنشاء .

فإن أسماء الشرط خاصة مما يستعمل للاستفهام ، وذلك حين يضمن معنى ألف الاستفهام كما يقول علماء العربية .

وسبب آخر حكم بتقديم الكلام على جملة الشرط ، ذلك بأنها لاتكون بأحد طرفيها – وهو الشرط دون الجواب – لاتكون كلاماً مما وصفه أهل العربية بأنه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

---

(١) سورة يوسف الآية (٩٠) .

الفصل السادس

الانشاء واقسامه

أما الاِنشاء فهو صادق الانطباق على مسماه ، فهو قول ينشئه المتكلم ، ولا يمكن أَن يقف عليه السامع أو المتلقي الا اذا ألقاه المنشيء .

والاِنشاء عند البلاغيين ضربان : طلب وغير طلب ، وقد يسمونهما الاِنشاء الطلبي وغير الطلبي .

ويعرف الاِنشاء الطلبي بأنه « الذي يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب »[1] .

الاستفهام

وقد عدوا منه الاستفهام وهو طلب الفهم ، وله حرفان وبضعة أسماء .

فالحرفان « الألف ــ الهمزة » « وهل » .

وألف الاستفهام هي أم الباب ورأس أدوات الاستفهام ؛ ومن أجل ذلك اختصت بالدلالة على معنيي الاستفهام وهما :

١ ــ طلب اِدراك المفرد نحو قوله تعالى حكاية عن قوم اِبراهيم (قالوا أأنت فعلت هذا بآلهتنا ياابراهيم)[2] وكقول القائل : « أزيد حاضر أم أخوه » .

---

(١) الاِيضاح ص ٢٢٧ .
(٢) سورة الأنبياء الآية ٦٢ .

ويسمى هذا الضرب من الاستفهام بالتصور .

٢ – طلب إدراك النسبة نحو قوله تعالى في حكاية ابراهيم وأبيه (قال أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم)[١] . ويسمى هذا الضرب من الاستفهام بالتصديق .

أما « هل » فهي للتصديق فحسب ، نحو قوله تعالى (فهل يهلك الا القوم الفاسقون)[٢] .

وقوله تعالى (... فقال الضعفاء للذين استكبروا إنا كنا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون عنا من عذاب الله من شيء)[٣]

ولأن ألف الاستفهام أو الهمزة ، هي رأس أدوات الاستفهام كان لها في الكلام مزية لايشاركها فيها غيرها من حروف المعاني على الاطلاق ، تلك المزية هي التي تعرف في علم العربية بتمام التصدير ، وذلك يظهر في تقدمها على كل أجزاء الكلام حتى حروف العطف . قال تعالى (أوَ من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها)[٤] وقال تعالى (أفمن زُيّن له سوء عمله فرآه حسنا)[٥] .

وقال تعالى (أثم إذا ما وقع آمنتم به)[٦] .

أما « هل » قرينتها فتلي حرف العطف ، ولا تتقدم عليه ، نحو قوله تعالى (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم)[٧].

---

(١) سورة مريم الآية (٤٦) .
(٢) سورة الاحقاف الآية (٣٥) .
(٣) سورة ابراهيم الآية (٢١) .
(٤) سورة الأنعام الآية (١٢٢) .
(٥) سورة فاطر الآية (٨) .
(٦) سورة يونس الآية (٥١) .
(٧) سورة محمد الآية (٢٢) .

وأسماء الاستفهام كلها لطلب إدراك المفرد وهو التصور . وكلها تلي حروف العطف . قال تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها)[1] .

وقال تعالى (وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة)[2]

وقال تعالى (فكيف تتقون ان كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً)[3]

وإن من مزايا العربية أن أساليب الاستفهام وطرائقه فيها بالغة الدقة . فالسؤال عن العاقل من الذوات غير السؤال عن غير العاقل ، والأداة في كل حالة أداة معينة ، فهناك « من » وهنا « ما » . والسؤال عن الحال بـ « كيف » وعن الزمان بـ « متى وأيان » وعن المكان بـ « أين » وعن حالة المكان بـ « أنى » ونحو ذلك .

ثم إن الاستفهام قد يخرج عن معناه في طلب الفهم إلى معان مجاورة له يوحي بها سياق الكلام ، وتفعل فيها القدرة على التعبير والتفنن فيه فعلها . كالإنكار والاستنكار والتقرير والتعجب .

والتعجب أسلوب إنشائي استقل عن الاستفهام حتى صار عند النحاة شيئاً لا علاقة واضحة له بالاستفهام .

---

(١) سورة البقرة الآية (١١٤)
(٢) سورة يونس الآية (٦٠) .
(٣) سورة المزمل الآية (١٧) .

التعجب

والتعجب في الحقيقة استفهام خرج عن معناه الأصلي .

فهـو مما لا يراد به طلب الفهم ، وانمـا يراد به التعبير عن العَجب والاعجاب من أمر ، أو شخص ، أو حدث واقع معروف لا يراد للسؤال فيه جـواب .

قال تعالى (فما اصبرهم على النار)[1] .

وقال الشاعر :

ما أقدرَ اللهَ أن يدني على شحط

من دارهُ الحزن ممن دارهُ صولُ

وما يذكره النحويون من صيغة أخرى للتعجب فهي في الأصل ضرب من الطلب بفعل الأمر خرج عن معنى الأمر الى معنى آخـر . قال تعـالى (أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا)[2] وهو الأسلوب الثاني أو الصيغة الثانية من صيغ التعجب ، فان معناها ـ والله أعلم ـ انسبهم الى السمع والابصار ما شئت فانهـم سامعون أقوى ما يكون السـمع مبصرون أقوى ما يكون الابصار

وكلا الأسلوبين ، وكلا الصيغتين في التعجب انشاء ، لأنه معنى ينشئه المتكلم ، ولا يحتمل أن يقف متلقى الكلام أو سامعه على ما يطابق معناه أو لا يطابقه .

---

(١) سورة البقرة الآية (١٧٥) .

(٢) سورة مريم الآية (٣٨) .

على ان اعراب النحويين للصيغتين يخرج الى كلام ينبو عنه الفكر، ولا يتقبله المنطق ؛ ولاسيما حين يزعمون أن الفعل فعل ماض جاء على صيغة الأمر ، وقولهم ان الباء حرف جر زائد ، وأن الاسم المجرور بالباء فاعل مرفوع المحل وان يكن مجروراً لفظاً •

وواضح أن معنى الفاعلية ليس موجوداً فيه على الاطلاق •

ثم ان صيغة فعل الأمر لا يرد بعدها الفاعل اسماً ظاهراً حتى في قواعد النحاة وحتى في ما يتكلفون من تخريج أو تأويل •

أما الصيغة الأولى فهي قابلة للتأويل ، وذلك أنهم يذهبون الى أن « ما » نكرة تامة في موقع المبتدأ • وهي حتى حين تضمن معنى الاستفهام فانها في الأصل نكرة تامة • ولكن الذي ينبو عنه الفهم ولا يستسيغه الذوق اعتدادُهم هذه الصيغة اخباريةً ، وتأويلهم اياها تأويلاً فيه ما فيه من الفجاجة والبعد عن القصد المراد بالتعجب •

انهم يذهبون في تأويل مثل هذه العبارة : « ما أحسن زيداً » بقولهم « شيء أحسن زيداً » أي جعله حسناً • فهي عندهم خبر ولكنه خبرٌ لا ينبيء باعجاب ولا يدل على تعجب •

النـــداء

ومن أقسام الانشاء وضروبه النداء .

وان تعجب فعجب قولهم انه خبر ، وأن قولك « يا زيد » معناه أدعو زيداً .

ذلك لأنهم وجدوا الاسم المنادى منصوباً حين يكون متمكناً مستحقاً للاعراب ، وعدّوه حتى في حالة ضمه مبنياً على الضم في محل نصب .

تقول : « يا فاعلَ الخير » ، « ويا فاعلاً خيراً » ، فيكون نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف عندهم دليل المفعولية وأن حرف النداء قام مقام الفعل .

والذي يبدو أن بناء العلم المفرد والنكرة المقصودة على الضم انما هو لاستبعاد صيغة أخرى من صيغ النداء ، وهي الندبة التي يُمَدّ فيها الصوت بالفتحة فتصير ألفاً ، وقد يلحق الألفَ هاء" ، يقال : يا زيدا ، ويا زيداه ونحو ذلك .

أما نصب المنادى فهو ليس الا ايثاراً للفتحة ، تلك الحركة الخفيفة المستحبة التي يلجأ اليها ويؤثرها اللسان العربي ، حيث لا حاجة الى ضمة الاسناد ولا الى كسرة الاضافة والمفعولية غير المباشرة[1] ؛ وأن الحرف المختص بالأسماء من حقه ــ على ما يذهبون اليه ــ أن يعمل الجر في الأسماء.

والحق أن النـداء ضرب من الانشـاء ، فهـو كلام ينشئه المتكلم ، ولا يحتمل الصدق والكذب ، على حد ما يصفون به الاِخبار ، وليس له في خارج الكلام نسبة تصدقه أو لا تصدقه .

---

(١) لقد مضى الكلام في ذلك في باب معاني الاعراب .

وان استدلال النحاة على كون النداء خبراً بنصب المنادى لفظاً أو محلاً، فيه قلب" لمنطق النحو الذي يجعل علامة الاعراب أثراً من آثار المعنى ودليلاً عليه، لا مؤثراً في المعنى ومؤسساً حكماً معنوياً يكون الاعراب مظهراً له وعلامة دالة عليه •

ولقد مرّ بنا عند الكلام على الاعراب أن النصب عند النحويين علامة المفعولية، وكل منصوب عندهم مفعول أو شبيه بالمفعول أو هو في حكم المفعول[1] •

والنداء عندهم محتمل للتأويل بفعل ناب عنه حرف النداء يقدرونه: «أدعو» أو «أنادي» •

وكل هذا خروج على طبيعة النداء وتعسّف في التأويل وفي التخريج •

وقد يكون أقرب الى طبيعة النداء أن يؤول بفعل طلب • فيكون قول القائل «يازيد»، «ويافاعل الخير»: تعال، أو أقبل أو أجبني ونحو ذلك •

ولو أنهم فعلوا ذلك لكانوا — وان اشتطوا — أدنى الى فهم وظيفة النداء ومعناه، وهو انشاء لا ريب •

---

(١) يراجع باب النصب في «نحو التيسير» •

التمني والترجي

ومن ضروب الانشاء التمني والترجي ، وهما مما ينشئه المتكلم تعبيراً عن رغبته في أمر ، يتوقع أن يقع ، أو يرجح وقوعه ، فيكون ذلك هو الترجي أو الرجاء ، وله أداتان حرف وهو «لعل» وفعل وهو «عسى» . يقال : «لعل الفرج قريب » .

قال تعالى (وما يدريك لعل الساعة قريب)(٢) وعسى نحو قوله تعالى (عسى ربكم أن يرحمكم)(٣) .

وقد فرّق الاعراب بينهما ، فجعل احداهما في باب « كان وأخواتها » ، ترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .

تلك هي « عسى » .

وجعل الأداة الأخرى وهي « لعل » في باب « ان وأخواتها » ، تنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها .

ذلك مذهب الجمهور في توجيه اِعمالهما .

ولقد جعل بعضهم « لعل » حرف جر ، كما في قول الشاعر :

لعل الله ِ فضّلكم علينا
بشيء أن أمكم شريمُ

---

(٢) سورة الشورى الآية (١٧) .

(٣) سورة الاسراء الآية (٨) .

وقول الآخر :

فقلت ادع أخرى وأرفع الصوتَ جهرةً
لعلّ أبي المغوار منـك قريبُ

ونقل ابن هشام في مغني اللبيب أن الجر بها لغة عقيل(١) .

والتمني يكون بـ ليت ، وهي مثل « لعل » من أخوات « إنّ » .

ومعلوم أن التمني يكون في ما يتعسّر مطلبه ، ولا يتوقع حصوله عاجلاً بل قد لا يتوقع حصوله أبداً ، نحو قول القائل :

ألا ليت الشبابَ يعـود يوماً
فأخبـرَه بمـا فعـل المشيبُ

ومنه قوله تعالى في حكاية من يكذّب بآيات الله ، ويتمنى أن يعود حياً فيؤمن بها (ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نُرَدّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين)(٢) .

وقد يكون التمني والترجي بحرف الاستفهام « هل » نحو قوله تعالى (فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردّ فنعملَ غير الذي كنا نعمل)(٣) .

وذهب بعضهم الى أن التمني قد يكون بـ « لو » نحو قول القائل ، « لو ما تأتينا فتحدثنا »(٤) . وأنكر بعضهم ذلك لأن فعل التمني قد يلي «لو» نحو « تمنيت لو أراك » .

ومن آثار هذا الأسلوب الانشائي أن الفعل المضارع الواقع بعده مقترناً بالفاء ينصب ، لاختلاف الكلام خبراً وانشاء نحو : «ليتك تزورني فأكرمَك» .

---

(١) مغني اللبيب ج١ ص ٢٨٩ .
(٢) سورة الأنعام الآية (٢٠٧)
(٣) سورة الاعراف الآية (٥٣) .
(٤) مغني اللبيب ج١ ص ٢٧ .

العرض والحض

ومن أساليب الانشاء ما يعرف بالعرض والتحضيض .

وهذه صور تعبيرية لم يطل وقوف علماء العربية عندها ، لأنها في اغلبها لا يؤسَّس فيها حكم اعرابي .

قال تعالى على لسان من يشك في رسوله (لو ما تأتينا بالملائكة ان كنت من الصادقين)[1] .

والحروف التي يؤدى بها هذا المعنى حروف مركبة من ألف الاستفهام أو «هل» أو «لو» مع «لا» و «ما» .

يقال : « ألا تزورنا فنسرَّ برؤيتك » . و « هلا أقبلت على ضيفك فينشرحَ صدرهُ » . و « لولا تبرّ والديك فيبرّك أبناؤك » . و « لو ما تسافر فتصيبَ قدراً من الراحة » .

ومن ذلك قوله تعالى (وقالوا لولا يأتينا بآية من ربه)[2] .

ولقد وقف النحويون عند « ألا » لأن الهمزة فيها داخلة على « لا » التي يقال لها « لا التبرئة » وهي التي يبنى بعدها الاسم النكرة على الفتح .

---

(١) سورة الحجر الآية (٧) .
(٢) سورة طه الآية (١٣٢) .

ولهم في حكمها كلام حول خبر «لا» ، فيذهبون ، أو يذهب فريق منهم ، الى أنها بلا خبر لأن « ألا » بمنزلة الفعل « أتمنى » كما في قول الشاعر :

ألا عُمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه
فيرأبَ ما أثأت يد الغفلات(1)

وقد ينبغي للباحث أن يتأنّى في الحكم على ما يؤدي المعنى من أفعال وأشباهها أو أدوات ــ حروفاً كانت أو أسماء بمنزلتها كالأسماء المبنية ، وأن لا ينسب الى معنى من المعـاني الا ما هو نص فيه من الأدوات ، لئلا تضيع المفاهيم وتقع البلبلة في الأسماء ومسمياتها .

فان التمني ــ مثلاً ــ قد وضع له حرف بعينه هو « ليت » .

أما قول القائل « أتمنى » أو كما جاء في قول القائل : «ألا عُمرَ ولى مستطاع رجوعه » فليس بنص في التمني ، وانما ذلك أشبه ما يكون بخروج اللفظ عن معناه الى معنى مجاور لـه لعلاقة بينهما ، كالذي يقال في المجاز ونحوه .

ان هذا يصدق في كل ما يخرج اليه الاستفهام من المعاني ، كالتقرير والانكار والاستنكار والنفي وغير ذلك .

وهو يصدق أيضاً في جملة من المعاني كالدعاء بفعل الأمر ، وكالالتماس به أيضاً ، ونحـو ذلك مما يخـرج اليه ما يدل على الطلب من الأفعـال أو الأدوات .

---

(1) يراجـع شرح الأشموني ج٢ ص اذ يقـول : ان « الا » بمنزلة أتمنى فلا جبر لها .

الأمر والنهي

ولعل رأس ضروب الانشاء وأصدقها دلالة عليه : الطلب في صورتيه الايجابية والسلبية .

والمراد بذلك طلب حصول الفعل ، أو طلب الكفّ عنه والانتهاء منه . والأول هو الأمر ، والثاني هو النهي .

الأمر :

والأمر وما يجاوره من معاني طلب حصول الفعل له صيغتان :

الأولى فعل الأمر ، وهو نص في هذا المعنى وصيغة مستقلة .

والثانية الفعل المضارع المقترن بلام الأمر . يقال في الأولى « قم ، اقعد ، أنفق » ونحو ذلك . وفي الثانية ليقم زيد ونحو ذلك .

ومزية الصيغة الثانية ـ صيغة المضارع المقترن بلام الأمر أنها يمكن أن يؤمر بها الغائب ، وقد يؤمر بها المخاطب أيضاً .

قال تعالى (لينفق ذو سعه من سعته)(١) .

وقال تعالى (واذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم)(٢) . وقد اجتمعت صيغتا الأمر في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل)(٣) .

---

(١) سورة الطلاق الآية (٧) .

(٢) سورة النساء الآية (١٠٢) .

(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٢) .

ومن استعمال المضارع المقترن باللام للمخاطب قول الشاعر :

اذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن
خطاك خفافاً ان حراسنا أسدا

أما صيغة فعل الأمر فانها لا تكون الا للمخاطب ، ولذلك لا يظهر بعدها الفاعل المطلوب منه القيام بالفعل لا ظاهراً ولا مضمرا ؛ وهو يسمى فاعلاً تجوّزاً لأنه لا يقع منه الفعل وانما يراد منه القيام به .

أما ألف الأثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة ، فالأولى أن تعدّ علامات على ذلك . لأن ماسمي فاعلاً في هذا التركيب الإنشائي حاضرٌ بشخصه فعلاً أو حكماً ، فلا يُحتاج إلى التلفظ به ، ظاهراً كان أو مضمرا ، لايقال : « احضر زيد » ، على أن « زيد » فاعل ، ولا « احضري زينب » على أن « زينب » فاعل .

وقد يجاء بضمير الخطاب بعد فعل الأمر ، فإن جيء به كان ذلك للتوكيد ، أو لإمكان عطف الظاهر عليه ، نحو قوله تعالى في خطاب موسى عليه السلام : (اذهب أنت وأخوك بآياتي ولا تنيافي ذكري)[1] .

إن هذا الضمير المنفصل « أنت » يشعر بأن الفعل قبله مطلوب القيام به من اثنين بدليل قوله تعالى (ولاتنيا في ذكري اذهبا إلى فرعون إنه طغى)[2].

إن الذي يتأمل في أسلوب الطلب ، أمراً كان أو نهياً ، يتبين له أن العلاقة بينهما علاقة وثيقة ، من حيث مؤداهما ووظيفتهما في الكلام ، وكل ذلك يقتضي الجمع بينهما في الدرس والمقارنة ، وأنه لايكون الانسياق وراء الإعراب ومسائله النظرية هو الذي يقدّم اعتبارُه ، بحيث يكون المعنى والموقع من التركيب أمراً أقل قيمة وأدنى منزلة .

وبيان ذلك أنه ليس من الصواب أن يكون فعل الطلب المضارع المقترن باللام في موضع من الدرس النحوي غير قريب ولا مجاور لفعل الأمر بصيغته

(١) سورة طه الآية (٤٢) .
(٢) سورة طه الآية (٤٣) .

المعروفة ، مع أنه – كما مر بيانه – يؤدي معنى الأمر إذا كان المطلوب للقيام بالفعل غير المخاطب .

وللبلاغيين في ذلك موقف صائب ، فقد جمعوا بينهما في باب الطلب[1] .

النهي :

أما النهي فأمره أيسر وأوضح وأقل مؤونة ، وهو يكون بأداة حرف معنى ، وهو « لا » الناهية .

و « لا » الناهية هذه يليها الفعل المضارع في صيغة المخاطب أو المخاطبة ، مفرداً أو مثنى أو جمعاً . قال تعالى (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)[2] .

ويمكن أن يلي « لا » الناهية الفعل المضارع في صيغة الغيبة نحو قوله تعالى (فليؤد الذي ائتمن أمانته ويتّق الله ربه ولا يبخس منه شيئا)[3] .

وقوله تعالى (ولا يأتل أولد الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربى واليتامى والمساكين وليعفوا وليصفحوا)[4] .

وصيغتا الطلب – الأمر والنهي – تتفقان في أمر مهم هو آخر الفعل ، فإن علامة الإعراب تقطع منه سواء كانت ضمة الإعراب أو النون في ما يعرف بالأفعال الخمسة أو كانت حرف علة (الواو والياء والألف) .

وسواء عدّ حذف الحركة ، أو الحرف ، أو النون إعراباً بالجزم ، أو بناء على السكون ، أو على فرعيّه – حذف النون أو حذف حرف العلة – فإن مردّ ذلك وعلته أن فعل الطلب ليس واقعاً فيستحق إعراب الفعل في الجملة الإخبارية ، وإنما هو مطلوب وقوعه ليس غير .

---

(١) الايضاح ص ٢٤١ .
(٢) سورة الاسراء الآية (٢٩) .
(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٣) .
(٤) سورة النور الآية (٢٢) .

جـواب الطلب

ومما تتفق فيه صيغتا الطلب أن الفعل المضارع إن وقـع جواباً لهما ـ للأمر والنهي ـ جزم بعدهما . قال تعالى (واضمم يـدك إلى جناحك تخرجْ بيضاء من غير سوء)[1] .

وصيغتا الطلب في هذا الحكم تومئان إلى العلاقة بينهما وبين جملتي الشرط ، في قطع حركة الإعراب ـ وما يتفرّع عنها ـ حين يكون الفعل غير تام الدلالة ، أو كأنه غير واقع في سياق الإخبار ، أي أنه ليس في موقع المسند حقيقة كالذي يكون في الجملة الإخبارية .

وقد ذكر البلاغيون أن الأمر والنهي قد يخرجان إلى معنى الالتماس إن كان المخاطب بهما في منزلة تساوي منزلة المتكلم ، وإلى معنى الدعاء إن كان الخطاب إلى الخالق جل شأنه .

قال تعالى على لسان موسى (قال رب اشرح لي صدري . ويسّر لي أمري . واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي)[2] .

مجيء الطلب بصيغة الإخبار :

وإن من أروع أساليب الطلب في العربية ما يأتي على هيئة الإخبار ، ويراد به معنى حصول المطلوب في صورة الترغيب والتزيين والتحسين .

---

(١) سورة طه الآية (٢٢) .
(٢) سورة طه الآيات (٢٥ ـ ٢٨) .

مثال ذلك قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم • تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون • يغفرْ لكم ذنوبكم ويدخلْكم جنات تجري من تحتها الأنهار ومساكن طيبة في جنات عدن ..... الآية)[1] • فلقد وقع الفعل المضارع في جواب هذا الفعل الخبري" مجزوماً ، مثلما يجزم في جواب الطلب أمراً أو نهياً • وهذا دليل على أنه بمنزلة الطلب •

وقد قال الزمخشري فيه : إنه خبر في معنى الأمر ولهذا أجيب بقوله (يغفرْ لكم) •

وهو يعلل مجيء الطلب بصيغة الإخبار تعليلاً وجيهاً فيقول : «فإن قلت لم جيء به على لفظ الخبر ؟ قلت للإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنه امتثِل »[2] •

وهكذا نرى أن مجيء الطلب على هيئة الإخبار يشتمل على أكثر من مقصد بلاغي ؛ فهو يلقي الأمر في تلطّف ورفق وترفق لايشعر معه المخاطب بشعور المأمور أياً كان ، ولا يجد في نفسه ضيقاً ولا حرجا • ويزيد في لطفه ورفقه أنه صادر من لدن الخالق القادر ، الذي طاعته واجبة لازمة ، وأمره ممتثَل مطاع •

ثم إنه يدل على تيقن الاستجابة والامتثال بالإخبار عنه ، كأنه لامحالة واقع •

إن هذا التداخل والتلاقي بين أساليب العربية في الكلام مظهر من مظاهر الروعة في فنون التعبير ، وما بينها من تواصل وتبادل في المواقع ، يزيد في أثر التعبير الفني في نفس من يتلقى الكلام •

---

(١) سورة الصف الآيات (١٠ – ١٢) •

(٢) الكشاف ج٤ ص ٩٤ •

وهو،قبل ذلك ، يفسح للمنشىء ميداناً فسيحاً في التماس أكثر الأساليب توفيقاً في التعبير عن المعاني واِصابة المقاصد ، وأكثرها قرباً من النفوس ، ولصرف السأم والضيق عمن يلقى اِليه الكلام .

وهو من جهة أخرى مظهر من مظاهر الرقي الاجتماعي في اللسان العربي ــ اِن صح هذا التعبير ــ تعبر عنه أساليب الكلام وتدل عليه .

ذلك بأنه لايقيّد منشىء الكلام بأسلوب أو طريقة محددة في التعبير ، قد يجد فيها غضاضة في خطاب يتجه به اِلى مخاطب ، أو يتحدث فيه عن غائب ، فيلتفت عن تلك الطريقة اِلى مجال آخر مأمون فيه موقف من يتلقى الكلام ، مضمون فيه قبوله لما يلقى اِليه .

الالتفات

إن هذا الذي كانت الإشارة إليه قد يسوق إلى الإلمام بما يعرف عند البلاغيين بالالتفات .

وهو من طرائق التعبير مايكون فيه الانتقال بين الإخبار والإنشاء ، أو بين الخطاب والتكلم والغيبة . ومثاله قوله تعالى :

(هو الذي يسيّركم في البحر والبحر . حتى إذا كنتم في الفلك . وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها . جاءتها ريح عاصف . وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين)[1] .

وقال تعالى في قضية يوسف : (يوسف أعرض عن هذا . واستغفري لذنبك إنك كنت من الخاطئين)[2] .

هكذا ينتقل الكلام من الخطاب إلى الغيبة (كنتم في الفلك وجرين بهم) ، ثم إلى غائب آخر هو الفلك (جاءتها ريح عاصف) ، ثم عود عن الحديث عن المخاطبين إلى حديث بصيغة الغائبين (وجاءهم الموج من كل مكان) ، ثم إلى حكاية حديثهم بصيغة التكلمين (لئن أنجيتنا من هذه لنكوننّ من الشاكرين) .

---

(١) سورة يونس الآية (٢٢) .
(٢) سورة يوسف الآية (٢٩) .

وفي آية سورة يوسف يبدأ الحديث بخطابه (يوسف أعرض عن هذا) ، ثم يلتفت الى امرأة العزيز فيخاطبها (واستغفري لذنبك انك كنت من الخاطئين).

ذلك أسلوب يعده البلاغيون من فنون البديع ، وهم ليسوا في ذلك على صواب ، انه تصرف في ضروب الكلام ، فيه حذف وفيه ايماء ، وفيه تقليب وتقلّب بين الانشاء والاخبار تارة ، وبين الخطاب والتكلم والغيبة تارة أخرى • أسلوب من مزاياه وفوائده طرد الملل عن الذي يتلقى الكلام ، وبعث النشاط في نفس السامع أو القارىء ، يزيد في اقباله على تلقّي ما يلقى اليه ، وفي اصغائه الى الكلام واستيعاب معانيه وأغراضه •

ولهذا الأسلوب فائدة أخرى فوق ماذكر عن تجديد نشاط المتلقي للكلام •

فهو يشتمل على ضرب من الايجاز يوحي بمعان وصور تدور في فكر السامع أو القارىء ، كلما وقف يتدبر في انتقال الكلام من صيغة الى أخرى ، ويتمثل له مايشبه ، أو ما يمكن تشبيهه بالحوار الداخلي ، الذي يشارك فيه هو ـ القارىء أو السامع ـ مشاركة ايجابية ، ان صح هذا القول •

ذلك كالذي يتجلى في سورة فاتحة الكتاب حين تستهل : (الحمد لله رب العالمين) ، ثم تستمر هذه الصيغة الى أن تتحول الى صيغة الخطاب وهو أيضاً اخبار : (اياك نعبد واياك نستعين) ، ثم يكون الدعاء ، وهو انشاء : (اهدنا الصراط المستقيم) ، ثم يعود الكلام الى صيغة الغيبة : (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) •

في كل ذلك صور من التعبير يتنقل فيها الفكر المتأمل والشعور العميق الخاشع تنقل النحلة بين ألوان الزهر ، تنقلاً يزيد في خشوعه وفي تدبره •

ويدخل في هذا الباب ما هو كثير في آي الكتاب العزيز من حذف لفظ القول ، والاتيان بالمقول من غير ذلك اللفظ •

وهذه وصلة بين هذا الفن وفـن الايجاز الذي يعرف مكانه من فن التعبير ويقدر حق قدره •

من أمثلة ذلك قوله تعالى في حكاية موسى عليه السلام : (فلما أتاها نودي من شاطىء الواد الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة أن ياموسى إني أنا الله رب العالمين وأن ألق عصاك فلما رآها تهتز كأنها جانّ ولى مدبراً ولم ولم يعقب • يا موسى أقبل ولا تخف انك من الآمنين)[1] •

وقوله تعالى (والذيـن كفروا لهم نار جهنم لايقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها كذلك نجزي كل كفور • وهم يصطرخون فيها : ربنا أخرجنا نعملْ صالحاً غير الذي كنا نعمل • أو لم نعمّركم مايتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير)[2] •

---

(١) سورة القصص الآية (٣١) .

(٢) سورة فاطر الآيات (٣٥ ، ٣٦) .

الفصل السابع

الايجاز والاطناب والمساواة

من المعلوم أن علماء البلاغة يقسمون الكلام من حيث اسهابه أو أو اقتضابه ثلاثة أقسام :

المساواة وهم يريدون بها أن لا تزيد الألفاظ على المعاني المقصودة ، فتتساوى من حيث المقدار .

والايجاز وهو أداء المعنى بلفظ يقلّ عن القدر المطلوب لأدائه .

والاِطناب وهو التعبير عن المعنى بألفاظ تزيد عما هو مألوف معهود في أداء المعنى المقصود .

ولابدّ قبل بسط الكلام في هذه المسألة من الالمام بأمر يتوقف عليه الحكم في أي حال من الأحوال الثلاثة ، وتقدير ما هو مطلوب في الكلام من اطالة أو اقصار ، من اجمال أو تفصيل .

ذلك هو الأمر المشتهر عند البلاغيين ، وهو ما يعرف بمطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ان من أشهر ما وصفت به بلاغة الكلام أنها مطابقته لمقتضى الحال . وهذا وصف فيه اصابة وفيه شمول وفيه اطلاق وعموم لاتتحد اقطاره ولا تضم جوانبه .

ولعل أول ما ينصرف اليه الذهن ويتطلع اليه الفكر سؤال عن الحال

المقصودة ، تلك التي ينبغي للكلام أن يطابقها وأن يعبرّ لها بما يقنعها ويرضيها ويوائم ذوقها .

أهي حال من ينشىء الكلام ؟ أم هي حال من يتلقى منه الكلام ؟ . تلك في الغالب ما قصد اليه البلاغيون وما أرادوه . أم هي مزاج من حال المتلقي وحال المنشيء ؟ . أم هي رعاية حالٍ عامةٍ يقدّر فيها منشىء الكلام حال كل من يتلقى عنه انشاءه ، اخباراً كان أم طلبا ؟ .

وليس جواب هذه الأسئلة بالأمر اليسير ، وحسبنا أن نلمّ بشيء من أقوال البلاغيين في هذا الأمر ، كيف تصوروه ، وكيف فهموه ، وكيف وضعوه موضع التطبيق في أساليب الكلام .

وان من أهم ما جعلوه مجالاً للنظر في هذه المقالة ـ مقالة مطابقة الكلام لمقتضى الحال ـ تقسيمهم طرق التعبير الى ثلاثة أقسام ـ كما مرّ آنفاً ـ وهي اما ايجاز واما اطناب واما مساواة .

ان هذا التقسيم ، كيفما ينظر اليه ، تقسيم يجتهد في وضع قاعدة عقلية ، قد ينقصها الاحتكام الى الذوق ، ورعاية الجانب الفني في التعبير الرعايةَ اللازمة .

وقد نرى ذلك واضحاً في قول السكاكي الذي يرويه عنه صاحب الايضاح :

قال : « أما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيّين لا يتيسّر الكلام فيها الا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي ، مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني في ما بينهم ـ ولابدّ من الاعتراف بذلك ـ مقيساً عليه . ولنسمه متعارف الأوساط . وانه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يُذَمّ .

« فالايجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف

الأوساط ، والاطناب هو أداؤه بأكثر من عباراته »(١) .

هكذا يضع السكاكي لهذه المسألة المهمة من مسائل البلاغة قياساً يشبه قياس الأطوال والمساحات والحجوم في الأشياء المادية المحسوسة ، وهو موقف بَعُد به عن فنية التعبير ، وعن كل ما يمتاز به الأسلوب الأدبي في امتاع من يتلقى الكلام واثارته والتأثير فيه .

ومع ذلك فان أداء المعنى بأكثر من عبارة متعارف الأوساط هو ، في الغالب ، لغوٌ وتزيّد لا نفع فيه ولا فائدة .

وعبارة متعارف الأوساط ، التي يتخذها السكاكي أداة قياس ، شيء لا يصح وصفه بالبلاغة ولا نسبته اليها كما قال هو عنه .

واذا قُبِلَ وصفه بذلك على وجه من الوجوه فانه ليس مقبولاً على اطلاقه ؛ وانه اذ يكون بليغاً عند الأوساط يكون غير ذلك عند غيرهم من نَقَدَة الكلام وذوّاقيه .

أما تعليق الخطيب القزويني على كلام السكاكي فهو لا يخرج عن أسلوب القياس الذي مرّ وصفه ، والذي لا يصلح للحكم الفني والأدبي . وهو ليس بموفّق حتى في القياس المنطقي والعقلي .

يقول الخطيب تعليقاً على كلام السكاكي :

« والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى هو تأدية المراد بلفظ مساوٍ له ، أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لفائدة »(٢) .

والذي يبدو أن هذه المسألة ليست مما يوضع له قواعد عامة ثابتة مستقرة ، بل هي رهنٌ بما يعرف بمقتضى الحال .

---

(١) الايضاح ص ٢٨٠

(٢) الايضاح ص ٢٨١ .

فان الحال قد تستدعى أحياناً اسهاباً وافاضة ، وقد تستدعي في أحيان أخرى اختصاراً واقتضاباً ، أو اقتصاراً على أجزاء من التركيب والكلام توحي بما لم يذكر وتدلّ عليه ، أو تطلق الفكر في تقديره وتقدير ما يحوم حوله ، وما يحيط به ويجاوره .

فالاطناب هو الاسهاب والافاضة والاسترسال ، وله مقاصد وأغراض تستنبط غالباً من الكلام البليغ ، ولا يتأتّى لها على الدوام أن ترسم لها معالم أو دلائل يُجرى على غرارها وينسج على منوالها .

والايجاز هو التعبير بألفاظ وتراكيب مليئة بالمعاني ، حافلة بالأفكار ، قادرة على اثارة الشعور وانارة الفكر .

أما ما يعرف بالمساواة فليس مما يمكن أن يعدّ من الكلام البليغ ، لأن المراد به لا يزيد على قضاء حاجة وسدّ خلل ، وهو ليس مما يتوسّل بالوسائل الفنية التي تجعله ذا تأثير بالغ في من يلقى اليه .

الايجاز

ونبدأ بالكلام على الايجاز ، وهو ضربان : الأول يقال له ايجاز القِصر ، والثاني يسمى ايجاز الحذف .

وايجاز القصر هو التعبير عن معان واسعة كثيرة بألفاظ محدودة قليلة ، لم يحذف منها ولم ينقص فيها من أركان التركيب وأجزائه شيء .

والبلاغيون يضربون لهذا الضرب من الايجاز أروع مثل بقوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)[1] .

فانها عبارة جمعت معاني الحياة كلها في مقابلة ما ظاهره نفي الحياة وهو القصاص . وهي مقابلة لم تسلك سبيل المقابلة في شكلها وفي نظامها المعروف عند أهل البديع من البلاغيين ، ولكنها مقابلة تستفاد من هذا التركيب البسيط في ظاهره ، الملي في حقيقته . وهي مقابلة لم تعمد الى متناقضين يقتحمهما الذوق ويُستفزّ بهما الشعور ؛ كالحياة والموت ، والاحياء والقتل ونحو ذلك .

وفي تنكير لفظ « حياة » اطلاق لمعناها ، يقابل تقييد القصاص في تعريفه بأل وتحديد معناه .

وفي التنكير اشعار بمعنى العموم الذي ينتظم كل ما هو محبّب مطلوب مرغوب فيه من ألوان الحياة وأشكالها .

وفي توجيه الخطاب للجماعة (لكم) ، والمعنيّ بها كل مخاطب حي واعٍ

---

(١) سورة البقرة الآية (١٧٩) .

مدرك لمعنى الحياة ، ما يلفت الانظار ويستدعي الاهتمام ويستزيد من الاصغاء لهذه الحكمة البالغة ، واستيعاب مضمونها ومعناها •

وكثيراً ما يحلو لأهل البلاغة وجها بذة الكلام أن يعمدوا الى موازنة مضمون هذه العبارة الكريمة بمضمون قول بعض حكماء العرب : « القتل أنفى للقتل » ؛ فيلحظوا الفرق البعيد بين المعنيين ، وكيف يتّسع معنى القصاص للقتل وغيره مما يضر بالحياة ، فيكون وسيلة لازدهار الحياة ، بأن يردع عن ارتكاب ما يمس الحياة ، سواء في ذلك القتل وغيره •

وحسبهم بذلك دليلاً على اعجاز البيان القرآني الحكيم البليغ •

ومما يستشهدون به لايجاز القِصَرَ قوله تعالى (خذ العفوَ وأْمُرْ بالعرف وأعرض عن الجاهلين)[1] • فان فيه جُمّاع الفضائل وجوهر مكارم الاخـــلاق •

ومما يروى عن الامام جعفر الصادق أنه قال في هذه الآية : « أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بمكارم الأخلاق ، وليس في القرآن آية أجمع لها من هذه الآية »[2] •

ولعل من أسرار الايجاز بل الاعجاز فيها أن أخذ العفو هو الأخذ بالتي هي أحسن ، حيث يكون الأخذ في تطبيق حكم شرعي •

أو انتزاع حق لذي حق •

وأخذ ما يتيسر أخذه ممن يجب عليه العطاء •

وأخذ العفو عمّن يسيء فيعتذر ويتوب ، فيؤخذ منه العفو •

وأخذ العفو ممن يساء اليه ، فيعفو ويغفر الاساءة •

أما الأمر بالعرف فلا حدود له ولا نهاية ، ذلك أن العرف يشتمل على كل مقبول لدى النفوس مرغوب فيه من الأقوال والأفعال •

---

(١) سورة الأعراف الآية (١٩٩) •

(٢) نقلها صاحب الايضاح ص ٢٩٠ •

والاعراض عن الجاهلين ترفّع عما يصدر عنهم من الجهل ، وتجاهل لجهلهم ، وتأبٍّ عن الوقوف عنده ، تربيةً لأولئك الجاهلـين ، وتقويماً لمسلكهم .

ذلك أنجع في النصح وأنجح في التقويم .

وأين هذا من قول الشاعر الجاهلي :

ألا لا يجهلن أحـد علينا
فنجهل فوق جهـل الجاهلينا

ايجاز الحذف :

أما ايجاز الحذف فقد مرّ طرف من الكلام فيه عند الكلام على الحذف والذكر .

وهو كما يذكر البلاغيون اما حذف لفظ مفرد ، واما حذف جزء من جملة أو حذف جملة بأسرها .

أما حـذف المفرد فقد يكون هذا المحذوف في موقع الاسناد مسنداً أو مسنداً اليه ، فيوحي اللفظ المذكور بالمحذوف ، بل يغني عنه ويدل عليه . قال تعالى (ويقولون طاعة)(١) .

والمعربون يذهبون الى أنه خبر لمبتدأ محذوف ، يقدرونه « أمرنا طاعة » . أو « الأمر طاعة » أو نحو ذلك .

والعبارة كما نرى ليست في حاجة الى تقـدير ، بل ان التقدير يذهب بجانب من أثرها في نفس من يقرؤها أو يسمعها .

انها توحي بالمعنى المراد بدليل ما جاء بعدها (ويقولون طاعة فاذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيّتون) . ان ذلك يغني عن كل تقدير ، ولا يمكن لأي تقدير أن يؤدي المعنى مع هذا الحذف الموحي بمعانٍ كثيرة .

---

(١) سورة النساء الآية (٨١) .

ومن ذلك أيضاً حذف المنصوب المفعول ، الذي يراد بحذفه اطلاق فعله في كل ما يصلح أن يكون له مفعولاً ، وما يحتمل أن يتأثر به • ومن ذلك قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى)[1] •

ومن أمثلة ايجاز الحذف ذلك الذي يكون في باب التنازع وقد مرّ الكلام عليه في باب الحذف والذكر •

ومنه حذف جملة جواب الشرط أو حذف جملة الشرط اكتفاء بما يدل عليها ، كأن يتقدم ذكرها نحو : « أقوم ان قمت » ، أو يدل عليها ما بعدها •

ومنه حذف الفعل في الاغراء والتحذير • وهو باب معروف •

وكثير من هذه الأمثلة استقرت قواعد ، لا يسأل فيها عن المحذوف ، ولا يصار الى تقديره في الكلام أو تصور وجوده فيه ، الا عند المعربين الذين يعنيهم أن يطبقوا قواعد الاعراب •

---

(١) سورة الليل الآيات (٥ ـ ٧) .

الاطنـــاب

أما الاطنـــاب فهو ــ كما مرّ وصفه ــ استفاضـــة واسهاب ، وبسط وتفصيل ، وتقصّ لأجزاء المراد •

وقد يكون فيه تكرير أو توكيد أو تذييل أو تتبع لما يتصل بأصل المعنى وما يتفرع منه •

وليس من الصواب في شيء دعوى من يدعي أن الاطناب تعبير بألفاظ تزيد على المعنى المطلوب التعبير عنه •

ذلك لأن من يذهب هـــذا المذهب انما يقيس بما زعموه من متعارف الأوساط ، وهو أمر لا تقره فنية التعبير ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ، ولأن الزيادة التي يصفونها ليست الا فضلاً من القول ، أو حشواً لا فائدة فيه •

لكن الاسهاب والافاضة في الكلام تكون في أحوال يقدرها منشىء الكلام في نفسه أو في نفس من يتلقى عنه •

من ذلك : التلذذ بالحديث المستفيض المسهب في مقام سامٍ وموقع رفيع • والاقبال الواجب ، في مثل هذا الموقف ، قد يقضي في تقدير منشىء الكلام ببسط الحديث اغتناماً للاقبال والتذاذاً به •

مثال ذلك قوله تعالى في حكاية موسى (وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى)(١) •

فقد يكون الجواب بـ (هي عصاي) في غير هذا المقام هو الجواب • ولكن الجواب عن سؤال العليم الخبير ، الذي يتقبل بالسؤال والحديث تلطفاً وتكرماً ، يقتضي أن يكون البسط والتفصيل ، حتى يطول المقام بين

---

(١) سورة طه الآيتان (١٧ ، ١٨) •

يديه ، ويستفيض الحديث اليه ؛ لأن السؤال من العليم الخبير ليس استفهاماً حقيقياً ، وانما هو مدخل الى اشعار من يلقى عليه السؤال بأنه موضع الرعاية والودّ والقبول .

ومن أمثلة الاسهاب في مثل ذلك الموقف دعاء الملائكة المقربين للمؤمنين في قوله تعالى : (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم . ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم انك أنت العزيز الحكيم . وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذٍ فقد رحمته وذلك الفوز العظيم)[1] .

ان اطالة هذا الدعاء ، وما فيه من تفصيل بعد الاجمال ، وامعان في استقصاء التفاصيل ، وتعداد النعوت والأوصاف ، ان هو الا تلذذ واستمتاع بهذا المقام ، وما يوحي به من صفاء وراحة واطمئنان وثقة باجابة السؤال والدعاء وقبول الرجاء .

*

ومن مواطن الاسهاب ما يكون في وضع قواعد التشريع وتفصيل الأحكام ، بحيث تُغلق منافذ الالتباس والتماس الذرائع والأعذار .

جاء ذلك في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل . ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملك الذي عليه الحق .... الآية)[2] .

هذا مثل من الاسهاب المراد به تأكيد المعنى وايضاحه والاحاطة به من

---

(١) سورة غافر الآيات من (٧ الى ٩) .
(٢) الآية (٢٨٢) من سورة البقرة .

كل جانب ، وتقليب وجوه التعبير في أجزائه وتفاصيله حتى لا يندّ منها جزء ولا يغيب تفصيل مهما دقّ .

ومثل ذلك أحكام الميراث التي جاءت في أوائل سورة النساء .

*

وبعد ، فان للنظم وحسن تركيب الكلام منزلته ومكانه في ما عرف بمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، سواء في ذلك الايجاز والاطناب .

فان تقديماً للفظ يستحق التأخير قد يكفي في تأكيد معنى وتقويته عن توكيد أو تكرير لفظ مفرد أو جملة .

وان تنكيراً يقصد به معنى العموم قد يغني عن الوصف بمفرد أو بجملة ، بل يزيد عليه .

وأمثلة ذلك يحفل بها المأثور من الكلام لمن شاء أن يتتبع ذلك ويستقصيه .

وان استيفاء التركيب لكل أجزائه وأطرافه وقيوده هو الذي يقصد اليه في بسط الكلام وتفصيله واقامة حدوده مرسومة في وضوح ودقة وجلاء .

وكل ذلك — كما ذكر آنفاً — يستنبط من الكلام البليغ ، وتنال القدرة عليه بالذوق والدُربة ، وبفقه علم العربية ، ودرك أسراره ومواطن البراعة فيه .

تلك اشارات الى مسألة مطابقة الكلام لمقتضى الحال في الايجاز والاطناب ، وأمثلة يُستهدى بها من آي الكتاب العزيز تهدي الى حقائق هذه المسألة ومعالمها وسبلها القويمة اللاحبة .

الخاتمة

ان الذي قصد اليه هذا البحث ووجّه اليه النظر أن علم العربية — النحو — ليس محض أشكال ومظاهر وعلامات يعرف بها معنى الكلام في أبسط صورة وأقرب هيئة وأدنى منال .

وانما لعلم العربية ، فوق تلك العلامات وقواعدها ، طريقه في أداء المعنى واضحاً مؤثراً مفيداً الفائدة التي يحسن السكوت عليها — كما قال بذلك علماء العربية ، الفائدة بكل ما يُقصد اليه في التعبير من افادة واثارة وامتاع .

ولعل في الالمامة الموجزة والاشارة المعبّرة ما يحفز الى متابعة هذا النهج في درس علم العربية ، فيعود ماء الحياة يسري في أوصاله ، ويضم بعضها الى بعض ، فتعود نابضة بالحياة حافلة بالعطاء الفكري والشعوري .

وان من أهم ما يمكن أن يثمره هذا الطراز من البحث وقوفاً على حقيقة تستحق مزيداً من التدبر والاهتمام ، تلك هي أن ما يعرف بعلوم البلاغة يحتاج الى مزيد من العناية ومن انعام النظر في مسائلها : أصولها وفروعها ، من حيث علاقتها بعلوم العربية : علم اللغة وعلم النحو بصفة خاصة .

بل ان البحث في هذا المجال قد زاد في قناعة الباحث أن علوم البلاغة لم تبلغ من النضج مابلغته علوم العربية الأخرى ولاسيما النحو . ولذلك فهي جديرة خليقة بأن تخدم مزيداً من الخدمة ، خدمةً أساسها الاستناد الى قواعد اللغة ، بحيث يقام بناؤها على أساس متين راسخ ، ثم يكون الذوق

الأدبي والحس الفني الذي يستمد مادته من تدارس الكلام البليغ وأساليبه البديعة هو المادةَ التي تقام عليها قواعد علوم البلاغة •

وان من أهم ما يمكن أن يستثمر من مثل هذا البحث أن قضايا النقد الأدبي ينبغي أن توصل بعلوم البلاغة ، من حيث دراسة الأساليب وتنوعها وانسجامها مع الموضوعات والأفكار في ألوانها وطرق أدائها والتعبير عنها ، ومن حيث أثرها في نفوس من يتلقون النتاج الأدبي ويتذوقونه •

وحينئذٍ لا يعود النقد الادبي ، في جملة قضاياه كلاماً كقبض الريح لا يستقر ولا يتماسك ، أو اقتباساً من آداب الأمم الأخرى • وان يكن الاتصال بها مما ينبغي أن لا يغفل جانبه أو تهمل العناية به ، ولكن على شرط أن تكون الخصائص الأصيلة هي موضع النظر ومحل العناية والاهتمام •

ولعل من أهم هذه الخصائص أن العربية لغة قديمة جديدة ، مُعرقة مُغرقة في القدم ، وأن أساليبها والفاظها قد اكتسبت ابعاداً معنوية واسعة فسيحة ، وأن أدبها شعره ونثره قد غربلته الأجيال ونخلته ، ودرسته دراسة بعد دراسة ، حتى بلغت علومه أو بعض علومه التي تعرف بعلوم الأدب هذا المبلغ من النضج والاستواء ، بل بلغ بعضها مبلغ الاِفراط في الاِنضاج والتسوية اِن جاز هذا التعبير •

ولذلك فاِن هذه العلوم ينبغي أن تظل موضع العناية فلا تهمل ، ولا يصدُ عنها الدارسون الباحثون زهداً فيها أو جهلاً بها ، واِنما ينبغي أن يصار اِلى تجديد شبابها — كما يقال — وابتعاث حيويتها ، والاهتمام بتوثيق الصلة بينها ليكون ذلك خير وسيلة لترقية الأفكار وجلاء الأفهام وبناء الحياة العقلية على أساس متين سليم •

وقديماً قال الشاعر الحكيم

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنما

جُعل اللسان على الفؤاد دليلا

والفؤاد هو القلب ، والقلب هو مستقرّ المعاني والأفكار ومستودعها .

وإن نظم الكلام ونظم الكلم هو نظم للأفكار وللمعاني ، مثلما تنظم العقود والقلائد ، وجمع" لها مثلما تجمع أجزاء التكوين ، ويضم بعضها إلى بعض ، وتُركّب ليكون منها التكوين المراد في صورته وفي جوهره وحقيقته .

لابدّ إذن من عناية فائقة بهذا الجانب من قواعد اللغة ، يُدرّب عليها الدارس في نصوص الأدب من المأثور نثراً وشعراً ، حتى يثقف خصائص الكلام البليغ ويعيها بقلبه وعقله ، فيعرف كيف يعبر وكيف يركب أجزاء كلامه .

متى يؤكد وكيف يؤكد .

وكيف ينفي .

ومتى يقدم ومتى يؤخر .

ومتى يحذف ومتى يكرر .

ومتى يسهب ويفيض .

وأين يوجز ويختصر .

كل ذلك مع رعاية قواعد الإعراب والتزامها ، فإن معاني الألفاظ ومواقعها في التراكيب إنما يستدل عليها بعلامات الإعراب .

*

أما بعد ، فهذه إشارات موجزة ونبذ مختصرة في موضوع واسع الأرجاء كثير الشعاب ، لعل فيها تذكيراً بما له من مكان مهم في مباحث اللغة والأدب .

ومن الله الهداية ومنه العون والتوفيق .

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) .

ثبت الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضـوع	الصفحة
جملة الشرط	١١٥
الجملة الخبرية ام الاخبارية	١١٨
أقسام الخبر	١١٩
المجاز العقلي	١٢٢
النفي وأدواته	١٢٥
اقتران الخبر بعد ليس وما ولا بالباء	١٢٧
القصر والحصر	١٣٠
الشرط وأدواته	١٣٦
معاني أدوات الشرط	١٣٨
الفصـل السادس	
الانشاء وأقسامه	١٤٠
الاستفهام	١٤٠
التعجب	١٤٣
النداء	١٤٥
التمني والترجي	١٤٧
العرض والحض	١٤٩
الأمر والنهي	١٥١
جـواب الطلب	١٥٤
الالتفات	١٥٧
الفصـل السابع	
الايجاز والاطناب والمساواة	١٦٠
الايجاز	١٦٤
ايجاز الحـذف	١٦٦
الاطناب	١٦٨
الخاتمـة	١٧١

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغـداد ١١٣٣ لسنة ١٩٨٧

سعر النسخة دينار ونصف